جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية

دراسة تحليلية للمشاريع والاستراتيجيات

2015 -1999

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذة الدكتورة**

- فضيلة شبابحة **- راضية ياسينة مزاني**

لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الجامعة	الصفة
الدكتورة نبيلة بن يحي	الجزائر 03	رئيسا
الأستاذة الدكتورة راضية ياسينة مزاني	الجزائر 03	مشرفا ومقررا
الدكتورة بيسان مصطفى موسى	الجزائر 03	عضوا مناقشا
الأستاذ الدكتور مراد بوعباش	المدرسة العليا للأساتذة -الجزائر-	عضوا مناقشا
الدكتور عبد الكريم شكاكطة	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
الدكتور عرجون شوقي	جامعة المسيلة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية

دراسة تحليلية للمشاريع والاستراتيجيات

2015 -1999

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية

والعلاقات الدولية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:

- فضيلة شبابحة

إشراف الأستاذة الدكتورة:

- راضية ياسينة مزاني

2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: ﴿يا أيّها النّاس إنّا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم إنّ الله عليم خبير﴾.

سور الحجرات، الآية 16.

قال تعالى: ﴿ولتكن منكم أمّة تدعوا إلى الخير يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر﴾.

سورة آل عمران، الآية 104.

قال تعالى: ﴿قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِنَّةٍ مِنْ رَبّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلاَّ الإِصْلاَحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلاَّ بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾.

سورة هود، الآية 88.

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

قال الله تعالى : ﴿وإذا تأذّن ربكم لئن شكرتكم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد﴾. سورة إبراهيم ، الآية رقم 7.

إليكم جميعا يا من كنتم سندا وعونا لي في إنجاز هذا العمل المتواضع، أكتبكم بحبر المحبة

بداية أتوجه بالشكر والتقدير الفائقين إلى مشرفتي الدكتورة المتواضعة "مزاني راضية ياسينة" وإلى كل طاقم جامعة الجزائر 3.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل الذين سهروا معي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

الإهــداء

إلى والداي حبا وحياة.

إلى الشهداء نضالا مؤرخا وأرواحا حية في جنة خالدة.

إلى أحباء وأصدقاء عرفتهم وعشت معهم تفاصيل حياة داخل وخارج الوطن.

إلى الجزائر تفاصيل حكاية وزخم تاريخ وجوهر حضارة وشمس حرية ونجم أوطان.. كل الحب.

فضيلة شبابحة

يقول "المزني" تلميذ "الشافعي": 'لو عرض كتاب سبعين مرة لوجدت فيه خطأ أبى الله أن يكون كتاب صحيح غير كتابه'.

ويقول الشاعر:

كم من كتاب قد تفصحته وقلت في نفسي أصلحتـه

حـتى إذا طالعتـه ثانيـا وجدت تصحيفا فصححته.

خطة الدراسة

خطّة الدّراسة:

الفصل الأول: الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية

المبحث الأول: ماهية الوحدة الوطنية

المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية والمفاهيم المرتبطة بها

المطلب الثاني: أبعاد الوحدة الوطنية

المطلب الثالث: محددات الوحدة الوطنية

المبحث الثاني: السياق التاريخي للمسألة الأمازيغية

المطلب الأول: جذور حراك المسألة الأمازيغية

المطلب الثاني: الأمازيغ في الجزائر

المطلب الثالث: تطورات المسألة الأمازيغية في الجزائر

الفصل الثاني: تفاعلات ومخرجات النظام السياسي مع المسألة الأمازيغية الجزائرية

المبحث الأول: المسألة الأمازيغية في ظل الربيع الأمازيغي 2001 والحراك العربي

المطلب الأول: المسألة الأمازيغية في ظل ربيع أفريل 2001

المطلب الثاني: تداعيات الحراك العربي 2011 على الوحدة الوطنية

المطلب الثالث: الحراك أمازيغ الجزائر في ظل التغيرات الدولية

المبحث الثاني: مشاريع واستراتيجيات القيادة السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية

المطلب الأول: الآليات العملية للقيادة السياسية.

المطلب الثاني: الآليات القانونية للقيادة السياسية

المطلب الثالث: تأثير الآليات العملية والقانونية على المسألة الأمازيغية الجزائرية

الفصل الثالث: المسألة الأمازيغية الجزائرية في ظل تجدد المتغيرات الوطنية والدولية

المبحث الأول: مكاسب وتحديات المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية

المطلب الأول: مكاسب الملف الأمازيغي في الجزائر

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية للمسألة الأمازيغية الجزائرية

المبحث الثاني: مستقبل المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية لما بعد 2018

المطلب الأول: السيناريو الأول للمسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية

المطلب الثاني: السيناريو الثاني للمسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية

الخاتمة

المراجع

الجداول والأشكال

الملاحق

فهرسة

مقدمة

مقدمة

تتميز الدولة الجزائرية في نسيجها بالتنوع الثقافي والعرقي، عبر مراحل زمنية مختلفة حيث تُعتبر منطقة الشِمال الإفريقي من بين المناطق التّي تتميز بالتّنوع في المجالين الثّقافي والبناء الاجتماعي نظرا لتعاقب الكثير من الحضارات على أراضيها، ممّا أدّى إلى تعدّد وتنوع المرجعيات الفكرية والثقافية في المنطقة إلا أنّ الاختلاف الوارد في طبيعتها ومصادرها يُميزها فيما بينها، ومن بين الظواهر التي عرفها الشِمال الإفريقي ذلك الحَراك الذي خصّ البربر أو الأمازيغ، في تبني مطالبهم السياسيّة والاجتماعية والذي عَرف تنوعا في الطرح، الآليات، العوامل، ومصادر التأثير إلى جانب اختلاف الولاءات في الداخل والخارج، جعل مسألة الأمازيغ أحد الملفات الحسّاسة في الشِمال الإفريقي عموما وفي الجزائر خصوصا.

هذا ما يستوجب البحث والتفكير في الحلول والاستراتيجيات الناجعة من أجل بناء نظم سياسية تعبّر فعلا عن الإرادة الشعبية وترقى بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة رغم التباين الواضح في النتائج والاختلاف في الصيغ والآليات، كما أصبحت قضية الأمازيغ في الجزائر حاضرة على المشهد السياسي ومدرجة في عدة قطاعات في إطار الاعتراف بحقوقهم وتعزيز هويتهم، حيث عرف الملف الأمازيغي تطورات مهمة وأحداثا خاصة في مختلف مراحل دول المنطقة وخصوصا الجزائر، فإنّ سنة 2001 كانت متميزة وأصبحت نقطة انطلاقة لرد الاعتبار للمسألة الأمازيغية والوقوف في وجه من يريد توظيفها بما لا يخدم وحدة الدّولة الجزائرية، وهو ما تجدّد في كل مرة في شكل مظاهرات واحتجاجات مما جعل الدولة

الجزائرية تتجنب الشعور بالاغتراب الثقافي واللغوي وبالتالي تعقيد الاندماج الوطني وتعمل على تعزيز الوحدة الوطنية.

هذا ما يفرض تساؤل دائم عن مستقبل الوحدة الوطنية في الجزائر جدلا متعدد الأبعاد والغايات، إذ شهدت العقود الأخيرة من القرن الماضي وبدايات هذا القرن تراجعا في فكر وبنية الدولة في أكثر من منطقة في العالم، حتى أضحت مصطلحات التفتيت التفكيك، الاحتواء متلازمة مع التصورات المعروضة إزاء قدرة المؤسسات الحاكمة على تطوير كياناتها وتأسيس مشروعها التحديثي لضمان استمراريتها وثباتها.

إذ سجلت حقبة التحرر والاستقلال الوطني إنجازات ذات أهمية خاصة في إطار صياغة العلائق الاقتصادية والاجتماعية الضامنة للقدرة على التطور والبناء، إلا أن هذه الحلقة استمرت بالتناقض والتراجع أمام أهم عناصرها، وهو بناء التجربة الديمقراطية في الجزائر التي تضمن المشاركة في صناعة القرار، وتعزيز الهوية الجامعة التي تجسد الإرادة العامة وخدمة المصالح المشتركة.

ولعل الاختلال في حسم موضوع الوحدة الوطنية بالإضافة إلى المسألة الأمازيغية الجزائرية والاختلافات في التعامل مع موضِعة الحداثة والتغيير وتكرار فشل البرامج الاقتصادية، كل ذلك أسهم في زيادة الإرباك وأوقع المؤسسات الحاكمة في الدولة الوطنية تحت ضغط التجريب أحيانا، والجمود الفكري أحيانا أخرى، وبين كل ذلك كان العامل الخارجي يتقدم إلى ساحة الدولة الوطنية ليفرض عليها استحقاقات مختلفة، لعل أبرزها

محاولات إضعاف الدولة المركزية من خلال إطلاق حزمة من المطالب الإصلاحية، التي تندفع بين ثناياها نوايا مضمرة سلبية قد يرفع بعضها شعار المطالبة بالإصلاح الديمقراطي أو تفعيل المشاركة في القرار.

واتساقا مما تقدم سيبقى موضوع الوحدة الوطنية في الجزائر والمسألة الأمازيغية ومستقبلهما تحديا مفروضا، وواقعا ملحوظا، ذلك أن تصاعد وتنوع تحديات العولمة والهيمنة والاستعمار الجديد لا يمكن أن يواجَه دون عمل فكري وجهد قومي موحد.

1.أهمية الدّراسة:

أ. الأهمية العلمية:

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في أنّها تحاول وضع تفسير علمي أكاديمي لقضية واقعية، في ظلّ واقع معين هي المسألة الأمازيغية في الجزائر ورهانات الوحدة الوطنية، كذلك تنطلق الأهمية العلمية لهذه الدّراسة من خلال وضع إطار معلوماتي حول المسألة الأمازيغية في الجزائر يكون كرافد علمي لدى الباحثين والأكاديميين، وذلك راجع لحداثة الموضوع على مستوى المنطقة العربية، ولصنّاع القرار على مختلف المستويات.

هذه الدّراسة هي عمل علمي أكاديمي يحاول الكشف عن ملابسات المسألة الأمازيغية التي هي محل توظيف من طرف عدة جهات محليّة ودوليّة لتفتيت وتفكيك الوحدة الوطنية الجزائرية، وموضوعا لإعطاء تحاليل وقراءات بعيدة عن الحقل الأكاديمي للدّراسات السياسيّة.

كما يمثل أيضا مدخلا غير تقليدي لتفسير وتحليل ظاهرة المسألة الأمازيغية خاصة أنّها تعتمد على تحليل ورصد أطر بناء تلك العلاقة بمستوياتها السّياسية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، بما يساعد على التعمق في رصد الظاهرة بشكل متدرج وفق مقاربة تحليلية تجمع بين الجانب النظري والجانب العملي.

ب. الأهميّة العملية:

تكمن الأهمية العملية لهذه الدراسة في تصحيح التصورات التي تُروّج لها بعض الجهات حول المسألة الأمازيغية، وإظهار حقيقة وأصل أمازيغ الجزائر عبر فترات تاريخية محددة وأماكن تواجد الأمازيغ في شمال إفريقيا عموما والمغرب العربي خصوصا والجزائر تحديدا، وكذا تحديد النقائص على مختلف المستويات من أجل مساعدة صانع القرار على تشخيص أهم المشكلات، واقتراح الحلول الملائمة للمسألة الأمازيغية الجزائرية، وإعطائها دورا أكبر في المشاركة بثقافتها الغنيّة ونمطها الاجتماعي والسّياسي الذي تكوّن مع تعاقب عدة حضارات على المنطقة محل الدّراسة حفاظا على الوحدة الجماعية على حساب الثراء والتنوع.

– تعتبر هذه الدراسة أصيلة لانفرادها في موضوع بحثها، حيث تتميز بطابع منفرد ذلك أنّ قلة الدّراسات العربية التي تقوم بها المراكز البحثية المستقلة والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية ومراكز الدّراسات الإقليمية والوطنية ودورها في تنمية الوحدة الوطنية بالجزائر، فإنّ هذه الدّراسة تمثل إضافة علمية جديدة في هذا الموضوع من خلال دراسة

المسألة الأمازيغية الجزائرية وتأثيرها على الوحدة الوطنية، وتكون مرجعا للدارسين في المستقبل.

- إمكانية الوصول إلى نتائج حول المسألة الأمازيغية بآليات سلمية من خلال رصد طبيعة الحراك وخطط العمل المقدمة والتوقيتات الزمنية لتقديم مطالب الحراك المرفوعة من قبل القوى السياسية والمجتمع المدني في الجزائر.

- اكتشاف العلاقة بين المسألة الأمازيغية والوحدة الوطنية، من خلال القيام بدراسة تحليلية لمختلف المشاريع والاستراتيجيات.

2.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمّها:

– العمل على وضع إطار تحليلي ملائم يوضّح إشكالية المسألة الأمازيغية والوحدة الوطنية في الجزائر وإبراز كيفية تعامل السلطة السياسية مع متغيرات هذه المسألة في الكثير من المناسبات كالرّبيع الأمازيغي لسنتي 1988 و2001.

– اكتشاف مشاريع واستراتيجيات الدولة الجزائرية حول المسألة الأمازيغية في الجزائر على المستوي الوطني بدءً من سنة 1999.

– اكتشاف مدى تأثير المسألة الأمازيغية على الوحدة الوطنية الجزائرية الإيجابي (تعزيز الوحدة الوطنية) أو السلبي (التفكيك).

– محاولة القيام بدراسة استشرافية لمستقبل الوحدة الوطنية في الجزائر من خلال عمل علمي أكاديمي.

كما أنّ هذه الدراسة تصبّ في حقل الدّراسات السياسيّة التي تدخل في إطار دراسة الأمازيغ في شِمال إفريقيا ومسألة الوحدة الوطنية، كما يعتبر هذا الموضوع من أحد أهم المواضيع القابلة للدراسات الاستشرافية، والذي يمكن أن يعطي لصانع القرار بعد دراسته مجموعة من البدائل والحلول والاقتراحات.

3.أدبيات الدراسة:

في إطار استجلاء كامل أبعاد الموضوع محل الدراسة، سنقوم باستعراض وتحليل بعض الدراسات المنتقاة ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، والتي يمكن معها التعرف على أهم ما تناولته، من خلال عرض اهم عناصر ومحاور الدراسة وفهم الاشكالية المطروحة في حدود المتغيرات وامكانية معرفة ما يجب اضافته ومعالجته بالمقارنة مع هذه الادبيات التي نترك تعقيبا لها حول مضمونها.

أ. المناصرة عز الدين، المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب– إشكالية التعددية اللغوية[1].

تعرّضت هذه الدراسة إلى المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب، وذلك من خلال التّطرق إلى إشكالية التعددية اللغوية، كما تعرّضت أيضا إلى أصول العرب الأمازيغ وذلك

[1] عز الدين مناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب – إشكالية التعددية اللغوية، ط1**، دار الشروق، عمان، 1999.

من خلال أطروحة "**علي فهمي خشيم**"، كما هدفت هذه الدّراسة لخطر معالجة المسألة الأمازيغية وذلك من خلال أربع تيارات: تيّار عروبي ديمقراطي، تيّار عروبي دكتاتوري، تيّار أمازيغي ديمقراطي وتيّار أمازيغي غرائزي.

تختلف هذه الدراسة عن دراستنا، في أننا نحاول إبراز البعد السياسي للقضية الأمازيغية وكشف ملابساتها، في إطار تحليلي يأخذ في الحسبان البيئة الدولية، الإقليمية والوطنية.

ب. **محمد المختار العرباوي، في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية**[1].

دراسة يدحض فيها الكاتب المحاولات المشبوهة الهادفة لتحطيم بنيان المجتمع المغاربي ويفضح بالأدّلة والبراهين الموضوعية مدى زيف تلك النزاعات العنصرية – الانفصالية ويعيدها إلى الفترة التّاريخية الاستعمارية المعادية للعرب، فاضحا مراميها ومخاطرها، ومكذّبا المزاعم الاستعمارية والإقليمية وعِداء الانتماء العربي عامة وما يعاب على هذه الدّراسة أنّها ركّزت على البعد الدّولي في التّحليل، وأهملت باقي الأبعاد، أمّا دراستنا نحن، فقد تناولت القضية الأمازيغية في إطار نسقيها الداخلي والخارجي دون المساس بالخصوصية الثقافية للأمازيغ.

[1] محمد المختار العرباوي، في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

ج. عمرو محمد كمال، تأثير الحركة الأمازيغية على النظام السياسي الجزائري 1990[1].

تناول موضوع الدراسة الحركة الأمازيغية الجزائرية ومدى تأثيرها على النظام السياسي الجزائري منذ سنة 1990، حيث تناولت الجذور التاريخية للأمازيغ ومحاولة الوصول إلى أصل محدد لهم، كما سعت هذه الدراسة إلى إيضاح الأطر الفكرية والتنظيمية للحركة الأمازيغية منذ نشأة الحركة الثقافية الأمازيغية ومرورا إلى الحركة في إطار الأحزاب السياسية، وأشارت هذه الدراسة إلى الإطار الحركي والسلوكي للحركة الأمازيغية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، كما ألقت الضوء على انعكاسات الحركة على النظام السياسي من خلال المؤسسات غير الرسمية،والإشارة إلى الانعكاس على المستوى الاقتصادي.

كما خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

- الصراع السياسي والانقسامات داخل الحركة وداخل الأحزاب السياسية التي تمثلها والتنظيمات السياسية التي تعارض توجهات تلك الأحزاب، ودخول الجميع في صراع على زعامة الحركة، أدى إلى امتلاك الحكومة لزمام المبادرة وزادت من قوة تماسك موقفها.
- كانت أحداث كل من أبريل 1980 التي عرفت بالربيع الأمازيغي، ثم أحداث 2001 التي عرفت بالربيع الأسود أهم المحطات التي واجهت الحركة والتي أثرت على مسيرتها وعلى المسألة الأمازيغية داخليا وخارجيا.

[1] عمرو محمد كمال، **تأثير الحركة الأمازيغية على النظام السياسي الجزائري منذ عام 1990**، رسالة ماجستير، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.

- لجأت الحركة إلى استخدام العيد من الآليات ووسائل الضغط على النظام السياسي لتحقيق أهدافه.

د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا[1].

تناول الكاتب في هذه الدراسة الوحدة الوطنية في إطارها المفاهيمي، مع نماذج عينية في الواقع الإفريقي و دراسات حالة من أقطار عربية وإفريقية، كما أشار إلى دراسة حالة مصغرة حول البربر في المغرب العربي، ابتداءً من التأصيل المفاهيمي والتاريخي لهم، معرجا على طبيعة مهنهم وحياتهم، وطرح مشكلة الأمازيغ في كل من تونس، ليبيا وموريتانيا مركزا على حالتي المغرب والجزائر.

خلصت هذه الدراسة، أنّ الواقع الجزائري أو المغربي يكشف زيف هذه التحركات التي يقوم بها بعض الجماعات المعادية للوحدة الوطنية، لهذه الأقطار من جانب، ولكل ما هو عربي وإسلامي من جانب آخر، بدليل وقوف جهات ومراكز أجنبية، وراء تلك التحركات، تقدم لها الدعم المعنوي والإعلامي، مع احتضان قادتها ومسؤوليها، وتقديم كل التسهيلات الممكنة لهم، ذلك أنّ الواقع الجزائري– المغربي يشير إلى أنّ ما يجمع العرب والبربر، من روابط، تجعل من الصعب على أي تحرك غير وطني، أن ينجح في تحقيق أغراضه. وليس في هذا ما يدعو إلى الغرابة، فإنّه بعد امتزاج وتفاعل طويلين داما أكثر من اثني عشر قرنا،

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

لا بد أن ننتظر كما يقول "**روم لاندو**" بأنّ 'العرب تبربروا، كما تعرب البربر" معبرا بذلك عن الانصهار الطبيعي بين الجماعتين.

كما يضيف الباحث، أن للعرب والبربر وحدة حضارية لا يمكن أن تنكر، ذلك.. 'أن اللغة العربية، هي لغة الثقافة لدى البربر وان البربري المتعلم هو الذي يقرأ العربية ويكتبها'.

وهكذا يصبح من العسير عمليا التفرقة 'بين الإنسان العربي والإنسان البربري الذي تعلم اللغة العربية واستعملها لغة تعليم وثقافة وتجارة وإدارة وعقود وتدوين... الخ'.

هـ. حسام الدين علي مجيد، إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع[1].

تجسدت إشكالية هذه الدراسة في المستهل بعدة تساؤلات متلازمة ولعل أبرزها: ما الذي يحمل الأقليات الثقافية على الانبعاث والبروز، في الدول – الأمم الغربية؟ وكيف يمكن المواءمة بين الوحدة السياسية والتنوع الثقافي وفق النظرية التعددية الثقافية؟ وهل أن الأخذ بطروحات هذا الاتجاه الفكري يساهم في زيادة الاندماج الداخلي للدولة، أم أنه يعمل على تشظية الدولة؟

فقد افترض الباحث للإجابة عن الإشكالية أن التعددية الثقافية نظرية في التعامل مع التنوع الثقافي ومعالجة ظاهرة انبعاث الهويات الثقافية في الدول الغربية، وأن عامل التباينات الثقافية هو العامل الجوهري في إثارة هذه الهويات وهو الذي يدفع مركز الدولة – الأمة إلى

[1] علي مجيد حسام الدين، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر**: جدلية الاندماج والتنوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

السيطرة على أطرافها، ويثير في الوقت نفسه التفاوتات الاقتصادية والإجمالية بين الأكثرية المهيمنة والأقليات المتباينة عنه ثقافيا. وأنه بالنظر إلى أن عملية السيطرة تلك تستهدف ذات كل أقلية أي هويتها الثقافية على حدى فإن استمرارية هذه العملية تدفع إلى استمرارية انبعاث الهويات الثقافية.

خلصت هذه الدراسة المعروضة إلى:

- إن التباينات الثقافية بين أعضاء الجماعات تباينات أصيلة وتشكل عاملا جوهريا في دفع بني الإنسان نحو بناء الهوية وإنشاء السلطة السياسية.

- لقد كانت الدولة – الأمة، ومنذ أولى مراحل بنائها قوة استيعابية قسرية؛ فالجامعة المهيمنة في المركز لم تكن عموما متسامحة مع التباينات الثقافية داخل نطاق الدولة. وما يؤكد ذلك أن الاندماج الداخلي وبناء الهوية الموحدة قاما أساسا على فكرة التخلص من الهويات الفرعية في سيل خلق الولاء للدولة.

- يعتقد الباحث بفكرة عدم إمكانية تطبيق التعددية الثقافية في العالم الثالث، سواء كان الغرض من تطبيقها فيه هو إصلاح حال الدولة أم تغييره كليا وبناء الدولة المتعددة الثقافات. ففي الوضع الأول المتمثل في (الإصلاح) كان مشروع بناء الدولة – الأمة وسياساتها الاستيعابية قد تحول جوهريا عن مساره إلى نموذج مشوه للدولة – الأمة، حيث أصبح نموذج دول متغربة وتقليدية في آن واحد. أما في الوضع الثاني الذي ينبغي فيه تحويل هذه

الدولة إلى دولة متعددة الثقافات فإن ذلك يؤدي إلى بروز مشاكل جديدة نوعية مترافقة مع المشروع المنقول مثل صعوبة تصنيف الأقليات على منوال التعددية الثقافية.

ص .Actes Colloque National, 24 ans d'enseignement de Tamazight: Bilan et Perspectives[1].

- ناقشت هذه الندوة العلمية دراسة تقييمية لـ24 سنة من تعليم اللغة الأمازيغية على المستوى الوطني، كما ناقش الحضور المتمثل في عدة شخصيات وطنية ودولية المعيقات والحلول حول واقع وآفاق تدريس اللغة الأمازيغية، وكما تعرض الحضور إلى أهم المكتسبات الدستورية التي حققتها المسألة الأمازيغية الجزائرية، في اليومين 16 و17 أفريل من سنة 2018. وخلصت إلى أن الأمازيغية لا ينبغي أن تقتصر أو تربط فقط بما هو لغوي قح، وإنما يجب أن تتعداه إلى ما هو تنموي لأن تنمية الأمازيغية تبدأ من تنمية الإنسان الأمازيغي.

4. إشكالية الدراسة:

شهدت الجزائر حركية سياسية كبيرة بعد انتخابات 1999، كان من نتائجها بروز قيادات سياسية جديدة بنت استراتيجيات لتعزيز قدرات الدولة على مواجهة تبعات الأزمة الأمنية، وفي مقابل ذلك ظهرت طروحات لإحياء المسألة الأمازيغية بغرض الحفاظ على

[1] Actes Colloque National, 24 ans d'enseignement de Tamazight: Bilan et Perspectives, 16 et 17 Avril 2018, Bejaia.

الوحدة الوطنية كإحدى التفاعلات الوطنية المستجدة، لذلك جاءت هذه الأطروحة لمعالجة الإشكالية الرئيسة التّالية:

- **ما هي حدود تأثير المسألة الأمازيغية الجزائرية على الوحدة الوطنية لما بعد 1999؟**

كما يتفرع عن الإشكالية الرئيسة مجموعة من الأسئلة الفرعية تتمثل في:

– ما هي الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية؟

– ما هي مظاهر تفاعل القيادة السياسية مع المسألة الأمازيغية والوحدة الوطنية في الجزائر بدءً من 1999؟

– كيف تؤثر استراتيجيات ومشاريع التفاعل بين القوى الداخلية على الوحدة الوطنية الجزائرية في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية؟

– ما هي رهانات ومستقبل المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية في ظل المتغيرات المحلية والدولية لما بعد 2016؟

5– حدود الدراسة:

أ. **الحدود المكانية:** تم تحديد الحدود المكانية للدراسة في شمال إفريقيا عموما والجزائر خصوصا.

ب. الحدود الزمنية: تم اختيار وتحديد فترة الدراسة منذ بداية سنة 1999 إلى غاية 2015، ذلك للأسباب التالية:

– بداية من سنة 1999، تولى الرئيس **"عبد العزيز بوتفليقة"** الحكم في الجزائر، وهو أول من جابه أزمة المسألة الأمازيغية في بداية حكمه نتيجة الترسبات التي مرت بها المسألة الأمازيغية قبل الاستقلال وبعده.

– قام "**عبد العزيز بوتفليقة**" بطرح مشاريع واستراتيجيات للتفاعل مع المسألة الأمازيغية من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية.

6. فرضيّات الدّراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

أنّ مشاريع واستراتيجيات الدولة الجزائرية بخصوص المسألة الأمازيغية تُمكن من الحفاظ على الوحدة الوطنية بدءً من 1999.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية:

– تقتضي المسألة الأمازيغية في الجزائر تبني مقاربات عملية وقانونية تتجسد في توجه القيادة السياسية إلى شرعنتها.

– ترتبط تفاعلات القيادة السياسية الجزائرية بأهداف وتوجهات مختلف الفواعل الوطنية الأمازيغية، ويظهر ذلك من خلال فشل مخططات توظيف المسألة الأمازيغية في تفكيك الوحدة الوطنية للجزائر.

– تُساهم المسألة الأمازيغية في بناء الوحدة الوطنية، باعتبارها إحدى مكونات الهوية الوطنية الجزائرية.

7. مناهج وأدوات الدّراسة:

يُعتبر المنهج طريقا للوصول للدراسة العلمية وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث إلا بدونها ونظرا لاتساع مجال هذه الدراسة سواء من الناحية الزمنية أو الديمغرافية وكذا من الناحية الموضوعية يتضمن إدراج مختلف الأهداف والاهتمامات المنيطة بعمل الفواعل الرئيسية في العملية السياسية في الجزائر. ولهذا فقد احتاجت هذه الدراسة إلى توظيف أكثر من منهج فكانت الحاجة إلى المناهج التالية:

أ. منهج تحليل النظم:

لا يمكننا القيام بهذه الدراسة دون الاعتماد على إطار نظري يكون كأساس لهذه الدراسة ومن بين النظريات الأكثر ملائمة لهذا الموضوع نظرية النظم لـ"**دافيد إستون**"، التي تعتبر النظام السياسي نسقا من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله عن باقي النظم الأخرى، وأنّ لهذا النّظام بيئة ومحيط يتحرّك فيه من أجل استمراريته وهو جزء من النّظام الاجتماعي ككل.

بالتالي وفق هذه النظرية، فإن المسألة الأمازيغية الجزائرية تقع داخل نسق النّظام السياسي الجزائري الذي بدوره يقع في نسق النظام العربي أو العالم العربي، وبهذا هناك علاقة تأثير وتأثر بين الأنساق من خلال ما يُعرف لدى "**دافيد إستون**" بالمدخلات المخرجات والتغذية الاسترجاعية، وبهذا سيتم دراسة المسألة الأمازيغية بالجزائر في إطار النظام السياسي الجزائري ومدى تأثيرها على الوحدة الوطنية طيلة فترة الدراسة.

تُعتبر نظرية النّظم الفكرة الأم التي خرجت منها أو دارت حولها معظم نظريات السياسة المقارنة في المرحلة السلوكية، ابتداءً من نموذج "**دافيد إستون**"، الذي يعدّ الصياغة السياسة الأولى لنظرية النّظم وامتدادا إلى النموذج الاتصالي الذي طوّره "**كارل دويتش**"، ثم إلى صياغة "**ألموند**" لنفس النظرية.[1]

فنظرية النّظم أو تحليل النّظم يسمح بتخطي الفاصل بين الشؤون الداخلية للدولة والسياسة الدولية، ويعمل هذا المنهج على كافة المستويات الدولية، الإقليمية والوطنية، ويربط بين هذه المستويات أيضا.

كما يهتم الاقتراب التنظيمي بدراسة مشكلات النظام السّياسي، وهو يُعد إطار تحليلي ملائم لفهم العملية السياسية وذلك من خلال العلبة السوداء، التي قدّمها "دافيد ايستون" حيث ينظر للنظام السّياسي على أنه يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار دينامي، بداية من المدخلات التي تشير إلى تأثير البيئة الخارجية على النظام وتفاعل هذا الأخير معها. أما المخرجات تشير إلى استيعاب المطالب الشعبية وتحويلها عبر الأبنية السياسية (أبنية النظام). تنتهي إما بالتأييد أو ظهور مطالب جديدة ويعبر عنها بالتغذية العكسية، فهذا الاقتراب يشتمل على الشروط الأساسية في الدراسة وهو النظام السياسي ووجود معارضة

[1] نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، "النظرية، المنهج"**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص.161.

وهي الحراك الاجتماعي وبالتالي فهم طبيعة العملية السياسية في أي بلد يخضع لمثل هذه الظروف.[1]

ب-المنهج التّاريخي:

يُعد المنهج التاريخي من بين المناهج الأساسية في الدراسات السياسية التي لا يمكن الاستغناء عنها، فهو لا يزال يَحظى بمكانة ضمن مناهج الدراسات السياسية باعتبار أنّ معرفة التّقلبات التي طرأت على ظاهرة من الظواهر تستدعي استعادة اللّحظة التي حدثت فيها والمحيط الذي اكتنفها وما يتضمنه من مظاهر[2]، فمعرفة تاريخ الأمازيغ في الشمال الإفريقي خصوصا بمنطقة الجزائر، وكذا دراسة المسألة الأمازيغية عبر حقب محددة زمنيا ومكانيا، يتطلب منا الرجوع إلى فترات سابقة من تاريخ المنطقة.

ج- منهج تحليل المضمون:

مع تطور استخدام تحليل المضمون وتطبيقه في الدراسات الإعلامية المختلفة ازدادت معه البحوث والدراسات التي تبحث في الجوانب النظرية والمنهجية، سواء من خلال التقديم المستقل لها، أو من خلال الأطر المنهجية للدراسات الإعلامية ومنها تحليل المضمون، وقدمت هذه الدراسات تعريفات عديدة من بداية الأربعينيات وحتى الثمانينيات، ويمكن أن نميز بين اتجاهين رئيسيين للتعريف، ولكن قبل ذلك سنعرض التحليلين كلا على حدى:

---

[1] درهم محسن أحمد الحالمي، **دور المعارضة اليمنية في الإستقرار السياسي 2003-2008**: أحزاب اللقاء المشترك دراسة حالة، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة آل البيت، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة،الاردن، 2009، ص 10.

[2] **المرجع نفسه**، ص 57.

التحليل Analysis: هو عملية ملازمة للفكر الإنساني، تستهدف إدارك الأشياء والظواهر بوضوح من خلال عزل العناصر بعضها عن بعض، ومعرفة خصائص أو سمات هذه العناصر وطبيعة العلاقات التي تقوم بينهما، وهذه هي الفكرة العامة لعملية التحليل مهما اختلفت الأساليب والوسائل أو تطورت بتطور المعارف والعلوم.

المحتوى Content: هو كل ما يقوله الفرد أو يكتبه ليحقق من خلاله أهداف اتصالية مع آخرين، وهو عبارة عن رموز لغوية يتم تنظيمها بطريقة معينة ترتبط بشخصية الفرد – مصدر – وسماته الاجتماعية، فيصبح مظهرا من مظاهر السلوك يميزه عن غيره من الأفراد، ويستهدف جمهورا محددا بسماته واحتياجاته واهتماماته ليدرك ما في المحتوى من معاني وأفكار فيتحقق اللقاء والمشاركة بين المصدر والجمهور[1].

هنا يُعد المنهج ضروري لفهم واستقراء الحقائق من خلال تحليل النصوص والوثائق والخطابات كعملية اتصالية تتضح فيها الرؤى والمطالب والمخرجات بين طرفين وهو ما يعكس السلوك السياسي للمؤسسات السياسية، وسلوك الأفراد والجماعات من حيث ردود الفعل، ومن هنا يتم تحديد نوع التفاعل السياسي والاجتماعي من خلال تحليل المصادر وتنظيمها وعرض نتائجها.

[1] حسونة نسرين، تحليل المضمون، مفهومه، محدداته، استخداماته، ص2، مقال منشور على الموقع الالكتروني:

www.alukah.net، تاريخ الاطلاع: 2019/06/15، على الساعة 14.00 د.

في دراستنا هذه، سنقوم بتحليل الوثائق الرسمية كالدساتير التي تم تعديلها وفقا لمتطلبات المسألة الأمازيغية، وكذا تحليل خطابات رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" في تلك الفترة، وبعض الخطابات الرسمية التي قدمتها وسائل الاتصال الجمعي كالصحف، المجلات، برامج التلفزيون إضافة إلى إجراء مقابلات مع شخصيات أمازيغية وغيرها من المعلومات التي تبحث عنها الباحثة.

د- اقتراب علاقات الدولة – المجتمع:

اقتراب يستوعب العلاقات بين الدولة والمجتمع، ويهتم بعملية التفاعل بينهما، لقد تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكنها لم تضع إطارا تحليليا يستوعب تلك العلاقة، ويسبر أغوارها؛ للوصول في النهاية إلى معرفة خصائص تلك العلاقات وأنماطها، والعوامل المؤثرة فيها، غير أن "**جويل ميجدال**" أسس هذا الاقتراب الذي أولى اهتماما كبيرا للتغير والنظام في الدولة[1].

هـ- اقتراب الاتصال: يُعد عالم السياسة الأمريكية "**كارل دويتش**" "**karl deutsch**" أول من قاد محاولة استخدام الاتصال كبؤرة اهتمام التحليل السياسي، وذلك بعرضه لأفكاره في مجموعة مقالات ومؤلفات أشهرها كتابيه: 'العصب الحكومي' و'السياسة والحكم' ويرى "**دويتش**" أن عملية الاتصال تعد جوهرية بالنسبة لأي نظام سياسي، فهو يستقبل الرسائل باستمرار، مما تستدعيه لقراءتها وتحليلها والاستجابة لها وتقوم وسائل الاستقبال التي تتلقى

[1] محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**،المفاهيم، المناهج، الاقترابات، دار هومة، الجزائر، 2002، ص 217.

المعلومات في صور رسائل ينقلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على ذاكرته أي المعلومات المختزنة في العقل أو السجلات وعلى قيمه، أي تفضيل قرار على آخر في التوصل إلى القرار الذي يبعث به إلى الأبنية التنفيذية Effectors التي تتخذ الأفعال والإجراءات المناسبة لتنفيذه. هذه القرارات والأفعال التنفيذية تثير ردود أفعال مختلفة تتلقاها أجهزة استقبال المعلومات لتحولها بدورها إلى مراكز القرار، ويطلق على هذه العملية التغذية الإسترجاعية Feedback ويمكن توضيح ذلك في التصميم التالي'.

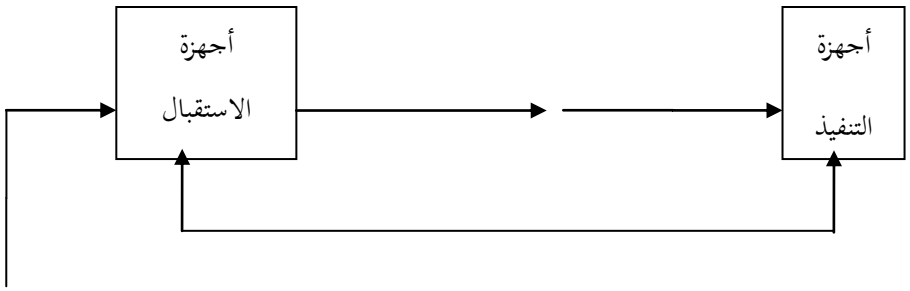

التغذية الاسترجاعية مصدرها البيئة الداخلية والخارجية[1]

يرى "**دويتش**" أن النظام في ذاته يمثل نظاما للمعلومات، والمعلومة هي علاقة نمطية بين الأحداث، والاتصال هو نقل هذه الأنماط من العلاقات، فالعملية الاتصالية تتضمن المعلومة والقناة التي يتدفق عبرها الاتصال 'المعلومة'، لقد اعتمد "**دويتش**" المعلومة كوحدة لتحليل النظم السياسية، واعتبرها جوهر العملية السياسية، ويقول بما أن الاتصالات هي عملية تبادل المعلومات، فعلينا أن نتعامل مع مفهوم المعلومات.[2]

[1]. Palmer Monte, The Interscriplinary study of politics, New York, Harper and Row Publishers, 1974, P 36.

[2]Palmer Monte.Op.cit.p 37.

تغدو الاتصالات أكثر فاعلية عندما نحدد مضمونها ونقوي شدتها، وتؤثر مضامين الرسائل في الجهات الموجهة إليها بحسب ملائمة مضمونها وقوتها، ويختلف تأثير الاتصال بحسب الجهة المرسلة والطريقة التي يتم بها، والجهة المستقبلة وخلفياتها فالمعلومات المناسبة مع أوضاع الجماهير المستقبلة أو المستهدفة من عملية الاتصال ومع خبراتهم وقيمهم، تكون أكثر تأثيرا وفاعلية واستجابة، كذلك يكون الأثر بالنسبة للطرق التي يتم بها الاتصال، وبقدر الفهم واختيار الأسلوب التوصيلي يكون الأكثر فاعلية في إحداث تغييرات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، قانونية أو ثقافية.[1]

و- اقتراب صناعة القرار:

صناعة القرار هي عملية ملازمة لجميع النظم، على الرغم من اختلاف توجهاتها ومستوياتها، سواء كانت حديثة أو تقليدية، ديمقراطية أو مستبدة، ومهما كانت الأيديولوجية التي تنضوي تحتها[2] ويُعرف "**ريتشارد سنايدر**" عملية اتخاذ القرارات بأنها: 'العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجرى تعريفها اجتماعيا، وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرار'[3].

[1] Ibid.p 37.

[2] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 156.

[3] Richard C. Snyder and Burton Sapin, Foreing Policy decision-making, **The free press of glencoe**, New York, 1962, P 90.

تعتبر وحدة اتخاذ القرار ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم اختيار أحدها والإعلان عنه، ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه، وعدد أفراده من دولة إلى أخرى. هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن عملية اتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية، وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها، منها الرسمية وغير الرسمية، ويهتم اقتراب صناعة القرار بوحدة صنع القرار ومكوناتها وتنظيمها، والعلاقات التي تربط أجزاءها، ونمط تلك العلاقات والأفراد الذين يمثلونها، وقيمهم ومصالحهم وشخصياتهم وخبراتهم، وارتباطاتهم المختلفة[1].

ووفقا لهذا الاقتراب، تشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار في هذه الدراسة، إلى معرفة الأوضاع الداخلية الجزائرية خلال فترة الدراسة، وذلك من خلال من معرفة الأبنية الاجتماعية، والأنساق الثقافية والقيمية، والتنظيمات السياسية كالأحزاب والجماعات الضاغطة بملف المسألة الأمازيغية، وكذا التعرف على وسائل الاتصال المختلفة لطبيعة النظام السياسي السائد والأيديولوجية التي يتبناها اتجاه هذا الملف، ومعرفة الرأي العام وتأثيراته على المسألة، وتحديد طبيعة الموقع الجغرافي والسياسي للدولة الجزائرية، والعلاقات الاجتماعية السائدة بين أفراد المجتمع الجزائري. في بيئته المتمثلة أساسا في دراسة المسألة الأمازيغية وعلاقتها القائمة بينها وبين النظام السياسي الجزائري (جهاز الحكم)، كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار، فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع

[1] محمد شلبي، **مرجع سابق**، ص 157.

القرار "**عبد العزيز بوتفليقة**"، ولا يمكن للقرار أن يكون رشيدا وفاعلا، إذ لم يأخذ في عين اعتباره هذه القضايا أو الأهم منها.

8-**مفاهيم الدراسة:**

أ- **الوحدة الوطنية:** يتألف مفهوم الوحدة الوطنية من عنصرين هما الوحدة والوطنية

- **تعريف الوحدة:** تعني اتحاد الدول أو البلاد والأفراد والجماعات لسائر أمور حياتهم ومعاشهم وسيرتهم وغايتهم، وبموجب هذه الوحدة يصبح الجميع شيء واحد أو أمة واحدة يطلق عليه مصطلح اتحاد البلدان، واتحاد البلدان معناه أي؛ صار بلدًا واحدًا، واتحدت الأشياء صارت شيئًا واحدًا، ويقال وحَّد المتعدد أي صيَّره واحدا، والاتحاد امتزاج الشيئين واختلاطهما حتى يصيرا شيئاً واحدًا[1].
- **تعريف الوطنية:** الوطنية تقوم على التعلق بالوطن وتمجيد تاريخه وبعث ثقافته وإيصال النفع من خلال المحافظة على مقومات الشخصية الوطنية[2].

ومن هنا فإنّ الوحدة الوطنية بمفهوم الفكر المعاصر هي اتحادٌ اختياريٌ بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسبها نموا زائدا، وميزات اقتصادية وسياسية، تعزز مكانتها العالمية فبحسب رأي البعض أن الوطنية هي: انتماء الإنسان إلى دولة معينة

[1] آشجان بكري، **مفهوم الوحدة الاسلامية**، مقال منشور على الانترنت: http://alwahabiyah.com/ar/Article/Vieu، تاريخ الاطلاع: 2018.07.18، على الساعة: 10:38 د.

[2] مبارك حداد عثمان، مفهوم الوحدة الوطنية وأسسها في فكر عبد الحميد بن باديس، **مجلة المعيار**، العدد 10 (جوان 2018)، المركز الجامعي سوق اهراس، الجزائر، ص 276.

يحمل جنسيتها ويدين بالولاء إليها، على اعتبار أن الدولة ما هي سوى جماعة من الناس تستقر في إقليم محدد وتخضع لحكومة منظمة[1].

- **التعريف الإجرائي للوحدة الوطنية:** هي نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة، وإطار من التكامل التفاعلي السياسي الاقتصادي والاجتماعي وأعضاء الجماعة الوطنية، مع ارتقاء الحاكم لدرجة القداسة لأنه يمثل محور هذه الوحدة، ووعي المحكومين جميعا بانتمائهم للأرض التي يعيشون عليها واتحادهم وارتباطهم بها.

إذ أن الوطنية تنطبق على القومية بشرط أن يكون الوطن هو مجموع الأراضي التي تعيش عليها الأمة وتدير سياستها الدولة[2].

ب- **المسألة الأمازيغية:**

تعريف الأمازيغية:

جاء في المعجم اللغوي المتداول عند المجموعات الأمازيغية على إقرار تسمية 'الأمازيغ' ونعت اللغة 'بالأمازيغية' والموطن التي يقطنه الأمازيغ بتامازغا[3]، وهي المنطقة الممتدة من صحراء مصر الغربية 'واحة سيوة' إلى **'جزر الكنـاري'** في المحيط الأطلنطي،

[1] إبراهيم محمد أحمد بلولة، الوحدة الوطنية والقيم الروحية، **دراسات دعوية**، العدد 20، (جويلية 2010)، السودان، ص ص 2-5.

[2] إبراهيم محمد أحمد بلولة، المرجع نفسه، ص 5.

[3] ميموني شهرزاد، طيبي غماري، البعد السوسيو – تاريخي في مسألة الثقافة الأمازيغية: الموروث الثقافي يناير رأس السنة الأمازيغية الجديدة في الأوراس نموذجا، مجلة **الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مجلد 9، (د ش، 2018)، معسكر، الجزائر، ص 45.

وجنوب حتى منطقة الساحل[1]، ومن الساحل الشمالي للبحر المتوسط حتى المناطق الشمالية من مالي والنيجر وبوركينافاسو[2].

- التعريف الإجرائي للمسألة الأمازيغية:

مصطلح المسألة الأمازيغية الجزائرية هو مصطلح أحادي اختزالي بسبب عموميته المفرطة، إذ يفترض وجود 'تاريخ أمازيغي واحد' وأن الأمازيغ عبر تاريخهم واجهوا مشكلة أو مسألة واحدة هي إقصاء مكون منها لصالح مكون آخر، وقد تتغير وتتنوع أشكاله كالتركيز على فترات تاريخية للأمازيغ وحذف أخرى، وتمتد جذور المسألة الأمازيغية بدءًا من محاولات الاستعمار الفرنسي التفريق بين الجزائريين انطلاقا من الأمازيغية للتمييز بين العرب والأمازيغ.

9- تصميم موضوع الدراسة:

صممت خطة الدراسة في مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، تضمّن كل فصل فيها مبحثين وتضمن كل مبحث ثلاثة مطالب، بالإضافة إلى الأدوات التي استخدمت لتحليل الموضوع المتمثلة أساسا في المقاربات النظرية، واختيار المنهج الملائم للدراسة وذلك بعد

[1] Bruce Maddy Weitzman, Ethno-Politics and Globalization in North Africa Studies, **Arizona**: Rutledge, Vol 11, No 1, March 2006, P 60.

[2] عمرو محمد كمال، **تأثير الحركة الأمازيغية على النظام السياسي الجزائري منذ عام 1990**، رسالة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015، ص 19.

ضبط الإشكالية التي أثيرت وفق السياق العام الذي أوجدها، وبعدها تم استعراض الأدبيات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا والتي تم الحصول عليها وفق إمكانياتنا المتاحة.

تناول الفصل الأول الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية وهو يعالج مختلف جوانب الإطار المفاهيمي للفظة الوحدة الوطنية بأبعادها ومحدداتها معالجة رزينة تُجانب المسألة الأمازيغية في عمومها. حيث تناول هذا الفصل في مبحثه الثاني، السياق التاريخي للمسألة الأمازيغية بدءً من الجذور ومرورا بالتطورات التي مرت بها المسألة من سنة 1949 إلى غاية سنة 1999، سواء في الإطار الخارجي وما طرأ عليه من تغيرات جذرية مست التصور الإنساني للتاريخ، الوجود والثقافة، أو تطورات في الإطار الداخلي تعلقت بالسياق الوطني الجزائري، وما استجدت فيه من أفكار، أحداث وقوانين. وقد واكب ذلك التطور جدلا ساخنا لاسيما على الأصعدة التاريخية، الثقافية والسياسية ترتب عنه اختلاف في الرؤى، الطروح والتفسيرات.

أما في الفصل الثاني تناولنا مقاربة تفاعل القيادة السياسية مع المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية من خلال تحليل مختلف المشاريع والاستراتيجيات من سنة 1999 إلى غاية 2016، التي أقرها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" استجابة لمطالب المسألة الأمازيغية، حيث جاء الإقرار بالآليات العملية والآليات القانونية والدستورية التي أضفت الشرعية على الملف الأمازيغي، من خلال التعديلين للدستور الذين كانا عامي 2002 و2016، إضافة إلى جملة الخطابات الرسمية التي تؤكد على انتمائية الشعب

الجزائري للعرق الأمازيغي والاعتراف بكل تنوعاته اللسانية واللغوية، حيث لاقت هذه الآليات ترحيبا واسعا لدى الأمازيغ وكذا الممثلين لأطراف المسألة الأمازيغية، واعتبروها مكسبا مهما يعزز الوحدة الوطنية في الجزائر في إطار التنوع والاختلاف.

كما تعرّض هذا الفصل للمسألة الأمازيغية في ظل المتغيرات الوطنية كالربيع الأمازيغي لسنة 2001 والمتغيرات الدولية المتمثلة في الحراك العربي لسنة 2011.

أما في الفصل الثالث تم التطرق إلى آفاق ومستقبل المسألة الأمازيغية الجزائرية في ظل الوحدة الوطنية، من خلال تجسيد المكاسب الدستورية والقانونية التي حققها الملف الأمازيغي خلال استمرار مساره النضالي بدءً من سنة 2016، والتحديات الداخلية والخارجية التي لا زالت تواجهه على المستوى العملي أهمها: التحدي الداخلي المتمثل في الانتشار اللغوي والتعليمي وتوحيد لسانيات اللغة الأمازيغية بكافة تنوعاتها، كما تطرقنا إلى كيفية مجابهة الدولة الجزائرية للتحديات الداخلية والخارجية التي استخدمتها الأطراف الأجنبية في استغلال الملف الأمازيغي، وذلك بدعم أطماعها وتحقيق أهدافها في الجزائر وتعزيز تواجدها الذي يهدف في مضمونه الرئيسي إلى تمزيق وتفتيت الوحدة الوطنية الجزائرية، وفي مقابل ذلك، تم استعراض مشاريع واستراتيجيات تضمن إدارة التنوع والاختلاف هدفها الأساس احتواء الملف الأمازيغي داخليا ضمن آليات الحوار والتشاور والشراكة. كما تناولنا أهم السيناريوهات المحتملة مستقبلا الذي سيحددها تغيير المتغير القيادي للدولة الجزائرية، فالسيناريو الأول: المتمثل في تغيير وكيفية معالجة المسألة عبر الآليات والمشاريع التي

أقرّها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" لمجابهة المسألة الأمازيغية، أما السيناريو الثاني: فسيتحدد من خلال المتغير القيادي الجديد حول الثبات في استمرارية التعامل مع متطلبات المسألة الأمازيغية، والعمل على الحفاظ على المكاسب التي حققتها المسألة في ظل حكم المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**

الفصل الأوّل

الفصل الأول: الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية:

تشكل الوحدة الوطنية رهانا كبيرا بالنسبة لاستقرار الدولة وأمنها كونها تُعبّر عن وحدة الشعب بمختلف شرائحه وأعراقه والتفافه حول وطنهم متجاهلين كل الاعتبارات الأيديولوجية، العرقية، ويمتثل جميعهم لقوانين الدولة وهم متساوون في الامتيازات والواجبات والحقوق ولا مجال لأي معيار عرقي او ديني في إحداث التمييز بين أفراد المجتمع، ومن هنا يتضح أنّ الوحدة الوطنية مسعى إيجابي يضمن استقرار الدولة ويجابه التحديات المتوقعة التي تستهدف وحدة الوطن، الأمر الذي يتطلب من الدولة أن تتضمن سياساتها بمختلف مستوياتها المبادئ والقيم التي تدعم الوحدة الوطنية.

تعود المسألة الأمازيغية، بمختلف مطالبها وشعاراتها، إلى ستينيات القرن الماضي بل يمكن ربطها بحدوث الاستقلال الوطني لدول المغرب العربي عموما والجزائر خصوصا، إلا أن أحداث الربيع الأمازيغي لسنتي 1988 و2001، كانتا فرصة لارتفاع وتزايد الأصوات المنادية بالمطالب الأمازيغية لتتحول المسألة الأمازيغية من مسألة ثقافية لغوية إلى قضية سياسية، وقد تتحول هذه الأصوات منها إلى مطالب انفصالية، هذه المخاوف لم تقتصر على الأجهزة الرسمية بل امتدت إلى جهات فكرية وسياسية تدافع عن وحدة دول المغرب العربي وسيادتها أو تطرح مطالب عروبية تسعى إلى تجاوز حالة 'القطرية' و'الإقليمية' الراهنة. لذلك كانت الحركات الأمازيغية تحارب – حسب تصورها– سلطة تقصيهم وتفرض روايتها للتاريخ.

إنّ الغرض من دراسة موضوع الوحدة الوطنية يتعلق باكتشاف مدى قدرتنا على تحقيقها في هذه الظروف الراهنة، وعلى هذا الأساس يمكن القول إن ما يجعل الوحدة الوطنية أمرا ضروريا وحاجة ملحة هو اشتراك جميع أفراد المجتمع المغرب العربي في بوتقة واحدة رغم اختلافاتهم الثقافية واللغوية، مع مختلف الحركات الأمازيغية والقوى السياسية يُعد من الأمور الضرورية لتعزيزها، فتباينها وتضارب مصالحها واشتراكها بشكل عام يجعل الوحدة الوطنية قابلة للتطبيق.

المبحث الأول: ماهية الوحدة الوطنية

تحقّق الوحدة الوطنيّة وفق صياغة الدولة لسّياساتها المتّخذة في بناء الدولة أو تحديثها حيث يأتي الدستور في مقدمة الإجراءات والتدابير التي ترتكز عليها الدولة في تحديد نوع وشكل الدولة سياسيا ثم تحديد النمط الاجتماعي للمواطنين من خلال القيم والمبادئ التي تبثهم في الحياة الاجتماعية، ولهذا تلجأ الدول من حين لآخر للتعديل الدستوري بإدراج مادة أو تعديلها حسب مقتضيات المرحلة الراهنة بغرض تحقّق الوحدة الوطنية، فحينما يتضمّن دستور الدّولة نصوصًا صارمة في التّأكيد على الوحدة الوطنيّة والتّأكيد على معايير العدالة والمساواة بين المواطنين، ويتضمن أيضا التصدي لمن يسيء أو يهدد الوحدة الوطنيّة من خلال مصداقية المؤسسات السياسية بتفاعلها وتعاطيها مع الوضع وفق التطورات التي قد تمليها الظروف الداخلية أو الخارجية تكون الدولة قد رسخت في مواطنيها قيم ومبادئ الوحدة الوطنية.

المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية والمفاهيم المرتبطة بها

اختلف عديد الباحثين في تحديد مفهوم الوحدة الوطنية، نتيجة لاختلاف الثقافات واختلاف البيئتين الداخلية والخارجية لاسيما في ربط كلمة الوحدة مع كلمة الوطنية ويمكن تناوله بشقيه الغربي والعربي بالوقوف على التطورات التي رافقت المفهوم للاستفادة منها في فهم جوابنه.

1. المفهوم الغربي:

كما جاء في المقال المعنون "بإشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الاسلامية دراسة للحالة الماليزية" أن مفهوم الوحدة الوطنية الذي يتكون من مفردتين (الوحدة + الوطنية)، فكلمة الوحدة تقابلها في الانجليزية كلمة Unity وتستخدم في بعض المراجع الأجنبية بمعنى Unification أي الوحدة والتوحيد، وهي تعني جعل الشيء واحدا غير مجزئ ومنقسم، أما كلمة الوطنية فتقابلها باللغة الانجليزية كلمةPatriotism، وتنسب في اللغة إلى الوطن الذي هو المنزل[1].

يؤكد "**ميكيافيلي**" أن الوحدة الوطنية بين أبناء الوطن الواحد، وتلاحمهم فيما بينهم ووقوفهم جنبا إلى جنب من شأنه أن يمنحهم قوة للحفاظ على الدولة ومكتسباتها، بينما التباين في الآراء والتشتت يضعف من الوحدة الوطنية ويقلل من الاتحاد والوئام، ويبين لنا

[1] عادل بن عمر، مقال بعنوان (إشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الاسلامية: دراسة الحالة الماليزية)، **مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية**، العدد 21، ديسمبر 2015، سطيف – الجزائر، ص 272.

"**ميكيافيلي**" على أن إذعان المحكومين للحاكم أفضل سبيل لاستبعاد الشقاق بين صفوف أبناء الوطن الواحد، فحسب مفهومه فإن كل مساعي المحكومين هي ضرر على أوطانهم إذا حركتها أنانيتهم، وتحقيق الوحدة الوطنية لا يقوم إلا بتقديس الرعية للحاكم الذي يساهم في تقويتها، فالطاعة ممكن أن تحققها القوة[1].

فحسب **"روسو"** يعتبر قيام الوحدة الوطنية من خلال عقد اجتماعي بين الأفراد والحكومة، فوحدة الشعب وصلابة نسيجه الاجتماعي هي ركيزة أسباب القوة في الدولة وبدونها تضعف وتفشل هذه الشعوب في تحقيق أهدافها وتنحل بسبب تفكك أبنائها وعدم وعيهيم لضرورات الوحدة الوطنية، ويعتبر **"روسو"** أن كل الميولات الخاصة بالأفراد بمختلف تنوعاتها، ولاءاتها وانتماءاتها، يجب عليها أن تُذوّب وتنصهر ضمن الإرادة العامة للدولة، شرط السماح لأبناء الوطن الواحد بالحوار الحر وحرية التعبير وتقبل كل فرد لأراء الآخرين، لتحقيق التوازن وزيادة التماسك بين أفراد الشعب والنظام السياسي من أجل تحقيق وحدة وطنية قوية [2].

كما أشار "**لوك**"، في تعريفه للوحدة الوطنية إلى توافر شرط القبول لقيام سلطة عامة وفق الإرادة الحرة للشعب، حيث يستمد الحاكم مشروعيته من طرف أفراد الشعب، شرط تحقيق أهدافهم وتطابق مصالحهم المشتركة (الحاكم–المحكوم)[3].

---

[1] عبير سهام مهدي، (مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق)، **مجلة أبحاث العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 22 (ديسمبر 2012)، العراق، ص 03.

[2] عزو محمد عبد القادر ناجي، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث**، على الموقع الالكتروني: war.org /ar/show.art.asp?aid=169057 تاريخ الاطلاع: 2020/09/29، على الساعة 12.44.

[3] عبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص.05.

فالوحدة الوطنية عند "**هيجل**"* هي الحرية الممنوحة في إطارها القانوني للدولة والأفراد، بحيث يتماشى هذا القانون مع متطلبات العدل وفقا للإطار التاريخي[1].

كما تعتبر الوحدة الوطنية عند "**آرنست رينان**"* وعليه فالوحدة الوطنية حسبه تتشكل من عنصرين يتمثل الأول: في الماضي المشترك ونقصد به تاريخ ونضال وسيرة أمجاد الأمة والمحافظة عليها والثاني: بالحاضر، الذي ينبني على الرغبة في العيش المشترك والعمل على تحقيق آمال وطموحات الأمة ومستقبلها[2].

كما اعتبر "**لينين**"* أن تحقيق الوحدة الوطنية يكمن في فكرة الترابط والتكامل بين الأفراد والجماعات داخل الدولة وإلى فكرة تحقيق الوحدة الوطنية بين الأمم، وذلك عن طريق تحقيق المساواة الكاملة بينها عن طريق اتحاد كل فئات المجتمع المكونة لهذه الأمة ومنه تتحقق الوحدة الأممية[3].

تاريخياً على أرض محددة"، أما تعريفه الثاني فهو يرى أنّ **"إلغاء جميع الإمتيازات القومية لأفراد الدولة من خلال قانون يسرى على جميع أنحاء الدولة،**

---

* جورج فيلهلم فريدريش هيغل: ولد 27 اغسطس 1770-14 نوفمبر 1831 فيلسوف الماني ولد مدينة في شتوتغارت في المنطقة الجنوبية الغربية من المان، حيث يعتبر اهم مؤسسي المثالية الألمانية في الفلسفة في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي. طور المنهج الجدلي الذي أثبت من خلاله أن سير التاريخ والأفكار يتم بوجود. الأطروحة ثم نقيضها ثم التوليف بينهما. كان هيغل آخر بناة " المشاريع الفلسفية الكبرى في العصر الحديث" كان لفلسفته أثر عميق على معظم الفلسفات المعاصرة.

[1] عبير سهام مهدي، مرجع سابق، ص.4.

* آرنست رينان: 1823-1892، مؤرخ وكاتب فرنسي اشتهر بترجمته ليسوع التي دعا فيها إلى نقد المصادر الدينية نقدا تاريخيا علميا وإلى التمييز بين العناصر التاريخية والعناصر الأسطورية.

[2] رياض فارس، **مفهوم الوحدة الوطنية**، موقع إلكتروني سابق.

* فلاديمير أليتش أوليانوف المعروف بلنين: 1870/04/22 – 1924/01/21 كان ثوري روسي ماركسي و قائد الحزب البلشفي والثورة البلشفية، كما أسس المذهب اللينيني السياسي رافعا شعاره الارض والخبز والسلام

[3] محمد إبراهيم نمارق، (دور الحكومات السودانية في بناء الوحدة الوطنية)، كلية الدراسات، **مجلة قسم العلوم السياسية**، جامعة الخرطوم، 2013، السودان، ص 5.

كما ذهب "**ستالين**" في تعريفه الأول: أنه لتحقيق الوحدة الوطنية يجب أن تتشارك الأفراد في اللغة والأرض والنمط المعيشي أو في خصائص شخصيتهم التي تبرز لنا الثقافة القومية وبناء عليه فإن الشعور بالوحدة الوطنية هو أساس يتكون لدى المواطنين نتيجة عدة عوامل تصاحب الشعب منذ نشأة الدولة، وكلما توافر أكبر عدد من تلك العوامل كلما ازداد الإحساس بالوحدة، أما التعريف الثاني: ذهب إلى عدم التتمييز بين مواطني الدولة الواحدة وذلك بخلق قوانيين عادلة تطبق على جميع أنحاء الدولة، وغرس مشاعر الولاء والانتماء من خلال تحقيق المساواة بين جميع أفراد الشعب وإعطاء حقوق الأقليات باختلاف أصولها أو دياناتها.

أما الوحدة الوطنية عند "**ماركس**"، تتطلب تحقيق المساواة والعدالة التوزيعية للقيم المادية والمعنوية في جميع مناحي الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية التي هي عنصر أساسي في تحقيق التضامن وتقليل الصراع وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع من خلال سيطرة الطبقة العاملة على مقاليد الحكم، فالصراعات السياسية حسب نظره هي صراع المصالح، وأن الحكومات تمثل مصالح جماعة بعينها وليس مصالح الشعب، ومنها تتشكل لنا صراعات طبقية التي تعد المحرك الرئيسي الذي يغير في المجتمع[1].

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثا**،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749، تاريخ الاطلاع: 2020/09/27، على الساعة 11.25سا.

أما الباحث الكندي "**غلين ويكشن**"، يعتبر أن الوحدة الوطنية هي الأثر الذي يحدث نتيجة أسباب معينة في المجتمع، حيث تقود هذه الأخيرة إلى الترابط الفعلي بين أفراد المجتمع (الشعب) مع بعضه البعض، بحيث يمنع هذا الترابط أي انشقاقات أو أي دعوات انفصالية في البلاد، قد تقودها أفراد أو منظمات ... إلخ، وتسعى لخدمة مصالحها الخاصة والفئوية، ويضيف أنه لديمومة وسيرورة هذه الوحدة الوطنية لابد من معرفة الأسباب وتشخيصها ومن ثمة القضاء عليها مثل:

- العبث بالأمن القومي للدولة.
- تقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.
- التمييز بين المواطنين من قبل الحكومة.
- وجود محسوبية في أجهزة الدولة[1].

أما الوحدة الوطنية عند "**آنجل كولي روبرت**"[*]، فيعتبرها نوع من التكامل التفاعلي المستمد من علاقات التأثير والتأثر المتبادل وحجم درجة التفاعل بين الفرد والجماعة التي ينتمي إليها، وبين الجماعات بعضها مع البعض الآخر، فالتفاعل الناتج عن كل شيء

[1] Glenn Woiceshyn, Individual Rights: Key To Restoring Nationl Unity in Canada, Capitalism magazine, February 7, 1998.

[*] آنجل كولي روبرت: هو عالم إجتماع أمريكي، درس القانون وعلم الإجتماع اهتم بموضوع السمات العقلية للحياة الإجتماعية وأن المجتمع هو عبارة عن كائن حي تنعكس حياة وأعمال كولي في عدة مجالات في مسيرة علم الإجتماع، وركز على دراسة علم الإجتماع التربوي كما اهتم بدراسة الإتجاهات الإمبريقية والإحصائية الحديثة في علم الإجتماع، ومن مؤلفاته (الحزم الجامعي)، (التكيف الجامعي)، (النظرية السوسيولوجية والبحث الإجتماعي)، (الأسرة تتحدى الكساد).

يحدث بين الجماعات من شأنه أن يزيد من تماسك الأفراد والجماعات ويسند بنيانهم، ويدعم ويقوي تضامنهم الداخلي[1].

فمن زاوية أخرى يرى "**ماتزيني جوزيبه**"* أن لتحقيق الوحدة الوطنية يجب توافر عنصرين اثنين، حيث ربط الأول بدرجة وعي المحكومين جميعا، والثاني ربطه بدرجة الشعوار بالانتماء والارتباط والاتحاد فوق الأرض التي يعيشون فيها وعليها [2].

كما يرى مفكري العقد الاجتماعي ومن بينهم "**هوبز**" [3]. وبالتالي سيساعد هذا في إضعاف المناوئين لها أو المنافسين والمشتتين للوحد الوطنية.

هنا يرى "**بلاك**"، أن تحقيق الوحدة الوطنية يتطلب من الأفراد والجماعات تجاوز الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية ضرورةً حتمية، والذوبان في القوميات والجماعات لقيام وحدة وطنية متماسكة وقوية من أجل استمرارها وثباتها [4].

---

[1] Robert coolly Angel, Integration International Encyclopedia of social sciences, vol 7, New York, Macmillan and ress, 1977, P 81.

* ماتزيني جوزيبه: 1805-1872، قائد سياسي وثائر قومي إطالي. ولد في جنوة سنة 1805، لأسرة كاثوليكية محافظة، والده طبيب من أهل جنوة. درس علوم الآداب و الفلسفة، ونشأ نشأة سياسية مفعمة بالأفكار الوطنية الهادفة إلى بعث أمجاد روما من بعد تحرير المقاطعات الإيطالية من سيطرة قوى الاستعمار الكبرى في ذلك العصر (بريطانيا وفرنسا والنمسا).

[2] المكان نفسه.

[3] رياض فارس، مفهوم الوحدة الوطنية، مقال على الموقع الالكتروني:
ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=475961&r=0 تاريخ الاطلاع: 2019.11.12، على الساعة 22:00 .

[4] C. E. Black, **The Dynamics of Modernization**: A study in Comparative History, New York, Herperroow, 1977, P 371.

وربط "**لورانت**" الوحدة الوطنية بالأوضاع الاستثنائية التي تهدد وحدة الدولة فللمحافظة على الوحدة الوطنية وصيانتها، وجب توحيد القوى السياسية جميعها للدولة، لتشكيل حكومة موحدة[1].

2. المفهوم العربي:

اختلف العديد من الباحثين العرب حول تعريفهم للوحدة الوطنية بسبب اختلافاتهم الثقافية والأوضاع التي نشأوا فيها بدولهم العربية وبمدى تأثرهم بالمدارس الفكرية الغربية.

فقد رأى "**أبو حامد الغزالي**" أن الوحدة الوطنية تتحقق من خلال الحاكم (الإمام) لأنه أساس وحدة الأمة من خلال أمر الطاعة التي وهبه الله إياها فطاعة أولي الأمر واجبة ومن ثمة فالرعية تستجيب للحاكم في تصحيح واصلاح أوضاعها ومن هنا فإن الوضع ينطبق علية مقولة يوزع بالسلطان مالا يوزع بغيره، وأنه مصدر الوحدة بين الناس ودحض كل ما يفرقهم ويذهب قوتهم من تضارب المصالح وتوسع المطامع فيهم ويتم ذلك على أساس تعاقد سياسي بينهم وبينه؛ على شرط أن يقوم هذا التعاقد على الرضى لا

[1] Laurent De Boissieu, **'L'Union nationale**: définition et faux amis', Article publié sur site: http://www.ipolitique.fr/archive/2013/04/29/union-nationale.html, date de vue: 08/12/2018, a: 11:34.

على الإكراه، مما يؤدي إلى القضاء على التشتت والتضامن في الجماعة من أجل السلطة[1].

أما الوحدة الوطنية عند "**محمد عبد الرحمن خليفة***" يرى أنه كي تتحقق الوحدة الوطنية يجب استبعاد ظاهرتي العنف خلال التفاعلات الاجتماعية والصراع الداخلي المحلي[2].

أما عند "**عادل محمد زكي صادق**" ومن خلال رأيه **يرى** أن تحقيق الوحدة الوطنية يكون عن طريق رضا وقبول وخلق ولاء محلي لجميع أفراد الوطن يسمو على كل الولاءات الأخرى ويذوب في بوتقتها بغض النظر عما قد يوجد بينها من اختلافات وانقسامات بهدف تحقيق غاية مصالح الجماعات على رقعة جغرافية واحدة، وتضيق الهوة التي تفصلهم عن بعضهم البعض وتجعلهم يدا واحدة تعمل من أجل ذلك[3].

يرى "**عبد السلام إبراهيم بغدادي**" أن الوحدة الوطنية هي وجود نوع من الاتفاق والوفاق على ثقافة وطنية مشتركة وإطار من التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين النظام السياسي وأعضاء الجماعات الوطنية من جانب، وبينه وبين الجماعات

---

[1] مجموعة مؤلفين، **رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، فاس، المغرب، 1994، ص ص 87-88.

[*] محمد عبد الرحمن خليفة: رئيس حركة الإخوان المسلمين في الأردن 1953 إلى 1994.

[2] نمارق محمد إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 8.

[3] ميسون محمد أحمد عسير، **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية** (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني أنموذجا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2012، ص 40.

الطائفية المختلفة (بعضها عن بعض) من جانب آخر، بحيث يتحقق التفاعل والتلاحم بين جميع أعضاء الجماعة الوطنية (عموم سكان دولة)، بغض النظر عن انتماءاتهم الإثنية المختلفة (بين أغلبية وأقليات) أو خلفياتهم الثقافية السياسية الفرعية أو انتماءاتهم الإقليمية أو القبلية[1].

يصنف "**عبد السلام إبراهيم بغدادي**" أن قيام الوحدة الوطنية داخل الدولة يكون عن طريق القبول بثقافة وطنية واحدة مشتركة وحجم كبير من التفاعل والتلاحم في كل المستويات بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية من جهة وبين الجماعات المختلفة من جهة أخرى.

ونخلص إلى ما انتهى إليه "**إبراهيم محمد أحمد بلولة**" في مقاله (الوحدة الوطنية والقيم الروحية) إلى أن الوحدة الوطنية هي تجميع الأشياء المتفرقة في كل واحد تؤثر فيه عوامل إيجابية تساهم في تقويتها داخل الدولة تتلخص في دور النظام السياسي في تحقيق الوحدة الوطنية من خلال عدة أدوات من بينها:

أ- **الأدوات العسكرية:** من خلال الجيش الذي يسهم في تحقيق التكامل لأفراد الشعب الواحد.

ب- **الأدوات الثقافية:** من خلال إيجاد نظام واحد للقيم.

[1] ميسون محمد أحمد عسير، **مرجع سابق**، ص 41.

ج- **الأدوات الاقتصادية:** من خلال المساواة بين أفراد الشعب وخلق حالة من الرضى. .. إلخ.

د- **الأدوات الإدارية والسياسية:** من خلال قنوات الاتصال الحكومية الفعالة والقادرة على إقامة الصلة بين المواطنين والدولة وضمان تمثيل الأقليات القومية الإثنية المختلفة في هذه المؤسسات[1]. ومما سبق توصل "**إبراهيم محمد أحمد بلولة**" أن بناء الوحدة الوطنية مرتبط ارتباطا وثيقا بالنظام السياسي للدولة من خلال تتمثيل المؤسسة العسكرية، والمؤسسات الثقافية، السياسية، الاقتصادية... إلخ.

استكمالا لهذا فقد جاء في الموسوعة العربية العالمية، أن الوحدة الوطنية هي تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن، ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة[2].

بعد عرض تعريفات وآراء لمفهوم الوحدة الوطنية لبعض المفكرين، في الأخير خلصنا إلى أن الوحدة الوطنية عملية اجتماعية تستهدف التقريب ثم بعد ذلك المزج والصهر والتوحد أفقيا بين الجماعات القبلية، الإقليمية والدينية التي تتكون منها الدولة،

[1] ابراهيم محمد أحمد بلولة، **مرجع سابق**، ص 37.

[2] محمد يعيش، (الوظيفة القيمية للجامعة في تحقيق أبعاد الوحدة الوطنية)، **مجلة المعارف**، العدد 20، (جوان 2016)، البويرة، الجزائر، ص 164.

وعموديا بين الطبقات الاجتماعية إن وجدت بسد الثغرات التي يمكن لها أن تنفذ إلى كيان الأمة.

المطلب الثاني: أبعاد الوحدة الوطنية

لا يمكننا تحديد ماهية "الوحدة الوطنية" كتأصيل مفهومي أو كإطار نظري، ما لم نحدد الأبعاد الأساسية التي تقوم عليها هذه الوحدة، ولابد أن نلم بهذه الأبعاد التي تشكل المقومات الأساسية لأي بناء ناجح للوحدة الوطنية في أية وحدة سياسية من وحدات النظام السياسي الدولي المعاصر، ومن بين هذه الأبعاد يمكن أن نشير إلى:

1. البعد السياسي للوحدة الوطنية:

يتجسد البعد السياسي للوحدة الوطنية في تحقق التفاعل السياسي بين القيادة السياسية ومختلف فئات المجتمع بكل أطيافه إذ تقع على النظام السياسي وبدرجة أساسية مسؤولية تحقيق التعايش السلمي والوحدة الوطنية، لأنّ طبيعة النظام السياسي وتوجهاته السياسية تلعب أدواراً أساسية في تكريس الوحدة الوطنية أو إحداث الهوة ومن ثمة تفكيك النسيج الاجتماعي الذي يُعد تهديدا مباشرا للوحدة الوطنية، لذا من وظائف النظام السياسي تجسيد مبدأ الشراكة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحقة بين المركز والأطراف وترسيخ النظام اللامركزي تحقيقاً للتوازن والتوافق في توزيع الحقوق والواجبات والمهام الوطنية حفاظا على مسارات الوحدة الوطنية[1].

[1] كمال المنوفي، **أصول نظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان، الكويت، 1987، ص 155.

من البديهي أن نشير هنا، أنه كلما تحققت درجة كبيرة من التفاعل أو التلاحم أو الاندماج بين النظام السياسي أو القيادة السياسية، وبين أعضاء الجماعة الوطنية (أغلبية وأقليات) تم الإقرار النظام السياسي واتسعت شرعيته كجهاز له الحق في اتخاذ القرار وإلزام الأفراد باحترامها، وفي مقابل ذلك فإن ضيق مدى الشرعية يرتبط أساسا بنظرة الجماعة الوطنية للسلطة على أنها أداة سيطرة وقهر[1].

في ضوء ذلك، إن تحقق الاندماج بين القيادة والجماهير إنما يعني؛ وجود التفاعل المستمر بين القيادة الحاكمة والمجتمع المحكوم، بما يقتضيه ذلك أيضا من قدرة القيادة على أن تكتسب احترام وثقة الجماهير بكافة قطاعاتها، وبصرف النظر عما قد يوجد بينهما من اختلافات وانقسامات عرقية ودينية ولغوية واجتماعية.[2] فلا يكون تحقيق الاندماج بين مختلف المكونات الأساسية داخل الدولة من عرق، دين ولغة ... إلخ، إلا بوجود تفاعل حقيقي ومستمر بين الحاكم والمحكوم لمواجهة كل التحديات الداخلية والخارجية الهدف منها تثبيت وتعميق أواصر الوحدة الوطنية.

كما تأتي أدوار النظام السياسي المختلفة في تحقيق التكامل والتوافق داخل الدولة الواحدة، وذلك بالعمل على إعطاء مجال أوسع للتعبير عن الضغوط الشعبية من طرف المجتمع، والسعي إلى امتصاص غضبه عن طريق تفعيل الأجهزة التنفيذية في تجميع

[1] كمال المنوفي، **مرجع سابق**، ص 155.

[2] Arthur A. Stien, The Nation of War, Johns Hopkins University Press, 1978, p p 9-21.

وتغذية الخيارات الاجتماعية والثقافية والعرقية داخل الدولة، شرط تحقيق المساواة بين جميع أفراد ومكونات هذا الشعب، ما يساعد إلى حد كبير في تحقيق الوحدة الوطنية داخلها مع تطبيق نظام التمثيل النسبي[1].

إن ذلك يقودنا إلى ما أشار إليه "**لوسيان باي**" أنه لمعرفة مدى تنظيم النظام السياسي ككل أي 'المجتمع السياسي'، كنظام علاقات متفاعلة، وجب التعمق في دراسة مجمل التفاعلات الخاصة بالنظام السياسي من بينها:

- علاقات شاغلي الأدوار بأجهزة الحكومة.
- علاقات الجماعات ببعضها البعض.
- علاقات شاغلي الأدوار بالمواطنين النشطين في المجتمع.

يتناول "**باي**" في عرضه لهذه المسألة، بتأكيده على أن المشكلات أو الازمات بمختلف طبيعتها في البلدان حديثة الاستقلال تشكل الهاجس السياسي الذي يطغى على العلاقة بين الحكومات وشعوبها لانها تستغرق وقتا طويلا في تحقيق مشاريعها التي تراها تضمن لها الأمن والاستقرار، فالحاصل في الدول الأفريقية عقب الاستقلال، أن حكوماتها عملت على تحقيق التنمية الاقتصادية وعملت على تجنيد شعوبها بمختلف أطيافها في سبيل تحقيق هذا المشروع وقد ساهم إلى حد بعيد في استقرار كثير من الدول الأفريقية

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، مقال بعنوان: **'محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي'** على الموقع:

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168095 تاريخ الاطلاع: 2019.11.15، على الساعة: 12.35.

في ظل الحزب الواحد الذي يعمل على التعبئة السياسية وتكريس الوحدة الوطنية، لكن سرعان ما تحولت هذه الدول الى بؤر للصراع العرقي نظرا لفشل الانظمة السياسية في تحيق المشاريع الوطنية[1]. وعليه فإن انتظام النظام السياسي على شكل روابط متفاعلة فيما بينها (علاقة تأثير وتأثر)، وبين مختلف الجماعات المكونة للمجتمع التي تسعى لتحقيق مطالبها لدى النظام، وأخيرا تفعيل العلاقة الرابطة بين الموظفين والمواطنين.

من هنا وفي ضوء ما عرضه "**لوسيان باي**"، بهذا الصدد، فإننا نلاحظ افتقار أو غياب مثل هذه التفاعلات –ولاسيما على صعيد العلاقة بين النظام السياسي وأعضاء الجماعة الوطنية ككل– من الظواهر المنتشرة في كثير من بلدان العالم الثالث، مما أحدث وجود شرخ كبير بين القيادة والجماهير، فالجماهير لا تملك القدرة على القيادة الحاكمة والقيادة لا تحترم آراء الجماهير ولا تستجيب لمطالبها، ومن هنا تظل الجماهير في كثير من تلك البلدان مجرد رعايا لا تشارك في العملية السياسية، لا سيما في ظل توافر جملة من العوامل والظروف المساعدة على ذلك، ومن بين ذلك نذكر:

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا** ، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2000 ص 65.

أ- غياب أو ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة التي يمكنها تأمين القنوات اللازمة لاستيعاب مطالب الجماعات والقوى بما فيها مطلب المشاركة، دون أن تضطر هذه القوى والجماعات إلى الالتجاء إلى العنف والخروج على إطار الشرعية القائمة[1].

ب- ضعف وسائل الاتصال (Communications) بين القيادة والجماهير في كثير من هذه الدول؛ أي أن وسائل الاتصال في الدولة تكون غير كافية لتحقيق الوظائف المفترض القيام بها، بمعنى أن القيادة السياسية عندما تقوم بإصدار أي نوع من أنواع القرارات أو التوصيات أو التعليمات أو التوجيهات أو غير ذلك 'مجمل مخرجات النظام السياسي (Output)'، فإنها لا تلقى استجابة كافية، وذلك بسبب ضعف التغذية العكسية (Feedback)، الناشئة أصلا عن عدم وصول تلك 'المخرجات' أساسا إلى كثير من أبناء الجماعة الوطنية.

ت- التباين الثقافي الحاد بين أفراد النخب السياسية والاجتماعية الحديثة، وبين معظم أعضاء الجماعة الوطنية، وذلك ناشئ بفعل تمكن أفراد تلك النخب من الحصول على ثقافة عصرية بخلاف أغلبية الجماهير التي ظلت أسيرة ثقافات شعبية تقليدية.

فالقيمة الحقيقية لأي نظام سياسي، كما يقول الرئيس الغيني السابق "**أحمد سيكوتوري**" لا تكمن في خصائص فردية معينة قد تجتمع في شخص زعيم واحد أو في بعض القادة،

[1] معوض جلال عبد الله، (أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي)، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 6، العدد 55، (30 سبتمبر 1983)، مركز الدراسات العربية، القاهرة، ص 117.

كما إن قيمته ليست في الثقافة النظرية التي يمكن أن يكون قد حصلها بعض أعضائه، وإنما قيمته في هذه الروابط الدينامية 'الحيوية' التي تنشأ بين القيادة السياسية والقواعد الشعبية، وفي هذه الروابط الأخوية التي تنشأ بين أفراد هذه القواعد وتوحد نضالهم المشترك[1].

من هنا، فإننا لا نهمل الدور الأساسي الذي تقوم به أجهزة الاتصال، التي تعمل على عدم انقطاع حلقات الإتصال الاجتماعي بين مؤسسات الدولة والمجتمع، سواءً من خلال انتشارها الأفقي والعمودي الئي تدعم بدورها إلى ترصين وحدة وطنية جامعة مانعة، كم أبرز لنا التباين الثقافي الحاد بين أعضاء الجماعات الوطنية الواحدة بشقيه العصري والتقليدي بإمكانية إضعاف تجسيد وتحقيق الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد.

2- البعد الثقافي للوحدة الوطنية:

يشغل البعد الثقافي أهمية بالغة في تحديد هوية أية أمة وطنية، إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى، وتأتي هذه الأهمية من تداخل هذا البعد في جوانب كثيرة منه خاصة تداخله مع البعد الإثني إلى درجة يصعب فيها في بعض الحالات تمييزهما عن بعضهما البعض، وذلك بحكم أنه لأية جماعة إثنية ثقافتها الخاصة.

ذهبت أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي، في مفهومها للثقافة على أنها مجموعة القيم المادية والروحية التي يفرزها المجتمع ويتفاعل معها الإنسان في حياته

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص ص 65 - 66.

اليومية، وهذا ما أكدته منظمة 'الثقافة التربية والعلوم' التابعة للأمم المتحدة 'اليونسكو'، حيث أظهرت من خلال إعلان مكسيكو في آب/ أغسطس 1982، إن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات[1].

هذا ويفترض بشكل عام أن لكل جماعة وطنية ثقافة 'مشتركة' واحدة، ويمكن أن تتعدد هذه الثقافة في مستويات فرعية، وتتباين مع تعدد الوظائف الاجتماعية لأفراد تلك الجماعة، لكنها في مجموعها هي تحصيل حاصل من التطور المادي، الفكري والروحي، في ظل بُناها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وظروفها المناخية والجغرافية.

هذا ماأكده "**جوزيف فرانكل**" بقوله: أن البشرية تعيش حالة من التباين الثقافي، فليس منا من لا يرتبط بثقافة قومه، ومن ثم بتصوره لعالمه السياسي من ثنايا تلك الثقافة، وباعتباره يمثل النموذج الأمثل في هذا المجال[2].

3-البعد الإثني للوحدة الوطنية:

إنّ التعدد الاثني المعقد على مستوى الدولة هو من أكبر التحديات التي تواجه التجانس الثقافي والاستقرار السياسي والوحدة الوطنية وتفادي التناقض السياسي والصدام

[1] محمد الرميحي، (واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 49، (مارس 1983)، القاهرة، ص 45.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 51.

بين مختلف الاثنيات التي تحتضنها الجماعة الوطنية الواحدة، كما أن الواقع الاجتماعي والسياسي يبرز بوضوح بأن الكثير من الدول الإفريقية لا تتمتع بحد أدنى من التوافق على الأهداف الجماعية داخل الدولة الواحدة في ظل غياب مؤسسات قوية بإمكانها أن تحقق التقارب المطلوب وتكريس قيم مشتركة بين كافة أفراد المجتمع[1].

سينعكس الوضع الإثني المعقد سلبا على صعيد بناء دولةٍ يتمتع مواطنوها بالتجانس الثقافي/القيمي أو الاستقرار السياسي، ذلك أن التعددية الإثنية داخل الجماعة الوطنية الواحدة "سكان دولة ما" لا بد أن تثير مشكلة الخصوصية أو الهوية، إزاء الغير من الجماعات الوطنية الأخرى، فإن ذلك قد يؤدي إلى حدوث تناقض أو تصارع بين الانتماءات الفرعية وما يترتب عنها من ولاءات ضيقة ومحدودة، لا تعترف بالولاء للوطن أو للجماعة الوطنية "الشاملة"، ولا تُسلم بأحقية النظام السياسي للدولة في ممارسته للسلطة السياسية على عموم الجماعة الوطنية. أو أن تقوم الأغلبية باضطهاد الأقلية أو الأقليات الإثنية، وهو ما يؤدي في كثير من الحالات بهذه الجماعات أو الأقليات – متى سنحت الفرصة لها– إلى استخدام العنف أو التمرد على النظام السياسي، مما يؤدي بالمقابل إلى قيام النظام السياسي باستخدام القوة في مواجهة ذلك، الأمر الذي قد يفجر

[1] عبد الوهاب بن خليف، (التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجا)، **المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية**، https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71630، ص 41، تاريخ الاطلاع: يوم: 2020.01.20 على الساعة: 11.00.

حربا أهلية، أو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي في الدولة، بما ينعكس وبشكل خطير على وحدتها الوطنية أو مصالحها العليا الأخرى[1].

في ضوء ما تقدم، ولكي نفهم درجة التلاحم أو التنافر ما بين أعضاء الجماعات الوطنية الواحدة بشكل عام، فإننا لا بد وأن نلم ولو بشكل موجز بطبيعة هذه الدولة من الناحية الإثنية وفي كافة مستوياتها الداخلية (أغلبية أو أقلية).

قياسا على ذلك، تعتبر الجماعة الوطنية المتجانسة من أهم نماذج الجماعات الوطنية الإفريقية والتي نعني بها تلك التي تنتمي إلى مجموعة إثنية واحدة، سواء كانت لغوية أو قومية أو دينية أو عرقية أو غير ذلك، إلى درجة عدم وجود جماعات فرعية (أقليات إثنية) بين ظهرانيها، وإن وجدت فإن وجودها لا يثير مشكلات ذات شأن على صعيد الوحدة الوطنية، وهكذا فالجماعة الوطنية المتجانسة – إثنيا– إنما هي الجماعة التي يتحقق في ظلها الاتفاق حول القضايا الرئيسية، بالنظر إلى وجود هوية قومية أو وطنية واحدة تقريبا، ويتعزز ذلك بوجود نظام سياسي مركزي[2].

[1] عبد السلام ابراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص ص 27–28.

[2] نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987، ص 180.

علما بأن عدد الجماعات الوطنية المتجانسة، إما على الصعيد الإثني أو الثقافي، إنما هو عدد قليل جدا، ليس على الصعيد الإفريقي فحسب، وإنما على الصعيد العالمي أيضا[1].

4- البعد الإقليمي 'الجغرافي' للوحدة الوطنية:

يعتبر الإقليم من أهم مقومات الوحدة الوطنية، وذلك لأنه لا يمكن لأية جماعة وطنية مهما صغرت أو كبرت أن تعيش بلا إقليم، وبدون رقعة جغرافية معينة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه كلما كان الإقليم موحدا وأكثر تماسكا، ساعد ذلك على إقامة علاقات أوثق بين أعضاء الجماعة الوطنية الواحدة[2]. باعتبار أن وحدة الإقليم هي المحدد الأبرز للتفاعل والتلاحم في بناء الوحدة المنشودة.

وهذا ما ذهب إليه عالم الأنثروبولوجيا السياسية "**بالانديه**" أن رابطة الإقليم تصبح قوية من رابطة القرابة العشائرية أو الأسرية، التي تحدد معالم الجماعة الوطنية ومن هنا يتأطر الكيان السياسي بتلك الجماعة، إن دراسة البعد الإقليمي ودوره في عملية بناء الدولة في إفريقيا على درجة كبيرة من الأهمية، نظرا لأنه يمثل أحد مصادر النزاع الكبير

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص ص 27-31.

[2] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 68.

من دول القارة، فالإقليم أحد العوامل المهمة والتي لا غنى عنها في تحديد أبعاد هوية الجماعات الوطنية[1].

هذا ما يحيلنا إلى أن الوحدة الإقليمية للدولة، تعتبر مقوما أساسا في تحديد هوية الجماعة الوطنية ضمن الجماعات الوطنية الأخرى، وعلى العكس من ذلك، كلما بقيت البنية الإقليمية للدولة مجزأة، كلما بدت مخاطر الانشقاق والانفصال كبيرة وزاد الرفض للحكومات وتآكلت السلطة الشرعية، مما يؤدي إلى عدم قدرة الأنظمة على الاستجابة للمجموعات الإثنية السياسية.

فبين مناطق الدولة الواحدة يعتبر تحقيق التكامل أو الاندماج الإقليمي هو تنمية للترابط بين أجزائها ومدى قدرة الحكومة على بسط وممارسة سلطاتها السيادية على كافة أقاليم (جغرافية) الدولة التابعة لها، ومنها القضاء على التفاوت الاقتصادي، الاجتماعي ومنه السياسي بين مختلف هذه الجماعات، إذا ما أردنا أن نطبق صورة التكامل الإقليمي هذه، على كثير من بلدان العالم الثالث، ومنها بالذات بلدان إفريقيا، فإننا نلاحظ وجود هوّة عميقة– انفصاما في العلاقة في كثير من الحالات – بين العاصمة السياسية وبقية أجزاء الدولة، حيث أن الدولة في كثير من هذه البلدان، لا تسيطر فعليا (De Facto

[1] القاسم صالح محمود، **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في فترة 1969-1989**، د، ط، دار جليس الزمان، الأردن، 2010، ص 23.

(Control على أجزاء كبيرة من رقعتها الجغرافية، أو لا تستطيع أن تصل إليها، أو تتغلغل فيها، وتكاد السيطرة تكون ذات إطار قانوني (De Jure control) شكلي فقط[1].

وعليه فإن هذا يؤدي إلى انقسام وتفتيت داخل الجماعات الوطنية الواحدة إلى مستويين: **الأول** ممركز بالعاصمة والمدن الكبرى، حيث تُكوّن فيها النخب السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية... المسيطرة. **والثاني** خاص بالمناطق النائية التي تنتابها حالة من التخلف والضعف في جميع الميادين تزيد في تعميق الهوة بين المستويين.

في ضوء ذلك حدد "**سوتهال**" سمات عدّة للدولة المجزأة إقليميا، والدولة التي تعاني مشاكل على صعيد وضعها الإقليمي، وهي:

- ✓ السيادة الإقليمية معترف بها إنما محدودة، فنفوذها يتلاشى على المناطق البعيدة عن المركز.
- ✓ تتعايش الحكومة الممركزة مع مراكز سلطة ليس لها سيطرة نسبية عليها.
- ✓ يملك المركز إدارة متخصصة نجدها مصغرة في مختلف المناطق.
- ✓ لا تحتكر السلطة المركزية –بصورة مطلقة– الاستعمال المشروع للقوة.
- ✓ إن مستويات التبعية متباينة لكن علاقاتهما(المركز والمحيط) تظل هرمية الطابع: فالسلطة مطابقة بالنسبة إلى كل منها للنموذج نفسه.

[1] **المكان نفسه.**

✓ تملك السلطة التابعة مزيدا من إمكانيات تبديل الولاء كلما كانت تحتل موقعا أكثر طرفية[1].

في ضوء ما تقدم، فإن الوحدة الوطنية في الدول العربية والأفريقية، مرتبط بنضال شعوبها ضد المستعمر وتسعى لتحرير أقاليمها اقتصاديا وسياسيا، فالبُعد الإقليمي للوحدة الوطنية، إنما يتم تحقيقه عن طريق تحقق التفاعل والتلاحم، ومن ثم تحقيق الاندماج بين الأجزاء المختلفة لإقليم الجماعة الوطنية الواحدة .

5- البعد الديني/ القيمي:

يعتبر الدين من أبزر الأبعاد المشكلة والمدعمة لبناء الوحدة الوطنية وينقسم البعد الديني أو القيمي إلى عنصرين هامين هما:

أ. العدل والمساواة والحرية:

يرى عبد الرحمان خليفة أن السياسة تسعى لتحقيق العدالة والمساواة من خلال تأمين المصلحة العامة والخير المشترك لدى السلطة السياسية[2]، وعليه فإن العدالة الضامن الأساسي والطريق لتثبيت المواطنة في المجتمع، لأن هذه الأخيرة تعني البناء النفسي والروحي والثقافي وهذا لا يتسنى تحقيقه إلا في ظل عدالة سياسية و ثقافية،

[1] جورج بالانديه، ترجمة، جورج أبي صالح، **الأنثروبولوجيا السياسية**، مركز الإنماء القومي، بيروت، 1986، ص 111.

[2] خليفة عبد الرحمان، **إيديولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة، االقاهرة، 1999، ص 159.

إقتصادية واجتماعية، كما أن تطبيق العدالة يقوي أسس الوحدة الوطنية ومقوماتها القائمة على العيش المشترك والوفاق الوطني[1].

إذ يعتبر العدل من أهم مقومات العلاقة الإنسانية السليمة، فهو يعمل عل تعميق أسباب الوحدة ويقلل من التفتت والانقسام، ولهذا ينبغي أن يقع على عاتق السلطة السياسية تحقيق العدالة والمساواة في المجتمع بين كل فئاته، لأن ذلك يزيد من قوة وصلابة وترابط الشعب وتلاحمه، ويجعل الوطن للجميع ويعكس مدى قدرة النظام السياسي على احتواء الجميع ودمجهم في كل مكونات النظام السياسي[2]، ولكي تتحقق العدالة والمساواة داخل هذا الكيان السياسي لا بد من توافر عاملين يضمنان ذلك:

العامل الأول: وجود دستور وقوانين تتوافق مع روح الشعب وخصوصيته.

العامل الثاني: وهو العامل الأخلاقي فوجوده يسهم في بناء الدولة؛ لأن الطاعة يمكن تحقيقها بالقوة أما الولاء فلا يتحقق إلا إذا أحسّ المواطن أن النظام السياسي يرسي أسس العدالة والمساواة بين الناس[3].

ب. الشورى والديمقراطية:

تعتبر المشاركة السياسية في تسيير شؤون الدولة منذ القدم مبنية على مبدأ الشورى، لأنها تبرز قيم المواطنة لدى الجماعات الوطنية لتعزيز المودة بين الحاكم وأمته،

[1] ميسون محمد أحمد عمير، **مرجع سابق**، ص ص 49-50.

[2] ناجي عزو محمد عبد القادر، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي**، مرجع إلكتروني سبق ذكره.

[3] ميسون محمد عمير، **مرجع سابق**، ص 50.

وذلك عن طريق عرض الأمر عليها في القضايا التي ترتبط بالجماعة، كما يوكل لها الأمر عن طريق الانتخاب[1].

أما الديمقراطية فهي نظام سياسي، وأسلوب للحياة، وتقر بالمبادئء السياسية من حرية وعدالة ومساواة، أن السيادة للشعب دون سواه، كما أن هذه المبادىء تتطلب آليات معينة تتجسد في الواقع المتجدد من تعدد الأحزاب والأفكار لتحقيق المصلحة العامة وتثبيت سيادة الشعب؛ ومن خلال ذلك فإنه في ظل الديمقراطية يخول للشعب حق مراقبة حكامه من خلال وسائل شتى منها:

الاستفتاء الشعبي: ويكون "بنعم" أو "لا" لإبداء الرأي.

الاعتراض الشعبي: حق الناخبين في إقالة حكامهم.

الاقتراح الشعبي: فيما يخص في تسيير شؤونهم الاجتماعية.

حق الحل وعزل رئيس الجمهورية[2].

6- البعد الوظيفي:

البعد الوظيفي (Functionalist)، هو ذلك التفاعل والتلاحم بين جميع مناطق وأقاليم الدولة البُعد الذي يسعى لتحقيق تنمية متوازنة وبين مختلف الجماعات الإثنية

[1] الهادي دوش، **المواطنة ومسألة الأقليات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008، ص 6.

[2] عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2008، ص ص 44-46.

(الأغلبية العددية، أو الأقليات)، تضمن له إستمرارية هذا التفاعل القائم على أساس تشاركي اقتصادي وظيفي فعال ومتشابك، الذي يعمل على خلق مصالح مشتركة مؤداها تعميق تلاحمهما وشعورهما بأهمية وجود واستمرار مثل هذا التفاعل[1].

يعني ذلك؛ أن هذا التلاحم القائم بين الجماعات الإثنية وبين مناطق وأقاليم الدولة سيظل استمراره يحقق مصالح الجماعات المختلفة إثنيا ووظيفيا، ما يؤدي إلى خلق آفاق جديدة للتضامن وعليه تضعف التوترات والنزاعات، ويصبح رابطهم الأساسي (الجماعات) هو عامل تحقيق المصلحة المشتركة، بناء عليه فإن بقاء هذا التفاعل بين الجماعات يعتبر فرصة لتدعيم وإزالة الحواجز بينها، ومنها الوصول إلى درجة عالية من الإنفتاح على الآخر اجتماعيا وثقافيا.

7- البعد الانتمائي الوطني:

تعد المواطنة التزاما بالحقوق والواجبات في إطار الوعي، تعتمد على تعميق الحس والشعور بالواجب إتجاه المجتمع، وتنمية الشعور بالإنتماء بالوطن والإعتزاز به، وغرس حب النظام والإتجاهات الوطنية، وزرع مبادىء الأخوة والتفاهم والتعاون بين المواطنين وحثهم على احترام التعليمات، وتعريف المواطن بمؤسسات وطنه، والعمل على إبراز ذلك الالتزام في حياة الفرد والجماعة والدولة[2].

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 75.

[2] محمد عبدالله الخوالدة وآخرون، التربية الوطنية، **المواطنة والانتماء**، ط1، دار الخليج، عمان، 2012، ص 29.

كما يعتبر بُعد الانتماء الوطني الحلقة الأخيرة وتحصيلا للمحطات السابقة، فعن طريقها تتحقق ثقافة الانتماء للمجتمع والوطن وجدانيا ومعرفيا في كنف النقاش والحوار والبناء للقناعات والتفاعل مع قضايا الوطن الثقافية والسياسية والاقتصادية[1].

تواجه معظم الدول مشكلة التميزات الإثنية والدينية والمذهبية فيها، رغم أن هذه المجموعات كانت قد تعايشت تعايشا سلميا في مجتمعاتها في الماضي، وكانت على الدوام تغني مجتمعاتها بالكفاءات العلمية، والاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، ولم يكن التعصب من منهاجها ولا من مبادئها، ذلك التعصب الذي أصبح سمة بعض المجموعات العرقية والدينية والطبقية، بزعمهم أنهم يملكون الحقيقة المطلقة التي يؤمنون بها بشكل شامل ولا تسمح بأخذ أراء وايديولوجيات الآخرين.

فإن أي تيار لكي يتعايش مع المجتمع عليه أن يتسم بعدة سمات أهمها:

- الإبتعاد عن وهم إمتلاك الحقيقة الشاملة المطلقة.
- عدم نفي الآخر.
- عدم وجود ثقافة التسلط في مبادئه ومنهاجه.
- الابتعاد عن ثقافة التآمر.
- عدم الانغلاق على نظام قِيَم معين بصورة جامدة.
- عدم وجود ثقافة التبرير في منهاجه.

[1] محمد يعيش، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 170.

- الرغبة في فتح الأرضية المشتركة في فئات المجتمع الأخرى[1].

في ضوء ما تم تبيانه في هذا المطلب من أبعاد للوحدة الوطنية تبين لنا أنه لا يمكن الاستغناء عن أي بعد خاصة في البلدان التي تشهد جماعات إثنية مختلفة، عرقي ودينية، حيث أن كل بعد يسند الآخر بطريقة آلية، ويساهم في ترصين وتثبيت الوحدة الوطنية.

المطلب الثالث: محددات الوحدة الوطنية

لا تقوم الوحدة الوطنية إلا على عناصر أو محددات، يستطيع من خلالها الباحث السياسي قياس ومعرفة إن كان ثمة وحدة وطنية في هذا البلد أم لا، وهذا ما سنبيّنه في هذا المطلب من خلال شرح كل مؤشر على حدى وتبيان تأثيره على مفهوم الوحدة الوطنية، وهي كالآتي:

1. احترام وحدة البلاد ولغتها الرسمية(لغة الأغلبية، وثقافتها الوطنية):

الترابط الوطني واحترام وحدة الدولة ولغتها الرسمية التي تعتبر لغة الأغلبية من أولويات ومحددات الوحدة الوطنية، شرط أن يتوافق ذلك مع احترام الثقافة الوطنية السائدة في تلك الدولة مع عدم إبعاد وإقصاء أي ثقافة فرعية تمثل فئة من فئات المجتمع.

[1] عزو محمد عبدالقادر ناجي، **الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، مقترح بحث منشور، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=201893&r=0 تاريخ الاطلاع: 2020/01/15، على الساعة 22:00.

أ. احترام وحدة البلاد:

من أبرز مقومات الوحدة الوطنية في الدولة هو احترام البلاد والحفاظ على ثقافتها الوطنية من خلال السهر على حماية المواطن من اختراقه ثقافيا، لأن المرجع الثقافي للفرد يتمثل في مجموع القيم السياسية والاجتماعية التي تكون شخصيته وهذا ما تعمل علية النخب السياسية التي أوكلت لها مهام تأطير المجتمع من خلال تلقين المواطنة واحترام سيادة الدولة والرموز الوطنية وتنمي فيه الانتماء للوطن ومن ثمة يدرك هويته وانتمائه، ويمكن إيجاز أهم العوامل التي تتشكل في تأطير المجتمع للحفاظ على الوحدة الوطنية[1] فيما يلي:

- تعويد الشعب على ممارسة حق النقد والنقد الذاتي.
- يجب الاهتمام بفئة الشباب بحكم أنها أحد عناصر القوة لأي بلد للاعتماد عليها في البناء والتشييد أو في مجال الدفاع عن الوطن بالإضافة إلى تكريس دوره في توجيه الأفراد وتربيتهم وفق المبادئ والقيم الوطنية من خلال منحها أليات التمكين والتكوين، كما يجب أن تفعل أيضا أدوار كل من النقابات العمالية، الجمعيات التعاونية الزراعية في إطار العمل الجماعي بغية تجسيد فكرة التعاون والاندماج في المجتمع.

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **موقع الكتروني سابق.**

- تملُّك الشعب لوسائل الإعلام من صحافة مرئية ومسموعة ومكتوبة... الخ، لأن من يسيطر على هذه الأجهزة يشكل الرأي العام[1].

لقد بات من أولويات الدولة أن تعمل على نشر الوعي والتسامح ونبذ ثقافة التعصب، وبذل المزيد من الجهد في القضاء على محاولات التجزئة والتفرقة، التي تؤدى إلى المطالبة بالانفصال عن سيادة الدولة وهذا يتوافق مع المبادئ الدولية، فقد جاء في القرار رقم 1514 من الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بحق الدول في الحفاظ على وحدتها الوطنية؛ 'إن كل محاولة ترمي إلى القضاء الجزئي أو الكلي على الوحدة الوطنية، أو الوحدة الترابية لبلد ما، تكون مناقضة لأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة[2]'، كما جاء قرار هيئة الأمم المتحدة 103/36 في سنة 1981، الذي ينص على 'رفض تأويل نصوص مقررات الأمم المتحدة، بما يمكن أن يسمح أو يشجع أي عمل كيفما كان نوعه من شأنه أن يقسم التراب الوطني أو الوحدة السياسية لأية دولة مستقلة، وذات سيادة أو يهدد بتقسيمها كليا أو جزئيا"[3].

---

[1]United Nations, **Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples**, A/RES/ 1514 (XV), General Assembly, 14 December 1960.

[2] **United Nations**, ibid, 14 December 1960.

[3] United Nations, **Declaration on the Inadmissibility of Intervention and Interference in the Internal Affairs of States**, A/RES/36/103, 91st plenary meeting, General Assembly, 9 December 1981.

إضافة إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 46/143- الخاص بالمساعدات الإنسانية التي تقدم من بعض الدول المانحة لكن الدول المستفيدة من هذه المساعدات تتعرض لكثير من الضغوط التي تدخل في توجيه سياساتها الاقتصادية والاجتماعية أو كما يعبر عليها بالمشروطية السياسية وقد أفضت هذه السلوكات إلى حد تفيكيك النسيج الاجتماعي لبعض دول الجنوب ومن ثمة إحداث الفوضى وقد تنتهي إلى أزمات أو حروب أهلية.

وفي هذا الصدد فإن الدول تكون غير مكتملة السيادة بحكم خنوعها لهذه المؤسسات المالية الدولية والاقليمية وإن وحدتها الوطنية عرضة للخطر والتفكك، مما يتوجب على الدول ذات الطابع العدد العرقي الاستقلالية في النماذج السياسية أو الاقتصادية التي تنتهجها في تطوير منظومتها السياسية أو الاقتصادية، ومن جهة أخرى يتطلب أيضا ضرورة احترام وحدة البلد الذي هو بحاجة إلى هذه المساعدات- الذي جاء فيه 'السيادة والوحدة الترابية والوحدة الوطنية للدول يجب أن تحترم بشكل كامل ومتطابق مع ميثاق الأمم المتحدة، وعلى هذا الأساس فإن المساعدة الإنسانية يجب أن تقدم بموافقة البلد المعني، ومبدئيا على أساس طلبه من ذلك المبدأ[1].

[1] هيئة الأمم المتحدة، **تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا**، قرار رقم 143/46، الدورة 46، الجلسة العامة 76، بتاريخ: 17 ديسمبر 1991، ص 154.

أكد الفكر السياسي المعاصر على أحقية الشعوب في التميز على الآخرين، وهذا يعطي فرصة أمام الدولة أن تعمل على إعادة هيكلة المجتمع وفق مقوماته الأساسية وعدم تجاهل مكوناتها أو أصولها لكنه لا يعني بذلك التشتت والتفكك وإنما يعني التحرر الحقيقي والفعلي، لذلك يتوجب أن تصاغ الوحدة الوطنية بما يكفل حقوق ومعتقدات كل مكونات المجتمع بغية تحيق الانسجام بين فئات الشعب في كافة الجوانب لا سيما السياسية والاقتصادية والثقافية منها، مهما تعدد توجهات النظر إلى هذه الوحدة من المركزية القوية إلى الاتحادية المرنة التي بدورها تغذي جميع الفروع المكونة لها في اطار ضمان الوحدة الوطنية ضمن الوحدة الترابية لانها لا يمكنها تتجاوز منابع واصول تكون شعبها[1].

فمبدأ الانفصال غير وارد في ظل المقاربات الحديثة بالنظر للأوضاع السياسية للدولة والأخذ بعين الاعتبار عمر الدولة ونظام حكمها الذي لم يميز أي اقليم عن أخر في أقاليمها، لذا لا يمكن ادراج فكرة تقرير المصير لانّ تفتقد الى اساسات تاريخية وسياسية، كما أنّه يتنافى مع مبدأ وجود الدولة موحدة تاريخيا بالرغم من تعرضها لمراحل استعمارية متعددة، فقد نالت استقلالها بكامل السيادة، ولأن الوحدة الوطنية شيء أساسي لا يمكن التفريط فيه وجب على القيادة السياسية في الدولة رفض وإبعاد كل مشروع يمس

[1] عزو محمد عبدالقادر ناجي، **الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، في https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168085 يوم 2020/01/15، سا 22:00.

وحدة البلاد وتقسيم شعبها وتشتيته، كما يجب عليها أيضا ألا تقبل تطبيق هذا الحق على جزء من الدولة أو الشعب، إذا كانت تدرك تماما أن ذلك قد يشكك في وحدة الدولة ويمس في وحدتها ووحدة شعبها وترابها[1].

وفي هذا السياق يرى "**جورج فيدل**" أن صون الوحدة الوطنية من مهام وواجبات رئيس الدولة والمدافعة عنها أمام الأخطار الانفصالية يعد من الواجبات الدستورية التي يكفلها القانون الدولي، مع استعمال رئيس الدولة إلى وسائل القهر والقمع للحفاظ على السيادة الوطنية، وإمكانية التعامل مع هذه الأخطار بالاستحابة لبعضها في إطار المحافظة على أمن وسيادة الدولة الأم في إطار ما يسمى بالحنكة والحكمة السياسية.[2] فالحفاظ على وحدة الشعب واجب مقدس يفرضه الدستور على القيادة السياسية للدولة ويجعلها واجبا دستوريا لجميع المواطنين.

من هنا كانت صيحة "**ستالين**" عقب الهجوم النازي على روسيا عام 1940، بقوله: 'دافعوا عن أرض الآباء والأجداد'، فهو قد اعتمد على الإحساس الوطني أكثر من اعتماده على العقيدة السياسية؛ لأن الدفاع عن البلاد هو مسؤولية كل مواطن أما الأيديولوجية فقد لا يقبل بها جزء من الشعب، كما أن القضاء على الطائفية والعنصرية

[1] مجموعة باحثين، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] المرجع نفسه.

في المجتمع لا يتم إلا من خلال المسؤولية الجماعية لأفراد الشعب وقياداتهم[1]؛ فالتشارك والإحساس بالمسؤولية يجعل المواطنين يتطلعون إلى مواقف فكرية بنّاءة ومستنيرة للجميع وليست لفئة معينة، كما يمكن لهذا الفكر الواعي تجاوز صفحات وآلام الماضي لما يحمله من صراعات وصدامات وتناقضات قد تهدد بنيانه ومن ثمة تضعف الوحدة الوطنية، فإذا ما نظرنا إلى عصرنا الحالي فهو متوجه وقائم على التكتلات الكبيرة والجماعية حتى وإن كانت متباينة تاريخيا، ثقافيا ولغويا.

بناء على ذلك، يجب أن تجتمع في الدولة عدة تكاملات تساهم في وحدتها ووحدة شعبها واحترامها والتي تعمل على تحقيق الوطنية فيها، ومنها يتأتى وجود تناسق موحد في القيم يكفل الحفاظ على النظام الاجتماعي فيما يسكة بالتكامل القيمي، مؤكدا عن وحدة السلوك الجماعي لتحقيق الغايات المشتركة التي تتجاوز الولاءات المحلية، وتمتد إلى زلاء قومي وإقليمي يؤكد على امتداد السلطة المركزية على كامل إقليم الدولة[2].

ب. احترام اللغة الرسمية للدولة:

أكد الفيلسوف "**فيختيه**" أن اللغة هي التي تجمع الأمة، وأن التربية والتاريخ بها وبالمبادئ العلمية سيقود إلى نهوض الأمة؛ فاللغة عامل موحد للوطن وللشعب إذا كانت اللغة الرسمية لأكثرية أبناء الوطن وإنّ تداولها وتعلمها واجب كل مواطن في الدولة سواء كان من الأقليات أم من الأكثرية، ولكن يجب أن يكون ذلك من خلال توعية الشعب

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، موقع الكتروني سابق.

[2] موقع الكتروني نفسه.

الواحد وتحقيق الاتحاد والوئام بين أفراده[1]؛ وهذا لا يتحقق إلا من خلال سياسة الدولة الرشيدة التي تنظر فيها إلى كافة مصالح أفراد الشعب بكل فئاته، بما يسمح لها إتاحة الفرص للأقليات اللغوية لممارسة حقوقها ضمن قوانين وأعراف الدولة، كما يمكنها العمل على عدم إلغاء كل خصوصيات هذه الأقليات التي تتأقلم وتذوب مع فئات الشعب.

تعد اللغة هوية الإنسانية على هذه الأرض، فهي نظام اجتماعي يتواصل من خلاله الخليط البشري متجانسا كان أو غير متجانس مع اختلاف الألسن، وهي مكون رمزي صوتي، يتواصل يتفاعل من خلاله الإنسان مع الآخرين باعتبارها طبيعة واحدة في البشر مختلفة بين أمة وأخرى في نظامها الصوتي، هذه اللغة التي تكوّن جانبا من الثقافة، إذ يُعد احترامها من أهم المقومات الأساسية في الوحدة الوطنية والتي تعبر عن الحقوق اللغوية داخل الدولة الواحدة[2].

احترام الثقافة الوطنية للدولة ولأبناء الوطن:

تعد الثقافة الوطنية مكونا متعدد المجالات، يشمل جملة المعتقدات والقيم والتعبيرات التي هي محصلة ما هو موجود في المجتمع فعلا، فهي تجمع ولا تفرق، وتوحد الناس على حب أوطانهم، وتعزز الانتماء لهم[3]، فهي سلوك اجتماعي ومعيار موجود في المجتمعات البشرية، سببه تعدد تباين واختلاف هذه الثقافات، هذه الأخيرة

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **موقع الكتروني سابق**.

[2] الموقعع الالكتروني نفسه.

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي، **الموقع الالكتروني السابق**.

متأثرة بعوامل كثير منها: اللغة، الدين، العرق وغير ذلك، فهذا التباين الثقافي إذا أُحسن توظيفه سُلطويا فهو يسهم في تماسك وتلاحم الجماعة الوطنية ولا يقوض وحدتها بل يغذيها، فهذا التراث يُنسب لجميع سكان الدولة وليس لفئة معينة.

كما أن قيام النظام السياسي ولأنه يمتلك السلطة العليا في المجتمع، فإن جميع أفراد الجماعة الوطنية ملزمون وملتزمون بقراراته بغرض تنظيم طاقات المجتمع دون تجاهل أو تجاوز الثقافات مع الحفاظ على الخصوصية الفرعية بهدف خلق وحدة ثقافية سياسية شاملة تجمع أعضاء الجماعة الوطنية من أجل تسهيل عملية بناء وحدة وطنية متماسكة وصلبة[1]. فتظهر الثقافة الوطنية في سمات وسلوكات الأفراد والشعوب على حد سواء على مستوى الوعي الفردي والاجتماعي والتاريخي، ومحصلة لما هو موجود فعلا. فالثقافة الوطنية تعزز إنتماء الناس لوطنهم وتوحدهم بدل أن تفرقهم.

حيث يرى البعض أن عدم وجود حاجز لوني أو ديني أو لغوي داخل الدولة سيؤدي إلى تجانس جنسي وحضاري طبيعي من خلال الذوبان والمتصاص والتقارب الجذري بين معظم العناصر والموجات المستقرة أو الدخيلة[2]؛ فالأوطان جميعا تتكون من عدة قوميات وأديان ومذاهب ومعتقدات مختلفة، فلا يمكن أن نتجاهل أو نقصي أو نجبر أي مجتمع على تركها مما يجعلها مصدرا جاذبا للأطماع الداخلية والخارجية.

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **الموقع الالكتروني نفسه**.

[2] الموقع الالكتروني نفسه.

بناءً على ذلك، فلن يتحقق الولاء لثقافة وطنية واحدة، إلا إذا كان أولوية مطلقة بين المواطن ووطنه، بما تشمله الإرادة المشتركة لأبناء الوطن كافة، وذلك بالمشاركة الإيجابية التي تسهم في تطوير الوطن، لذلك تعمل الدولة التي تطمح إلى التطور والمحافظة على الوطن إلى تنمية وتعميق مفهوم الولاء لدى مواطنيها من خلالها ممارسة حقيقية في إطار مشاركة بين جميع أفراد الجماعة الوطنية الواحدة[1].

2.التأكيد على الهوية الوطنية للجيش:

يضطلع الجيش في مهامه الرئيسة على حفظ الاستقلال الوطني وسلامة تراب البلاد ويعتبر أداة لتنميتها، ويساهم بشكل فعال في توحيد صفوف أبناء الوطن الواحد، وذلك بتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي لمواجهة الأزمات الداخلية والخارجية عن طريق تبني استراتيجيات وقائية التي بإمكانها أن تهدد سلامة الوحدة الوطنية، "وتتحدد مهام وواجبات الجيش على ضوء التكليف الدستوري والأهداف الدفاعية والأمنية"[2].

ورغم أن الطريق الصحيح لإقامة الوحدة لابد من أن يبدأ بإقامة القوة القادرة على حماية دولة الوحدة[3]؛ حيث تمتد أدوار مؤسسة الجيش إلى الحياة العامة وتعتبر حجر الزاوية في تحقيق الأمن والاستقرار، وتثمين الروابط التي تشكل النسيج الاجتماعي وتقوي

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **موقع الكتروني سابق**.

[2] عبده مباشر، **ألمانيا والوحدة والطريق إلى الرايخ الرابع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016، ص 152.

[3] سعدون حمادي، وآخرون، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، د.ط، مركز دراسات الوحدة العربية، د.سنة نشر، ص 258.

اللحمة بين عناصر المجتمع ومكوناته كون أنها هي الوعاء الذي يجمعهم تحت رابطة الولاء للوطن.

ومن ثم التأكيد على أهمية ودور الهوية الوطنية للجيش في تعزيز وتوطيد الأمن، كون أن منتسبيه جبلوا على حب الوطن والإيمان بمصيره ووحدته وخُلق لديهم الشعور بالولاء والانتماء إليه. وفي المقابل، ضعف الهوية الوطنية للجيش يمثل أحد المخاطر التي تهدد الأمن القومي الوطني التي يجب معالجتها راهناً ومستقبلاً.

3.تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في الدولة:

أصبحت قضايا الحرية، العدل والمساواة محور الاهتمام في الدولة، سواء على المستوى الفوقي (السلطة) أو المستوى التحتي (الأفراد والجماعات)، على قدر ما يتم تحقيق هذه القضايا للفرد، على قدر ما يكون هناك شعور بالانتماء واحترام للنظام الساسي القائم، وزيادة الرغبة في التعايش المشترك وتلاحم جميع فئات المجتمع مما يزيد من تماسكه ووحدته.

أ. مدى تحقق الحرية في الدولة:

تتعدد تعريفات الحرية لكنها غير محصورة بجملة معينة أو تعريف بعينه، فالحرية هي قدرة الإنسان على تحقيق مشروعه ليس بالالتفاف حول القوانين أو الأنظمة والأعراف، ولا بالتحايل عليها بل بالتزامها والوعي بحقيقة وظائفها، فهي حق ثابت متجذر

لجميع البشر والقاعدة التي تبنى عليها الدول من خلالها يتعايش ويتعاون ويتضامن أفراد الجماعة الوطنية الواخدة برغم اختلافاتهم الجنسية والدينية واللغوية[1].

فالحرية مطلقة لكل فرد في الدولة وليست قيمة معينة يتم تقاسمها بالتساوي بين الناس.

إن مضامين الحرية ما هي إلا حقائق جوهرية في مفهوم العدل والعدالة، فالحرية ترتبط بالعدالة، والعدل يولد الحرية والتسامح، لكن لن تكون هناك حرية بدون وجود ديمقراطية، تحقق حرية الفكر للفرد داخل الدولة، وأهم ضمانات حرية الفكر هي:

- مجانية التعليم، لأن الفكر مرادف للمعرفة التي لا تتحقق إلا بالتعليم، وعندما يصبح العلم سلعة تباع وتشترى، فإنه يصبح احتكارا للقادرين عليه، ويكون معبرا عن مصالح الطبقات القادرة اقتصاديا.
- تثبيت مبدأ المشروعية من خلال سيادة القانون في كل أرجاء الدولة.
- تعتبر الحرب النفسية من أخطر الأسلحة على الوحدة الوطنية، وما زاد في خطورتها ظهور الاكتشافات العلمية الحديثة والمتطورة التي بات إخفاء المعلومات الحيوية عن الأعداء بوجودها مستحيلا (أقمار صناعية، وسائل الاتصال السمعية والبصرية) وكل ذلك جعل من السهل على الدول المتقدمة معرفة أدق الأسرار عن الدول الأخرى، وعليه فإنه

[1] علي سالم، مقال بعنوان: **الدولة والحرية**، على الموقع الإلكتروني: https://aawsat.com/home/article/166256، تاريخ الاطلاع: 2019.10.15، على الساعة: 19.45د

صار لزاما على الدول مكاشفة شعوبها بجميع الحقائق وذلك لبناء الثقة بين المواطن والقيادة تسهم في بناء وصون الوحدة الوطنية[1].

كما يعمل النظام الاجتماعي والسياسي في المجتمع أو الدولة على غلق فجوة الصراع بين الأجيال بتوطين فكرة الحوار وحرية التعبير للأجيا الجديدة التي تنشأ على قيم وعلاقات اجتماعية ثابتة تساهم في حل مشكلة الشخصية الوطنية [2]؛ حتى لا تنشأ أزمات حادة بسب ضعف منظومة الاتصال بين الجيلين القديم والحديث الذي يسعى كل منهما لإثبات ذاته وتحقيق مصالحه.

بناءً على ما تقدم، فإن وجود قيادة سياسة معبرة عن رغبات الأمة مع ضرورة الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتحقيق التوازن بينهما، ستقود حتما إلى المساهمة في تقوية الوحدة الوطنية في الدولة، من خلال نظام ديمقراطي يحقق المصلحة الوطنية قدر استطاعة الدولة.

مدى تحقق العدالة والمساواة في الدولة:

العدل من المبادئ الإنسانية العامة والأصيلة، وهو كالكرامة والمساواة في الحقوق، ومحل اجماع، يجاهر الجميع دولا وأفرادا بالانصياع له حتى عندما يتنكرون له في

[1] عزو محمد عبد القادر ناجي، **موقع الكتروني سابق.**

[2] عزو محمد عبد القادر الناجي، **موقع الكتروني نفسه.**

التطبيق العملي. ولا يختلف اثنان على القيمة الأخلاقية للعدل، كمرجعية يجب أن تحي بالسلوك الانساني كله، سياسة واقتصادا، إدارة للموارد البشرية والمادية، بل سلما وحربا[1].

ويرى "**هيردوت**"، أن الحكومة أو الدولة لا توجد إلا إذا توافر فيها شرطان هما:

- الشعور الجماعي بحاجتها.
- ثقة الجميع في عدالة القضاء وقراراته وأحكامه[2].

لكن يرى "**ابن خلدون**" أن الظلم في المجتمع ليس بسبب التفاوت المادي، بل بسبب الجاه والسلطة، لأن المال تابع للجاه والسلطة ومستخدميها، فالوظيفة الاجتماعية للفرد لم تكن تحدد بما يملك، وإنما تتحدد بمقدار الجاه الذي له، والنفوذ الذي يملكه، فالانتقال من مرتبة إلى أخرى في السلم الاجتماعي لا يتم للفرد وحده من خلال سعيه واجتهاده بالكسب، بل من خلال انتقاله الجماعي[3] وفي هذا الصدد يقول "ابن خلدون" أن 'العدل أساس الملك' وهو الركيزة الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات وتبنى عليها الدول والظلم لديه مؤذن لخراب الدولة، فالعدل حافظ للوحدة الوطنية وسياج يمنع التفتت والتمزق عن المجتمع وان انتشر العدل بين الناس فيعلمون أنهم مهما تفاوتت مكانتهم ورتبهم فهم سواسية أما القانون.

---

[1] الامم المتحدة الاسكوا، **الظلم في العالم العربي والطريق الى العدل**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، E/ESCWA/OES/2016/2، بيروت، 2016، ص 18.

[2] عزو محمد عبد القادر الناجي، **موقع الكتروني سابق**.

[3] عزو محمد عبد القادر ناجي، **موقع الكتروني نفسه**.

لكي تتحقق العدالة والمساواة داخل الدولة لا بد أن يكون هناك قوانين ودستور، وأن يكون هناك توافق بينهما على أن تتوافق هذه القوانين مع روح الشعب وطبائعه. فالوحدة الوطنية تتطلب تحقيق المساواة والعدالة في جميع المجالات، الاقتصادية والعسكرية، والاجتماعية، لأن عدم تحقيقها سيؤدي إلى تشتت أفراد الوطن وسلبيتهم في العمل وفي النضال، وفي التضحية من أجل الوطن.

فالمساواة والعدالة التوزيعية للقيم المادية والمعنوية هي عنصر أساسي في تحقيق التضامن والوحدة بين أبناء الوطن الواحد، وتضيق الهوة التي تفصلهم عن بعضهم البعض، وتجعلهم يد واحدة تعمل من أجل التنمية من الداخل، والدفاع عن الوطن من الخارج، وبذلك تتقوى الوحدة الوطنية وتصبح دعامة للدولة والقيادة السياسية في تحقيق أهدافها الداخلية والخارجية، وتحقيق أمنها القومي.

المبحث الثاني: السياق التاريخي للمسألة الأمازيغية

إن التعامل مع المسألة الأمازيغية يتوجب أن يتم في شمولية، فلا يقصى مكوّن منها لصالح مكون آخر، ولا يغيب جانب منها كيفما كان السبب، ثم يراعى السياق العام الذي تندرج فيه، بكل مستوياته الثقافية، البشرية، التراثية، المادية...إلخ، وهذا معناه أن المسألة الأمازيغية تؤخذ بكل أبعادها، مما يقتضي منا السعي إلى كل ما هو أمازيغي عموديا أو أفقيا تاريخيا أو واقعا، واستلهام أو محاولة فهم ريثما تتأنى لنا تلك الشمولية الغائبة لدى أغلب التيارات الفكرية والسياسية الأمازيغية.

المطلب الأول: جذور المسألة الأمازيغية

يعتبر الأمازيغ من السّكان الأوائل للقارّة الإفريقية، فهم يتواجدون في مختلف أنحائها، ويتركزون في الشِمال الإفريقي للقارة، ويرجع أصلهم إلى العصور الحجرية الأولى وحتى الفتح الإسلامي، ولكن زيادة عددهم على مر السنين خلق نوعا من التباين بين الأمازيغ في حد ذاتهم، إذ يُعتبر الأمازيغ من بين الأجناس الأولى التي استقرت في الجزائر، ولكن على الرغم من وضوح خصائص الأمازيغ، إلا أنّ التطوّرات التي شهدتها هذه الأخيرة، جعلت الكثير من الملاحظين يخلطون بين الأمازيغ وغيرهم بفعل مرور الكثير من الحضارات في شمال إفريقيا التي أثارت إشكالا عميقا[1]، حيث تم التعامل مع التاريخ في هذه المنطقة بطريقة انتقائية كالتركيز على فترات وحذف أخرى، وكان يفترض أن تتوجه البحوث التاريخية والعلوم المتصلة بالتاريخ إلى هذا المجال، عوض تكريس حالة الاستلاب (Aliénation) التي جعلت بعض الشمال الإفريقي يتنكرون لذاتهم، وينافخون من أجل انتماءات مصطنعة[2].

واجه الأمازيغ خلال فترات من الزمن تقلبات التاريخ خاصة أثناء الفتوحات والغزو، وتعرضوا لمحاولات دمجهم ضمن ثقافات أخرى، هؤلاء الأمازيغ الموزعون في

---

[1] فضيلة شبابحة، **الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي: الجزائر أنموذجا**، ط 1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، 2018، ص ص 33-34.

[2] العربي العقون، **الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية**، ط1، التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 2010، ص7.

البلاد الشاسعة التي تبدأ من غرب مصر إلى المحيط الأطلنطي، وتمتد إلى أعماق الصحراء في النيجر ومالي، هذه المنطقة التي تمثل ربع القارة الباقية ليست كلها اليوم ناطقة بالأمازيغية وأكثر من ذلك فإن عربية شمال إفريقيا اليوم هي لغة العلاقات الاجتماعية في التجارة، الدين والدولة، ما عدا الهامش الجنوبي من الصحراء الممتد من السنغال إلى تشاد، ومع ذلك تظل المجموعات الناطقة بالأمازيغية معزولة مقطوعة بعضها عن بعض تتجه إلى التطور داخليا بطرق مختلفة ذات أبعاد وأهمية مختلفة جدا.

إذ تمثل المجموعة القبائلية (Groupe Kabyle) في الجزائر ومجموعتا 'آيت زيان' و'الشلوح' (Berber et Chleuh) في المغرب بضعة ملايين أفراد ولكن في أقاليم محدودة (Ilots)، على عكس الواحات الصحراوية التي تمثل أقاليم شاسعة ولكن عدد الناطقين بالأمازيغية فيها قد لا يتعدى أحيانا بضعة آلاف، وهذا ما يجعل خرائط امتداد اللغة الأمازيغية غير ذات دلالة كبيرة[1].

من هنا، جرى التأسيس لنزعة جديدة في شمال إفريقيا على جميع المستويات التي تؤسس بموجبها أية نزعة قومية على مستويات الإنسان، اللغة، الثقافة والتاريخ، فصار هناك إنسان أمازيغي وشعب أمازيغي في شمال إفريقيا موحد وأصلي، وعن لغة أمازيغية موحدة وأصلية وثقافة وتاريخ أمازيغيين، وفي ذلك إشارة ضمنية لوجود إنسان ولغة وثقافة

[1] العربي العقون، **مرجع سابق**، ص8.

وتاريخ آخر غريب مختلف ومنفصل عن هذه الذات الأمازيغية الموحدة والأصلية، هذا الآخر يسمى 'عربيا' ويُنعت بكونه دخيلا وغريب عن المنطقة[1].

وفي هذا السياق يعتبر إنسان شمال إفريقيا متعدد ومتنوع الهويات بدرجة متفاوتة، لأن معرفة أصل وجذور المسألة الأمازيغية ببلاد المغرب العربي هي من القضايا المعرفية والتاريخية الهامة التي تناولها العديد من المؤرخين والدارسين.

فهي ليست قضية جديدة من حيث المبدأ، ولكن الأهداف من وراء طرحها لم تعد تاريخية ومعرفية وإنما تحولت عند البعض إلى أهداف استعمارية تتستر بالعلم للتفريق بين الأمة الواحدة وللنيل من وحدة الشعب في بلاد المغرب العربي[2].

كما يرى "**محمد عابد الجابري**" أن تلك الظاهرة التي تشكل خصوصية المغرب (شمال إفريقيا)، ظاهرة 'الإرتباط العضوي' بين الإسلام والعروبة والوحدة الوطنية فالحديث عن العروبة في المغرب معزولة عن الإسلام والوحدة الوطنية حديث فارغ. والحديث عن الإسلام معزولا عن العروبة والوحدة الوطنية، حديث عن إسلام مجرد لا مكان له ولا زمان ولا مجتمع...إلخ[3].

---

[1] محمد الكوخي، **سؤال الهوية في شمال إفريقيا**، د.ط، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2014، ص 42.

[2] محمد حسين الفرح، **عروبة البربر: تاريخ ودلائل انتقال البربر من اليمن إلى بلاد المغرب والجذور العربية اليمنية لقبائل البربر**، إصدارات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، صنعاء، 2010، ص 5.

[3] محمد عابد الجابري، **يقضة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجية الاستعمارية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986، ص 50.

حينما نتحدث عن بلاد الأمازيغوفونية فإننا نتحدث عن شيء مهم في الحاضر، لا يربو عن عشرة بلدان في المغرب العربي والصحراء والساحل. لكن المغرب والجزائر هما من بين البلدان اللذان يتوفران عن العدد الأهم من الساكنة الأمازيغوفونية. وهما البلدان اللذان تطرح فيهما المسألة الأمازيغية بحدة أكثر[1].

في ضوء ما تقدم، يمكن تأصيل المسألة الأمازيغية في المغرب العربي وفق ثلاثة مفاصل تاريخية رئيسية:

1. حراك ما بعد الاستقلال.

وهو المفصل المركزي، الذي يعود إلى لحظة الاستقلال وما صاحبها من انسياب من أسئلة عن الهوية، وسؤال الهوية الذي طرح بقوة بعد خروج المحتل الفرنسي أو الإيطالي (بالنسبة لليبيا) كان سؤالا ينفتح عن الأبعاد الدينية واللغوية والحضارية، وكان مؤديا أيضا إلى بحث سبل بناء الدولة الوطنية الجديدة[2].

وجاء هذا الطرح كردة فعل على الخطاب الهوياتي المتبنى من قبل الفاعل السياسي في دول الاستقلال آنذاك، والذي كان يطرح في مختلف أقطار المغرب العربي

[1] سالم شاكر، ترجمة: عبد الله زارو، **الأمازيغيون اليوم**، على الموقع الاكتروني:

www.asadlis-amazigh.com تاريخ الاطلاع: 2018/07/08، على الساعة 14.23. ص 4.

[2] عبد الجليل معالي، (المسألة الأمازيغية في المغرب العربي... حقوق لغوية أم دعوات انفصال)، **جريدة العرب**، العدد: 10592 (افريل/2017)، الدوحة، ص 12.

تصورات وطنية عروبية إسلامية، هذه الخطابات في مجملها عُدت من قبل الأمازيغ تهميش لحضورهم اللغوي ومنها الثقافي والسياسي.

2. حراك الربيع الامازيغي.

في البدء كان جزائريا لكنه أشعّ على أقطار المغرب العربي، بل وتحول إلى مناسبة مهمة في تاريخ النضال الأمازيغي، حيث كانت أحداث تيزي وزو في أبريل 1980، والتي حملت لاحقا توصيف 'الربيع الأمازيغي' (توصيف تبناه النشطاء الأمازيغيون) تعبيرا عن التصادم بين شريحة واسعة من الشعب الجزائري في منطقة القبائل والدولة، والتي اتهمها الأمازيغ بكونها تنكرت للأصول التاريخية للبلاد وأقصت المكون الأمازيغي في بناء الدولة، وأصرت على دعم برامج التعريب على حساب عدم ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية رسمية[1].

وعلى هذا الأساس قامت عدة منظمات وأحزاب سياسية أمازيغية بتبني التصعيد النضالي الميداني وعلى مستوى الممارسة السياسية. لتحقيق جملة من المطالب الثقافية واللغوية والمطالبة من مزيد من الحريات السياسية. وهذا مامهد لقيام الربيع الأمازيغي في سنة 2001 بالجزائر.

[1] عبد الجليل معالي، **المرجع نفسه**، ص 12.

3. حراك بداية الالفية الثالثة.

هو أحداث 'الربيع الأمازيغي' لسنة 2001، وهي أول قضية بدأت من الفضاء اللغوي الثقافي، ثم انفتحت على المطالبات السياسية. وما يمكن ملاحظته أيضا أن منسوب المطالبة يختلف مداه وبتفاوت بين قطر وآخر، هذا مع الإشارة إلى الصلات الكبيرة التي تجمع مختلف الحركات والجمعيات الأمازيغية في أقطار المغرب العربي، وهي صلات تتخذ صبغة المساندة والتعاطف، بما يوحي بأن هذه الفعاليات تدافع عن قضية واحدة[1].

كما أدى تدخل الإدارة الاستعمارية إلى تدمير البنيات الاجتماعية 'البنية القبلية' والاقتصادية 'الزراعة المعيشية' والسياسية 'الدولة التقليدية' وتعويضها بأخرى حديثة، لم تكن منسجمة مع التطور التاريخي والثقافي للمنطقة،ليس من شك في أن 'الظهير البربري' الشهير في المغرب العربي، الذي وضعته الإدارة الاستعمارية في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، كان يرمي إلى التفنيد العملي لتلك الأطروحة عبر فصل المغرب العربي إلى شعبين متخاصمين، العربي والأمازيغي[2]، وزرع شتى صنوف العداء والشحناء بين

[1] عبد الجليل معالي، **مرجع سابق**، ص 12.

[2] إدريس الكنبوري، (التوتر السياسي والثقافي في المسألة الأمازيغية)، **جريدة العرب**، العدد. 10592(افريل/2017/04)، الدوحة ص 12.

هذين المكونيين، وإعلاءه من شأن الأول على حساب الثاني[1]، الذي استصدر من طرف الفرنسيين في نطاق عملهم الاستعماري المرتكز على مبدأ 'فرق تسد'[2].

فالمحاولات المبكرة التي قامت بها فرنسا، التي بنت سياستها الاستعمارية على تضخيم الأبعاد الثقافية وخلق 'جغرافيات ثقافية' في البلدان المستعمرة سرعان ما ستتخذ بعدا آخر بعد استقلال بلدان المغرب العربي[3].

من هنا نشأت الحركة الأمازيغية بالمغرب العربي في إطار جدلية ثقافية ترتكز على ثنائية العروبة والتمزيغ، أو الإسلام والثقافة الأمازيغية، وقد نهضت هذه النزعة، التي انطلقت ثقافية قبل أن تنعطف ناحية الطرح السياسي، على أكتاف الأدبيات الأنثربولوجية والسيسيولوجية التي خلفتها المرحلة الاستعمارية في المنطقة، وهي الأدبيات التي سعت إلى إحياء التراث الأمازيغي التاريخي القديم ما قبل التعريب والأسلمة، وحاولت أن تعطي الانطباع بأن الأصول الثقافية والحضارية الأولى لمنطقة المغرب العربي هي أصول أمازيغية.

[1] التجاني بولعوالي، **الإسلام والامازيغية: نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية**، د.ط، مطابع إفريقيا الشرق، الرباط، 2008، ص121.

[2] محمد شفيق، **لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين**، د.ط، دار الكلام للنشر والتوزيع، الرباط، 1989، ص 91.

[3] إدريس الكنبوري، **مرجع سابق**، ص 12.

المطلب الثاني: الأمازيغ في الجزائر

إنّ موضوع الدّراسة يفرض علينا تقديم معلومات أكثر تفصيلا عن أمازيغ الجزائر مقارنة بما قدمناه عن أمازيغ شمال إفريقيا بصفة عامة، حتى يتمكن القارئ من الحصر الدقيق للمجال المكاني للدّراسة، وفي هذا السّياق، يُعتبر أمازيغ الجزائر جزء من أمازيغ شمال إفريقيا، وحتى نقدم معلومات منظمة كرونولوجيا سوف نتناول تواجد أمازيغ الجزائر قديما وحديثا.

1. الأمازيغ قديما:

بالاعتماد على ما قدّمه بعض من المؤرخين، والمهتمين القدامى أمثال "**محمد البكري**"و"**عبد الرحمان ابن خلدون**"، فإنّ تواجد الأمازيغ بالجزائر كان وفقا لحركة ترحال القبائل الأمازيغية في فضاء الشِمال الإفريقي، حيث كانت البداية من قبيلة صنهاجة، وصولا إلى عجيسة.[1] كما توجد العديد من القبائل الأخرى في الجزائر منها: **(كتامة، أوريقة، لمطه، أزداجة (وزداجة).**[2] وهذا ما نوضحه في الجدول رقم واحد (01):

[1] مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ط4، ج 1**، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 101.

[2] مبارك بن محمد الميلي، **المرجع نفسه**، ص ص 102-103.

الجدول رقم واحد (01): يبين التواجد الأمازيغي قديما حسب القبائل والبطون.

أمازيــغ الجزائــر	
أسماء القبائل	**أماكن التواجـد**
صنهاجة	تعتبر قبائل صنهاجة من أوفر القبائل وأوسعها، يمثلون ثلث الأمازيغ، ويقول ابن خلدون في هذا السياق: (هذا القبيل من أوفر قبائل البربر، وهو أكثر أهل الغرب لهذا العهد، وما قبله، لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطونهم، في جبل أو بسيط) واختصرهم في: أنجفة . تلكاتة . شرطة . كدالة . لمتونة . مسوفة . مندلة . بنو وارث، وأخيرا بنو يتيسن، متواجدين: بالصحراء الجزائرية، بجاية، تيزي وزو، سهول الشلف، ويتوهون غربا إلى مصب واد الشلف، يختلطون شرقا بزواوة بسهول حمزة بني مزغنة.
عجيسة	حسب ابن خلدون: (أما عجيسة وهم من بطون البرانس من ولد عجيسة بن برنس) متواجدة في الحضنة الشرقية، ضمن دوار الجزار، بجوار مدينة بريكة الجزائرية، موطنها شرق صنهاجة، وجنوب زواوة بجنوب المسيلة.
كتامة	تعتبر قبائل كتامة من أشهر القبائل الأمازيغية، وأوفرها عددا، وأمضاها عصبية، وكتامة هي من أهم القبائل الأمازيغية التي تركت آثارا بارزة في تاريخ المغرب الإسلامي ككل في المغرب والمشرق، ويشكلها بطنين: أ- **بن تليلان:** وتتواجد من بونه (عنابة) إلى بجاية حتى حدود جبال الأوراس من أشهر مدنها: (سطيف، جميلة، عنابة، قسنطينة، جيجل، القل، سكيكدة، المسيلة).

	ب-مسالة: والتي تسمى حاليا فج مزالة تقع غرب مدينة ميلة
أزداجة (وزداجة)	قبيلتان متباينتان، الأولى تنتسب إلى زناتة البترية، بينما تنتمي الثانية إلى هوارة البرنسية، يتواجدون بنواحي وهران، وفي القرن الرابع هجري أوهنتهم الفتن، وانتقل أهل الرياسة منهم إلى الأندلس.
أوربة	أبناؤها من أوب بن برنس، كانوا أيام الفتح الإسلامي من أوفر القبائل الأمازيغية عددا، سكانها قليلي التواجد في الجزائر، وبعضهم يقطن مدينة عنابة.
لمطة	هذه القبائل لا يعرف اسم أبيهم، أما أمهم فهي تصكي العرجاء، موطنهم الصحراء الجزائرية، وجزء منهم يتواجد بتلمسان.
أوريغا	هم أبناء أوريغ بن برنس، يتواجد سكانها بجبال الأوراس، وحول تيهرت (تيارت حاليا).[1]

من خلال ما تم التطرق إليه في الجدول رقم(01)، يتضح لنا أنّ ثلثي أمازيغ الجزائر المتواجدين قديما ينحدرون من قبيلة صنهاجة، أمّا باقي أمازيغ الجزائر فهم من مختلف القبائل وينحدرون من القبائل الكبرى المتواجدة على حدود الجزائر مع الدول المجاورة، بسبب الطابع الترحالي الذي يتميز به سكان شمال إفريقيا قديما.

[1] من إعداد الباحثة، بالاعتماد على كتاب: مبارك بن محمد الميلي، مرجع سابق، ص ص 102-103. وكتاب: بوزياني الدراجي، القبائل الأمازيغية: أدوارها، مواطنها وأعيانها (سلسلة العصبية القبلية)، ج1، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، الجزائر، 2000، ص ص09- 171.

2. الأمازيغ حديثا:

يختلف معيار تواجد أمازيغ الجزائر حديثا عن معيار التصنيف قديما، حيث ينقسم أمازيغ الجزائر إلى مجموعات، وتبقى اللغة هي المعيار الأساسي في هذا التصنيف، وهذا ما يجعل قبائل الجزائر تمثلهم عدة مجموعات، لكل طائفة لهجة خاصة بها، على الرغم من الاشتراك في الأصل الواحد، ومن بين أهم التجمعات السكانية الأمازيغية نجد:

- **منطقة القبائل:** تعد بلاد الأمازيغ بلا منازع، وتشكل ثلثي الأمازيغ، وتتركز في كل من تيزي وزو، بجاية، البويرة، شمال سطيف، شمال برج بوعريريج، الجزائر العاصمة، بومرداس وجزء من ولايات (البليدة، المدية).[1] وهم الناطقون باللهجة القبائلية، ويسكن هذه المناطق حوالي سبعة ملايين أمازيغي حسب إحصائيات 2011[2].

يُطلق مصطلح القبائل في الجزائر على السّكان ذوي الأصل البربري، الّذين يسكنون جبال ساحل المتوسط، والأراضي التي تحيط بمتيجة وجبال جرجرة وضواحيها، وهي منطقة واسعة ذات طابع جبلي، تشرف عليها قمم جرجرة التي تشغل الجزء المركزي منها، وتنقسم منطقة القبائل إلى منطقتين أساسيتين هما:

- منطقة القبائل الصغرى، أو ما يعرف بقبائل الصومام.

---

[1] لحسن سرياك، **الهوية الأمازيغية: الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ :مدونة بيبلوغرافيا**، الطبعة العربية، د. س. نشر، عمان، ص ص 26-27.

[2] عبد المغني الإدريسي، **'الأمازيغ'**، من الموقع الإلكتروني، www.startimes.com/?T=31085934 ، تاريخ الإطلاع: 2016.09.03، على الساعة 14.56.

- منطقة القبائل الكبرى، التي تتربع على مساحة كبيرة تمتد من دلّس إلى رأس كربون، ومن سلسلة جرجرة إلى منخفضات وادي الصومام[1].

- **منطقة الشاوية:** تتواجد في ولايات باتنة، خنشلة، أم البواقي، تبسة وجزء من بسكرة، سوق أهراس، سطيف، قالمة، برج بوعريريج والناطقون باللهجة الشاوية.
- **منطقة بني ميزاب:** بولاية غرداية الواقعة في الخط الأحمر بين الشمال والجنوب الجزائري، المسماة وادي ميزاب والناطقون باللهجة المزابية.
- **منطقة الطوارق:** يتواجدون في كل من ولايات تمنراست، اليزي، أدرار، بشار والناطقون باللهجة الترقية.
- **منطقة جبال شنوة وبيسة:** يتركزون في ولاية تيبازة، ويتكلمون باللهجة الشنوية.
- **منطقة الشلحة:** متواجدين في كل من ولاية تلمسان، ولاية البيض وكل الأمازيغ المتواجدين على الحدود المغربية، كجبال القصور بالجنوب الوهراني ويتكلمون اللهجة الشلحية.
- **أمازيغ تقارقرنت:** يتواجدون بالقرب من ورقلة، تقرت ونقوسه[2].

في الأخير، يمكننا القول أنّ المتتبع لتاريخ الأمازيغ عبر العصور، قديما وحديثا يلاحظ ذلك الارتباط الوثيق بين مراحل تاريخ هذه الشعوب من القدم، وهذا ما يدل على

[1] سلوى طبركان، **الألغاز الشعبية القبائلية بمنطقتي واضية وعزازقة**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الأدب العربي، جامعة تيزي وزو كلية الآداب واللّغات، 2012، الجزائر، ص 05.

[2] فضيلة شبابحة، **مرجع سابق**، ص 48.

أصالة هذا المجتمع، واستفادته الواسعة من مختلف الحضارات والديانات المتعاقبة على منطقة شمال إفريقيا، باعتبارها موطن الأمازيغ ومركزا لعبور مختلف الحضارات والأجناس، وجسرا يربط الشرق بالغرب، هذا بالإضافة إلى عنصر الاستقرار والّذي يعتبر عامل مهما للشعوب الأمازيغية وانتشارها، كما نلاحظ اشتراك هذه الشعوب في مختلف العادات والتقاليد وأولها اللّغة الأمازيغية.

المطلب الثالث: تطورات المسألة الأمازيغية في الجزائر

إنّ محاولتنا التعرف أكثر على المسألة الأمازيغية الجزائرية كقضية يمكن التعرض لها من زاوية التحليل السياسي، لا يتوقف عند معرفة التسمية أو طبيعة التواجد الجغرافي والتاريخي، إنّما يكتمل الفهم بمدى قدرتنا على إبراز التاريخ السياسي للمسألة الأمازيغية ومختلف محطّاتها، ولعل من بين أهم المحطّات التي مرت بها هذه الحركة، قبل الاستقلال نحاول الخوض في تفاصيل هذه المسألة، وُجب علينا التعرضُ لجذور القضية الأمازيغية، والتي كانت بدايتها سنة 1949.

1. مرحلة الاحتلال الفرنسي:

في هذا الإطار، تمثل الجزائر حقلا إثنوثقافيا ولسانيا موسوما بالتعدّد، لم تتمكن لا السلطات الاستعمارية، ولا الذين تولوا مقاليد السّلطة بعد الاستقلال من القضاء عليه، بل كان مصدر مطالبة دائمة ومستمرة تختلف حدّتها تبعا لملابسات وظروف كل مرحلة، وتبيّن كل المؤشرات أنّ الحركة الثقافية الأمازيغية تعبر عن دينامية مجتمعية وازنة،

وليست دينامية بدون ذاكرة، فهي وريثة مسار طويل من التراكمات تعود إلى نهاية القرن التاسع عشر حيث تبلور وعي بالخصوصية الأمازيغية، من خلال الدّراسات السوسيولوجية والإثنوغرافية الاستعمارية التي كان لها دور مزدوج، فمن جهة أدّت إلى تناول مجموعة من المعارف من حيث دراسة التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية... إلخ، وفتحت آفاقا جديدة بإضفاء قيمة اعتبارية على الأمازيغية كلغة وتراث وثقافة، ومن جهة أخرى شحذ همم المثقفين خريجي المدرسة الفرنسية لدحض وتفنيد تلك الصورة التي رسمتها الدّراسات الإثنوغرافية عن الإنسان الأمازيغي، كإنسان بُدائي فضّ وخشن يعيش على هامش التاريخ، معتمدين على العلاقات القبلية والتنظيمات الاجتماعية والسياسيّة المحلية كمرجعية لهم[1].

أمّا في الدّراسات السياسيّة فتعود المسألة البربرية إلى الأربعينيات من القرن العشرين إلى ما عُرف بالأزمة البربرية بعدما نشب صراع عام 1949، بين أعضاء من القبائل 'الأمازيغ' في حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وزعيمه "**مصالي الحاج**"، الذي اعتبر أنّ الأمة الجزائرية عربية إسلامية[2].

إثر تقديمه مذكرة إلى الأمم المتحدة، يحدد فيها معالم الهوية الجزائرية عام 1948، التي اختزلتها في العروبة والإسلام، وتم إرسال هذه المذكرة دون استشارة أي

[1] عبود حساين، **'الأمازيغية والأزمة الجزائرية'**، دراسة منشورة على الموقع:tawiza.eu5.org/tawiza49/hsayn2.htm ، تاريخ الإطلاع: 2018/07/30، على الساعة: 10:30 د.

[2] رابح لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2002، ص81.

طرف من أطراف الحركة الوطنية، ودون الأخذ في الاعتبار بمكونات ومبادئ قيام الحركة الوطنية بمفهومها المتكامل، بل أن المذكرة اكتفت بنقل نموذج خارجي للقومية العربية – الإسلامية، وفقا لمفهوم "**شكيب أرسلان**"، و"**عزام باشا**"[1]، هنا نشأت معارضة داخل الحركة الوطنية نفسها، قادها "**والي بناي**" و"**أعمر ولد حمودة**" في مواجهة المكتب السياسي لحزب "**مصالي الحاج**" حيث أصرت المعارضة على الاعتراف بالأمازيغية، وعدم التنازل عن كونها من محددات الهوية الجزائرية، مما أدى إلى زيادة حدة الخلاف بين الطرفين، ومطاردة المكتب السياسي لهما، وإبعادهما عن الحركة الوطنية، وتصفيتهما عامي 1956 و1957، بقرار تم اتخاذه في مؤتمر 'الصومام' سنة 1954، بل وتصفية كل الأمازيغ، وكل من يعارض ثورة التحرير[2].

فرأى هؤلاء ومنهم "**حسين آيت أحمد**" في هذا استفزازا وتجاهلا للتاريخ الجزائري لما قبل الإسلام وللهُوية الأمازيغية، ونادوا بضرورة إدراج البعد البربري في تنظيم الدّولة المستقلة المقبلة، وقد انتهت هذه الأزمة بإقصائهم من قيادة الحزب، وتم استبدالهم بقيادات قبائلية أخرى ليست من دعاة الأمازيغية[3].

---

[1] Anna Morath, **Categorial Divides and Berber Identify Movement**: A Discursive Approach to Identify Formation in Algeria and Fransh, Master Thesis, Faculty of Social Sciences, University of Lieden, 2012, P 30.

[2] Ibid ,P 30.

[3] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص 81.

جاء تصريح "**حسين آيت أحمد**" في ذلك الوقت ليؤكد، أن المشكلة هي عجز الحزب عن حسم مسألة الهوية الجزائرية، والوصول إلى توصيف يشمل كافة مكوناته، لاسيما أن هناك من يرى أن تكون الجزائر فرنسية على أن تكون أمازيغية. كما ظهرت الآثار الأولى للأزمة البربرية، إثر نكبة فلسطين التي ترافقت مع حملة دعائية على العرب في الإعلام الغربي، وجدها البعض داخل حزب 'الشعب' فرصة للطعن في اتجاه الجزائر العربي – الإسلامي، تزامنا مع تقديم 'المنظمة الخاصة' تقريرها إلى اللجنة المركزية أواخر عام 1948، التي أعلنت فيه استعدادها للعمل المسلح، وظهر هذا الاتجاه للعناصر التي كان يقودوها "**والي بناي**" المسؤول السياسي لحزب 'الشعب' عن ولاية القبائل الكبرى من خلال محاولتين:

- الأولى، الانفصال عن حزب 'الشعب'، وتأسيس 'حزب الشعب القبائلي'، وقد اتهم بهذه المحاولة "حسين **آيت أحمد**" مما أدى إلى إعفائه من قيادة 'المنظمة الخاصة'، ليحل محله "**أحمد بن بلة**" المسؤول عن المنظمة في غرب الجزائر.
- الثانية، الاستيلاء على فرع حزب 'الشعب' في فرنسا، الذي يعتبر نواة الحزب التأسيسية، وقاد هذه المحاولة "**رشيد على يحي**"، الذي استطاع مؤقتا الاستقلال لفرع فرنسا عن الأصل[1].

[1] محمد مختار العرباوي، **في جذور المسألة القومية – البربر: عرب قدامى**، ط1، دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2010، ص09.

تأسيسا على ذلك، تحركت قيادة الحزب في الجزائر، وأعادت الأمور إلى ما كانت عليه، ودخلت هذه الأحداث والتحركات والصراعات، تاريخ الحركة الوطنية باسم الأزمة البربرية.

لم تشكل المسألة الأمازيغية أزمة أثناء الاستعمار الفرنسي للجزائر، وذلك بالرغم من محاولات الاستعمار التفريق بين الجزائريين انطلاقا من الأمازيغية والتمييز بين العرب والقبائل، إدراكا منها أنه لن يكون احتلالها للجزائر هينا وأنها ستواجه شعبا له حضارته وتاريخه العريق وله أمجاده وتقاليده، فليس من السهل عليها ابتلاعه إلا إذا تمكنت من هدم مقوماته وبلبلة عقول أفراده، بإدخال كما قال أحدهم – 'الاضطراب على مجرى أفكارهم وتحطيم أسس المعتقدات التي بها يؤمنون والقضاء على التقاليد والمفاهيم التي بها يتشبثون[1].

لقد ردّ الثوار الجزائريون على هذه المحاولات، بعقد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 بمنطقة الصومام، لتفنيد دعوى فرنسا أنها أحكمت قبضتها على منطقة القبائل وعلى أن الجزائريين صف واحد، وهمهم الوحيد هو تصفية الاستعمار، لكن يرى بعض المؤرخين أن مرحلة ما قبل الثورة ومرحلة الثورة المسلحة، كانت مرحلتي إقصاء للبعد

[1] محمد مختار العرباوي، **مرجع سابق**، ص 9.

الأمازيغي في الهوية الوطنية والتركيز على البعد العربي والإسلامي وكان لهذا أثر كبير بعد استقلال الجزائر[1].

2. مرحلة ما بعد الاستقلال:

لقد خفّفت الثّورة الجزائرية تلك الخلافات، لكن المسألة بقيت عالقة حتى بعد استقلال الجزائر في 05 جويلية 1962، دأبت السلطة على فرض روايتها الرسمية للتاريخ ومعاييرها في تحديد الهُوية الوطنية، وإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين من قاموسها السياسي، إذ رفض "**أحمد بن بلة**"، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية آنذاك هذه المسألة مؤكدا على عروبة الجزائر[2].

فظهر الانشقاق في صفوف الحركة الوطنية بخروج حزب جبهة القوى الاشتراكية بزعامة "**آيت أحمد**" عن النظام، ولكن سرعان ما تم رأب الصدع في سنة 1963، وبعد الانقلاب في جوان 1965، واعتلاء "**هواري بومدين**" لهرم السلطة ازداد التركيز على البعد العربي ضمن مجموعة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي وجد جذورا له في مصر والعراق وسوريا[3].

---

[1] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص82.

[2] رابح لونيس، المرجع نفسه.

[3] عبد الوهاب زيان، الجزائر والهوية الأمازيغية، **مرجع سابق**، ص ص 302-303

[3] **المرجع نفسه**، ص 300.

في ضوء هذه مرحلة، فإن التحرك الفرنسي الثقافي لم ينقطع، سواء على أرض الجزائر، بصورة مباشرة، أم من داخل فرنسا. فمثلا يوجد في الجزائر على سبيل المثال لا الحصر، خمسة مراكز ثقافية فرنسية موزعة على العاصمة، وهران، قسنطينة، عنابة وتلمسان، علاوة على وجود 28 بيتا ثقافيا منتشرين في أنحاء الجزائر، ليس لامتداد نشاطها نظيرٌ في أية دولة أخرى في العالم، إضافة إلى تبني بعض المراكز الأكاديمية الفرنسية للأفكار التي تتناقض مع الوحدة الوطنية الجزائرية، ومن هذه الدوائر، نذكر على سبيل المثال، المركز الجامعي للبحث العلمي، التابع لجامعة اكس – مرسيليا، وقسم الدراسات البربرية في جامعة فنسين، التي تصدر نشرة دورية، باسم "النشرة البربرية"، والأكاديمية البربرية في جامعة باريس، ولجنة الدفاع عن الحقوق الثقافية في الجزائر، على الرغم من المسحة العلمية التي تحاول هذه المؤسسات، أن تسبغها على طبيعة بحوثها، إلا أن هدفها الحقيقي يبقى، في إذكاء الصراع بين الجانبين العربي والبربري، وتمهيد السبيل إلى تمزيق الوحدة الوطنية بالجزائر[1].

ففي أواخر الستينيات وبداية السبعينيات، تأسست الأكاديمية البربرية (Académie Berbère) من طرف مثقفين أمازيغ قاطنين بفرنسا التي يسهر على تسييرها أحد عناصر الحركة "**محمد أعراب مسعود**"، واختصت هذه الأكاديمية بنشر الثقافة الأمازيغية وحملت جملة من المطالب أهمها:

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق** ، ص ص 138-139.

- معارضة التعريب القسري.
- المطالبة بالاعتراف الرسمي باللهجة القبائلية كلغة رسمية إلى جانب الدراجة الجزائرية.
- المطالبة بالديمقراطية ذات الطابع الغربي[1].

كما تمثل البعد الداخلي للمسألة في أنظمة ما بعد الاستقلال؛ أنظمة وظفت المسألة الأمازيغية في سياستها الإقصائية، إذ أخرجت تهمة المساس بالوحدة الوطنية لكل من يعارض نهجها، وتأتي أحداث ما يسمى بالربيع الأمازيغي في أفريل 1980، الذي يعد تحولا أساسيا في نضال الحركة البربرية التي تبنت منطق التصعيد والهجوم ومغادرة مواقع الدفاع والمطالبة[2]، وما يؤيد ذلك قول "**رينو**" نفسه على فكرة: **'**أن بواعث الصراعات المجتمعية يجب أن نبحث عنها دائما في الشعور بالظلم، إما عن إحساسنا بنكران كرامتنا العامة من حيث كوننا بشرا، وإما عن الوعي بالنيل من القيم التي نضيفها على مظهر من مظاهر ذاتيتنا. وكل هوية بذاتها لا تصير موضع صراع مجتمعي أو سياسي إلا عندما تتعرض لأذى ما**'**[3].

---

[1] عسوس عمر: **'أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر'**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article21.pdf، تاريخ الاطلاع: 2017.08.01، على الساعة: 14:34 د، ص 57.

[2] بدر الدين مسعود، **استراتيجية معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية: جريدة الخبر نموذجا**، رسالة ماجستير غيرمنشورة، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، 2005، الجزائر، ص 5.

[3] علي مجيد حسام الدين، **مرجع سابق**، ص 112.

بناءً عليه، تغدو الدولة بذاتها هي باعث توليد هذه النزعة، ففي الماضي كانت الجماعات الثقافية ترفض الخضوع لقانون الدولة. أما اليوم، فنجدها على العكس من ذلك، فهي تهاجم "سلطة الدولة لتستعمل حقوقها، وتضفي على نفسها شرعيتها بذاتها؛ فما تريده ليس صنع قانونها الخاص، وإنما إملاءُ محتواه على قانون الدولة"[1].

حتى أن أمرية أفريل 1976، الخاصة بتنظيم التعليم في الجزائر، أهملت تماما اللغة الأمازيغية، بل همشتها حتى في التعاملات اليومية وألقي ببعض الشخصيات في السجن أمثال: "**السعيد سعدي**" والآخر في المنفى أمثال: "**آيت أحمد**" و"**عبّان رمضان**"، ما أدى هذا الاحتقان إلى الانفجار سنة 1980، في مدينة تيزي وزو لفتح المجال أمام اللغة الأمازيغية ووقف تعريب الجامعة[2].

الملاحظ أن المنطقة منذ أكتوبر 1979، تعيش على وقع اضطرابات والدعوة إلى إضرابات واحتجاجات داخل الجامعات التي شهدت في تلك الفترة حركية طلابية واسعة يميزها تصاعد المد الإسلامي وصدامه مع ذوي التوجهات الشيوعية واللائكية، والتي عرفت أوجها سنتي 1981 و1982، وتلت هذه الأحداث مواجهات كبيرة بين أجهزة الأمن والمحتجين يوم 1980/03/09، حيث تم احتجاج الطلبة والأساتذة على إثر توقيف محاضرة "**مولود معمري**" الذي أوقف بعد عشرة أيام من ذلك رفقة "**سالم شاكر**"[3].

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 113.

[2] عبد الوهاب زيان، الجزائر والهوية الأمازيغية، **مرجع سابق**، ص ص 302-303.

[3] بدر الدين مسعود، **مرجع سابق**، ص 55.

كانت ثورة الربيع الأمازيغي بمنطقة القبائل الجزائرية سنة 1980 أهم وأعنف محطة، حيث وصل الصراع إلى أقصاه وسقط على إثره العشرات من القتلى وزُجّ بالعشرات في السجون[1]. وهنا انفجرت المسألة الأمازيغية بشكل حاد، في منطقة القبائل وعاصمتها مدينة تيزي وزو، أدت إلى مظاهرات ضد النظام تطالب بالاعتراف بوطنية اللغة الأمازيغية.

قد تبين أن المتظاهرين حاولوا القيام بتخريب بعض منشآت الدولة في الولاية المذكورة، كما رفع بعض هؤلاء المتظاهرين شعارات مضللة، بدفع واضع من قوى خارجية، معادية لكل ما هو وطني، عربي وإسلامي.

يستشف من خلال هذه الحادثة وغيرها، مدى التدخل الخارجي الفرنسي لإذكاء روح الفتنة بين أبناء الوطن الواحد، حيث ثبت تدخل بعض المراكز الفرنسية، مثل لجنة الدفاع عن الحقوق الثقافية في الجزائر، والأكاديمية البربرية في جامعة باريس، وجامعة اكس – آن – بروفانس وغيرها.

على أي حال، وبغض النظر عن الحادثة المذكورة أو غيرها، فإنه يمكن حصر بعض مطالب الجماعات المتحركة من البربر، والتي يمكن إدراجها في مستويين اثنين:

[1] حميد زناز، (الهوية الأمازيغية هي الأصل في المنطقة المغاربية)، **جريدة العرب**، العدد: 10592، (افريل.2017)، الدوحة، ص ص 12-20.

المستوى الأول: مطالب ذات طابع لغوي ثقافي، ويدافع أنصاره هذه المطالب على أنها 'لا تصل إلى حد معارضة سياسة التعريب، بقدر ما تطلب بالاعتراف الرسمي بحق الأقلية في الاحتفاظ بلغتها وثقافتها الخاصتين'. أي أن سعيهم، وفي رأي باحث آخر، أنما يتعلق 'بالحفاظ على لغتهم'.

لكننا نلاحظ، أن باحثين آخرين، يرون، أن جماعات متحركة من البربر، إنما تثير قضية لغتها كمركز أو وسيلة لتحقيق مطالب أخرى غير لغوية، ولا يستغرب في هذه الحالة 'إن كان رد الفعل عند الدولة معاكساً للرغبة اللغوية'.

المستوى الثاني: مطالب ذات طبيعة سياسية، وهذه المطالب كما يقول "**محمد أركون**"، تدور – في رأي الجماعات المتحركة من البربر – حول ضرورة تبني مفهوم الديمقراطية الثقافية والديمقراطية السياسية ووضعهما موضع التطبيق العملي في سياسات الدول وممارساتها اليومية'.

الواقع أن هذه المطالب، ذات الطابع اللغوي– الثقافي– السياسي، كما تبدو في الواجهة، عند بعض الجماعات المتحركة من البربر، تخفي في ثناياها الكثير من المطالب المناقضة والمضادة للوحدة الوطنية، للقطر الجزائري[1].

في ماي 1980، وعلى وقع هذا الموقف وفي الدورة الثالثة للجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني (في ظل الحزب الواحد)، انطلقت حملة وطنية لمناقشة ملف الثقافة

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص ص 139–140.

الذي عرف مشاركة واسعة من أنحاء الوطن[1]، الذين اجتمعوا بمنطقة 'إعكوران' بمنطقة 'عزازقة' بولاية تيزي وزو من 1 إلى 31 أوت من نفس السنة، وصدرت عن الملتقى وثيقة باسم مكان الاجتماع، والتي تعد وثيقة أساسية للحركات البربرية وأرضية لنضالاتها ومطالبها انطلاقا من المشكل الثقافي المتعلق بالمسألة الأمازيغية، وحملت هذه الوثيقة المطالبة بالحق في التغاير، إذ أن أي عملية إدماج تهمل التنوع، فإنها تعرقل الوحدة الوطنية الجزائرية التي لا يشك فيها بربري واحد[2]. وإجمالا فقد حاولت الحركة البربرية منافسة النظام على الفضاء الثقافي والسياسي الذي كان يستعمله في ترويج خطابه الإيديولوجي الأحادي والشمولي.

لم تشكل أحداث أكتوبر 1988، حدثا هاما بالنسبة للحركة البربرية، لكنها انخرطت في الحركة الديمقراطية الواسعة التي شهدتها الجزائر، وذلك بخروج المعارضة السياسية إلى العلن بتشكيل أحزاب مثل 'جبهة القوى الاشتراكية' و'التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية' الذين يعتبران أهم التشكيلات الحزبية التي تحمل شعارات المنطقة ومطالبها، وهذا بعد إنشاء الحركة الثقافية البربرية في أوت 1988، بمنطقة أزفون ولاية 'تيزي وزو' والتي ستحمل على عاتقها أهم النشاطات الثقافية والسياسية[3].

---

[1] محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 278.

[2] محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 192.

[3] بدر الدين مسعود، **مرجع سابق**، ص 57.

هذه المرحلة ليست كغيرها من المراحل التي أظهرت فيها الحركة البربرية نوعا من التماسك ووحدة الخطاب، إذ سرعان ما ظهرت الخلافات داخل الحركة الثقافية البربرية، إثر الدعوة إلى إنشاء حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية برئاسة "**سعيد سعدي**"، والذي كان مرفوضا حينها، وذلك لغلبة العناصر المنتمية لجبهة القوى الاشتراكية، مما أدى إلى انقسام الحركة الثقافية البربرية (MCB) إلى كتلتين كتلة اللجان التابعة لجبهة القوى الاشتراكية (FFS) والتنسيقية التابعة لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (RCD)، وأصحب ذلك اتهامات متبادلة بين الطرفين، حيث اتهمت جبهة القوى الاشتراكية بتأخرها في تبني المطالب البربرية حتى سنة 1978، واتهم التجمع بأنه صنيعة النظام والخلايا الأمنية لضرب صلابة المنطقة.

مما أدى هذا الوضع إلى اتعاظ كثير من المناضلين الذين رأوا ضياع سنين كفاحهم، خاصة بعد احتكار الدولة لملف الأمازيغية بواسطة إنشاء المحافظة السامية للغة الأمازيغية وتعيين "**عمر أو عمران**" على رأسها وهو أحد المناضلين البارزين في الحركة البربرية. وبالرغم من هذا فهناك أجنحة أخرى عملت في ظل الأوضاع الجديدة على التغلغل في دواليب السلطة واكتساب مساحات جديدة لبث أفكارهم وتحقيق مطالبهم، خاصة بعد قانون استعمال اللغة العربية في جانفي 1991، والذي أثار حفيظة الكثير من البربريين إلى غاية تجميد هذا القرار بتاريخ 1992/06/29.

كما يضاف استغلال دعاة البربرية للبعد العالمي للأمازيغ الذين أصبح لهم مؤتمرهم السنوي تحت مظلة منظمة دولية، إضافة إلى دراسة الملف الأمازيغي في هيئة الأمم المتحدة تحت لافتة 'حماية الأقليات' والذي أصبح ورقة ضغط على النظام الجزائري، يعززه المناخ الدولي الجديد في خضم العولمة التي تنادي بالاحتواء في إطار التفكيك.

في هذه الفترة، شهدت الحركة البربرية تطويرا في أسلوب نضالها وذلك بمحاولة الخروج من البعد الجغرافي الجهوي بحيث تم توسيع نشاطاتهم إلى عمق الجزائر خاصة إلى أمازيغ الشرق الجزائري 'الشاوية'، التي وقفت سدا منيعا لأي نشاط لهم وبالقوة، فلم يتمكنوا من الدخول إلى ولاية باتنة التي رفضت تحت طائلة محاولة تفتيت الوحدة الوطنية باعتبارها الولاية التاريخية الأولى، خاصة المؤتمر الذي دعوا إليه سنة 1998.

مما سبق وبالرغم من فشل الحركة البربرية في اختراق مناطق أخرى، لم يثنيهم من تحقيق عدة مكاسب، نوردها كالأتي:

- تدريس البربرية بصفة اختيارية منذ إضراب المَحَافِظْ (الحقائب) سنة 1994، ثم بصفة إجبارية.
- تغلغل اللغة الأمازيغية في التلفزيون الجزائري منذ سنة 1995.
- تجميد قانون تجميد استعمال اللغة العربية.

- تناول دستور 1989، بشكل ضمني مسألة الثقافة الأمازيغية والتي تعززت في دستور 1996، باعتبارها مقوما أساسيا من مقومات الأمة الجزائرية[1].

من هنا، نلاحظ بأن رد الحكومة الجزائرية، كان واضحا وحازما، بخصوص المسألة الأمازيغية التي تمس الوحدة الوطنية، حيث أشار الرئيس الجزائري "**بن جديد**"، إلى أن حكومته ستتصدى لكل محاولات التشكيك في الوحدة الوطنية، مؤكدا أن الجزائر كل لا يتجزأ، مشيرا بذلك إلى رفضه القاطع الاستجابة لتلك المطالب التي تتخفى وراء الواجهة الثقافية أو الديمقراطية[2].

ذلك أن فسحة الحرية المعطاة للثقافة البربرية في الجزائر، كبيرة، ولا يمكن أن تكون دليل كبت، فالإذاعة تبث إحدى عشر ساعة يوميا باللهجة البربرية، والمهرجانات الصيفية تحيي التراث البربري لمدة ثلاثة أشهر متواصلة... والصحف الصادرة بالفرنسية تخصص مساحات واسعة يوميا للحديث عن الفنانين البربر، إلى جانب ذلك فإن مناطق القبائل حظيت باهتمام بالغ من طرف الدولة على صعيد التنمية الاقتصادية. فما فعلته

[1] بدر الدين مسعود، **مرجع سابق** ، ص ص57-58.

[2] أحمد نازلي معوض، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيرزت، 1986، ص ص 160-161.

الدولة في عهد "**بومدين**"، لمدينة تيزي وزو، لم تفعله 'لأية مدينة أخرى في الجزائر، ولا حتى العاصمة (مرافق حديثة، منشآت ثقافية وتربوية ورياضية، مؤسسات اقتصادية...)'[1].

كانت بعض الأحزاب تتبنى الأمازيغية للمطالبة بالاعتراف بها كلغة وطنية وليس رسمية (حزب الطليعة الاشتراكية – 1976) وجبهة القوى الاشتراكية، ومنذ 1989، حزب التجمع من أجل الثقافة فالديمقراطية وبعض المثقفين الجزائريين الراحلين "**مولود فرعون**"، "**مولود معمري**" و"**كاتب ياسين**". وعندما انفجرت الحرب الأهلية الجزائرية عام 1992، بعد فوز التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية، عادت المشكلة الأمازيغية ومشكلة التعريب من جديد للتغطية، كما اعتقد البعض أن عجز النظام عن مقاومة الإرهاب المسلح وإيقاف المذابح في الجزائر أو بدقة – إدعاء النظام العجز – أو لماذا هذا الادعاء بالعجز، فهذا يعود إلى المخطط الذي رسمه النظام لمستقبل الجزائر بعد سنة 2000[2].

[1] جورج الراسي، ("الجزائر": لا للنزعة الانفصالية نعم للتراث البربري)، **مجلة الوطن العربي**، العدد 168، (ماي،1980)، باريس، ص 36.

[2] عز الدين مناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب: إشكالية التعددية اللغوية**، د.ط، دار الشروق للنشر والتوزيع، 1999، عمان، ص ص 23-24.

جدول رقم إثنان (02) يُوضح تاريخ المسألة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 1949 إلى غاية 1999.

السنة	الأحداث التي حدثت منذ 1949 حتى 1999.
1949	. أزمة 1949 حيث تم إقرار الواجهة العربية الإسلامية على حساب الهوية الأمازيغية التي تم النظر إليها على أنها تهدد الوحدة الوطنية وتعرقل مسيرة الإستقلال.
1962	. إستقلال الجزائر وإلغاء كرسي الأمازيغية في الجامعة.
1965	. منع الأسماء الأمازيغية وتقليص ساعات الراديو الناطق باللغة الأمازيغية إلى أربع ساعات.
1971	. إلغاء محاضرات باللغة الأمازيغية.
1976	. سجن طلبة لحيازتهم منشورات بحروف التيفيناغ.
1977	. صدامات بين الجمهور الرياضي لشبيبة القبائل ونادي الجزائر العاصمة.
1978	. منع حفلات الفنان الأمازيغي آيت منقلات.
1979	. إعتصام طلبة جامعة تيزي وزو ضد سياسة التعريب.
1980	. بداية الربيع الأمازيغي بعد منع محاضرة للدكتور مولود معمري. . إحراق علم الجزائر واعتقال 21 شخصا.
1988	. محاولة إغتيال معطوب الوناس وإصابتهم بطلقات نارية. . عودة المظاهرات التي أسفرت عن 100مقتل شخص.
1989	. أول لقاء لحركة الثقافة الأمازيغية بجامعة تيزي وزو.

	. الفنان والسياسي فرحات مهني برفقة العالم اللغوي سالم شاكر يطالبان بتدخل الأمم المتحدة بإعطاء القبائل الحكم الذاتي.
1990	. تأسيس القسم الأمازيغي في جامعة تيزي وزو.
1993.1992	. قانون تعريب التعليم العالي والإتصالات والأقسام الحكومية.
1993	. الحرب الأهلية في الجزائر. . إغتيال الكاتب الصحفي والأمازيغي طاهر جاووت على يد الجماعات الإسلامية.
1994	. إعتصامات في القبائل ومقاطعات دراسية "إضراب المحفظة"
1995	. إنشاء المندوبية السامية للأمازيغية من قبل حكومة رئيس الدولة السابق اليامين زروال
1998	. إصدار قانون يمنع إستعمال أي لغة غير العربية في الأقسام الحكومية والصفقات التجارية والإعلام. . إغتيال الفنان معطوب الوناس وما صاحبه من مظاهرات واحتجاجات في منطقة القبائل.
1999	. الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، يعلن من جامعة تيزي وزو، بأن الأمازيغية لن تكون يوما لغة رسمية. [1]

في ضوء هذا، يعالج هذا الفصل مختلف جوانب الإطار المفاهيمي لمفهوم الوحدة الوطنية بأبعادها ومحدداتها، معالجة رزينة ورصينة تُجانب المسألة الأمازيغية في

[1] عزالدين مناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب:** إشكالية التعددية اللغوية، ص ص. 141-142.

عمومها. حيث تناول هذا الفصل في مبحثه الثاني، السياق التاريخي للمسألة الأمازيغية بدءً من الجذور ومرورا بالتطورات التي مرت بها المسألة من سنة 1949 إلى غاية سنة 1999، سواء في الإطار الخارجي وما طرأ عليه من تغيرات جذرية مست التصور الإنساني للتاريخ، الوجود والثقافة، أو تطورات في الإطار الداخلي تعلقت بالسياق الوطني الجزائري، وما استجدت فيه من أفكار، أحداث وقوانين. وقد واكبها ذلك التطور جدلا ساخنا لاسيما على الأصعدة التاريخية، الثقافية والسياسية، ترتب عنه اختلاف في الرؤى، الطروح والتفسيرات.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: تفاعلات ومخرجات النظام السياسي مع المسألة الأمازيغية الجزائرية.

يرى "**بوردو**" "أنّ الحياة السياسية كانت دائما تتحرك بفعل الخصومات بين السلطة القائمة ومختلف أنواع القوى التي تحاول إما الحلول محلها، وإما إخضاعها لمتطلباتها[1]. فالتعامل مع المسألة الأمازيغية الجزائرية يتوجب أن يتم في شمولية، فلا يقصى مكوّن منها لصالح مكوّن آخر، ولا يغيب جانب منها، كيفما كان السبب، ثم يُراعى السياق العام الذي تتدرج فيه، بكل مستوياته الثقافية، البشرية، التراثية، المادية وغير ذلك.

تُعد المسألة الأمازيغية معقدة وتحتاج أكثر من مبحث للإلمام بمختلف تخومها، إلا أنها تثير إشكاليات متداخلة تبدأ من التاريخي والحضاري، وتنتهي بطرق التعامل السياسي معها.

الثابت أن الوعاء الديمقراطي المدني سيكون أكثر قدرة على احتواء مختلف التصورات، وعلى صهر الاختلافات لا إلغاؤها، بل تحويلها إلى عامل إثراء واعتراف متبادل في مقاربة القيادة السياسية للرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" عبر مشاريع واستراتيجيات منذ توليه الحكم بدءً من سنة 1999، للحفاظ على وحدة الجزائر وتطورها وأمنها حتى سنة 2015.

[1] علي مجيد حسام الدين، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع**، د.ط، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010، ص 112.

المبحث الأول: المسألة الأمازيغية في ظل الربيع الأمازيغي 2001 والحراك العربي.

إنّ الحضور الأمازيغي أثناء الربيع الأمازيغي سنة 2001، ظلّ متواجدا بشكل مكثف على مستوى الواقع، حيث تحركت أغلب المدن الأمازيغية لنداء الاحتجاجات بطريقة عفوية وتلقائية، في مظاهرات شهدتها مختلف ولايات الوطن، رافعة شعارات مطالبة بالتنوع اللغوي والثقافي في إطار الوحدة الوطنية.

هنا عمد "**عبد العزيز بوتفليقة**" بعد رئاسته للدّولة الجزائرية عام 1999، إلى اتخاذ سياسة تجاه المسألة الأمازيغية تختلف عن السياسة التي طبّقها سابقوه، بعدما تصاعدت وتيرة الأحداث في المنطقة خاصة أحداث الربيع الأمازيغي لسنة 2001، حيث اجتذب العديد من الرموز الأمازيغية خاصة الثقافية، الأمر الذي فسّره المراقبون آنذاك أنّه محاولة تأسيس قاعدة سياسيّة وسط الأمازيغ تختلف عن القاعدة السياسيّة التقليدية التي استندت إليها الحكومات السابقة، وأصبح الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" مجبرا على التعاطي مع الوضع الأمازيغي كما هو عليه، خاصة وأن أحداث الحراك العربي لسنة 2011، تعصف بالمنطقة العربية وخوفا من انتقال عدوى نموذج بعض الدول، مما يهدد استقرار، أمن ووحدة الجزائر.

المطلب الأول: المسألة الأمازيغية في ظل ربيع أفريل 2001

إنّ محاولتنا التعرف أكثر على المسألة الأمازيغية الجزائرية كقضية يمكن التعرض لها من زاوية التحليل السياسي لا يتوقف عند معرفة التسمية أو طبيعتها، إنما يكتمل الفهم

لمدى قدرتنا على إبراز التاريخ السياسي للمسألة ومختلف محطاتها ومقارنتها لما يحدث اليوم لمختلف النماذج السياسية وغيرها في ظل الحراك العربي الراهن، ولعل من أهم المحطات التي مرت بها المسألة الأمازيغية بين سنتي 2001 و2006.

عرف الملف الأمازيغي تطورات مهمة وأحداثا خاصة في مختلف مناطق الجزائر، فإن سنة 2001 كانت متميزة وأصبحت نقطة انطلاقة لرد الاعتبار للمسألة الأمازيغية في الجزائر والوقوف في وجه من يريد توظيفها لما لا يخدم وحدة الدولة الجزائرية، وفي خضم ذلك، عاشت منطقة القبائل وهي تحتفل بالربيع الأمازيغي في أفريل 2001، أحداثا حركت المنطقة بأكملها وامتدت المظاهرات وأعمال الشغب إلى كل من: بجاية، البويرة، بومرداس والجزائر العاصمة، بعد وفاة "**قرماح**" خرجت مظاهرة في مدينة 'تيزي وزو' قدرت بحوالي عشرة آلاف متظاهر في 2001/04/19، كما شهدت مدينة 'بجاية' أعمال عنف في 2001/04/22، أما في بني دوالة بعد تشييع الجنازة في 2001/04/24، تم في اليوم التالي شهد 09 قتلى، وتصاعد الأمر في منطقة القبائل يومي 29/28 أفريل 2001، مما أسفر عن وقوع 29 قتيلا، وفي 2001/05/07.[1]

كما شهدت ولاية بجاية مظاهرة سلمية تبعتها مظاهرة في الجزائر العاصمة في 2001/05/10، تضامنا مع ضحايا الأحداث، وفي 21 من الشهر نفسه شهدت مدينة تيزي وزو مظاهرة حاشدة وصلت تقديراتها إلى نصف مليون متظاهر والتي عرفت باسم

[1] شبابحة فضيلة، **مرجع سابق**، ص 141.

'المسيرة السوداء'، تلتها مسيرة العشرة آلاف النسائية في 24 من شهر ماي من نفس السنة ثم عادت أعمال العنف مرة أخرى ليسقط أربعة قتلى يومي 26/25، وقامت 'جبهة القوى الاشتراكية' بتنظيم مسيرة شعبية في الجزائر ضمت مائتي ألف متظاهر، مدعم من مختلف القوى الأمازيغية والمتعاطفين معها، وهنا لم تحصر أحداث 2001، القضية في المطلب الأمازيغي بل امتدت إلى مسائل أخرى اجتماعية من أجل إشراك جهات أخرى من البلاد[1]، وكانت كرونولوجيا الأحداث كالتالي:

1. كرونولوجيا أهم ما ميّز أحداث الربيع الأمازيغي 2001:

- اعتقال الشاب "**قرماح ماسينيسا**" مع مجموعة من الشباب أثناء المظاهرات في ذكرى الربيع الأمازيغي الذي تحتفل به الحركة البربرية في منطقة القبائل، كانوا يطالبون بالاعتراف بالهوية الأمازيغية وجعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية في البلاد.
- ظهور تنسيقية العروش بعد وفاة الشاب "**قرماح ماسينيسا**" في ثكنة للدرك الوطني في بلدية بني دوالة ولاية تيزي وزو– شرق الجزائر العاصة.
- اتهام تنسيقية العروش السلطة الجزائرية بالتهاون في مقتل "**ماسينيسا**" وعدم اتخاذ التدابير المطلوبة لاحتواء الأزمة وذلك بتقديم الجاني للعدالة.
- تأجج الخلافات بين تنسيقية العروش ووزير الداخلية "**اليزيد زرهوني**" بوصفهم الشاب المقتول (بالجانح).

[1] شبابحة فضيلة، **المرجع نفسه**، ص 142.

- مظاهرات وأعمال عنف متواصلة قادها نشطاء الأمازيغ إضافة إلى الأحزاب السياسية المعروفة بمنطقة القبائل.
- تواصل الاحتجاج في ولايتي تيزي وزو وبجاية اللتين وقعتا تحت التنسيقية.
- تعطل النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، دون أن تتوصل السلطة إلى حل الأزمة التي أخذت أبعاد سياسية خطيرة.
- انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية RCD من الحكومة وتبنيه مطالب حركة العروش علانية، لمحاولة استرجاع نفوذه في المنطقة والسيطرة عليها.
- محاولة زعماء العروش الضغط على السلطة في مسيرة إلى العاصمة، حيث سار مئات الآلاف من المتظاهرين يوم 14 جوان (يونيو) 2001.
- تسببت المظاهرات التي لم تواجهها وحدات مكافحة الشغب بأمر من وزارة الداخلية، في حرق وتدمير واجهة المحلات والمؤسسات العمومية والخاصة[1].

للتذكير بلورت تنسيقية العروش مطالب أرضية القصر التي عرضت على الحكومة، واحتوت على خمسة عشر مطلبا في مسيرة 14 جوان 2001، وضمت ممثلي ولايات: تيزي وزو، بجاية، البويرة، بومرداس، برج بوعريريج، سطيف، والجزائر العاصمة، إضافة إلى اللجنة المشتركة لجامعات الجزائر بمنطقة القصر بولاية بجاية، والمجتمعين

[1] أحمد روابة، **تنسيقية العروش في الجزائر**، على الموقع الإلكتروني:

https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/03 تاريخ الاطلاع 2019/07/12، على الساعة 08:25.

يوم2001/06/11، في دار الشعب "مولود فرعون" وصادقوا على اللائحة المشتركة التالية:

- التكفل العاجل للدولة لعلاج جميع الضحايا من الجرحى، وعائلات شهداء القمع خلال أحداث الربيع الأمازيغي.
- محاكمة جميع المتورطين ومنفذي الجرائم في حق المتظاهرين أمام محكمة مدنية، وعزلهم من قطاع الأمن، والوظائف العمومية.
- إعداد قانون أساسي يعتبر ضحايا أحداث الربيع الأمازيغي شهداء، وحماية الشهود من على تلك الأحداث.
- إخراج قوات الدرك، وقوات التدخل الخاصة من المنطقة.
- إلغاء الملاحقات القضائية للمتظاهرين وبراءة من تم الحكم عليهم خلال الأحداث.
- الإيقاف الفوري لأعمال التخويف، والاستفزاز لأهالي المنطقة.
- حل لجان التحقيق المعينة من طرف الدولة.
- تلبية المطالب الأمازيغية التي تتعلق بالهوية، اللغة، والثقافة دون عمل استفتاء، وبلا قيد أو شرط، واعتبار اللغة الأمازيغية لغة رسمية.
- ضمان الدولة لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وكافة الحريات الديمقراطية.
- إيقاف كل السياسات التي تؤدي إلى التخلف، وتشريد الشعب الجزائري.
- وضع خطة اجتماعية اقتصادية بصورة عاجلة لتنمية منطقة القبائل.

- القضاء على جميع أشكال الظلم، الإقصاء و'الحقرة'.
- إعادة كل الامتحانات للطلبة والتلاميذ الذين لم يتمكنوا من اجتيازها بسبب التظاهرات.
- إقرار منحة بطالة لمن لا يجد فرصة عمل تكون نسبتها 50% من الأجر الحكومي.
- وضع كافة الوظائف التنفيذية وقطاع الأمن تحت السلطة الفعلية للهيئات المنتخبة ديمقراطيا، بشرط الرد الرسمي، والعاجل للائحة القصر الموقعة في 2001/06/11[1].

إلى جانب ما تقدم، وضمن إطار هذه البيئة السياسية والأمنية التي ولّدتها أحداث الربيع الأمازيغي لسنة 2001، في منطقة القبائل خصوصا والجزائر عموما، أصبح من الضروري العمل على دراسة وإحاطة هذه المطالب بنوع من الجدية من طرف الدولة الجزائرية.

2. موقف الأحزاب السياسية من أزمة أفريل 2001:

استغلت الأحزاب السياسية الأحداث فحاول كل حزب زيادة نفوذه في الشارع الأمازيغي على حساب الحزب الآخر، فدعت 'جبهة القوى الاشتراكية' إلى عدة مسيرات سلمية، ودعا زعيمها إلى تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث، بينما انسحب حزب

[1] Refugee Review Tribbunal – Asutria, RRT Rsearch Response, Country: Algeria, Rsearch Number: DZA 17623, 31 Oct 2005, p p 9-10.

'التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية' في الحكومة الائتلافية، وسحب الوزيرين المشاركين فيها مما زاد من توتر الأمور، على الرغم من أن تشكيل لجنة مستقلة، كان أحد المطالب الأمازيغية في بداية الأحداث. جاءت تلك الأحداث كمحاولة للخروج بالمسألة الأمازيغية من دائرة الانقسام بين رموزها، فقد اشتعلت خلافات بين "**سعيد سعدي**" و"**آيت أحمد**" رئيس حزب 'جبهة القوى الاشتراكية'، علاوة على ما تردد من وجود خلافات داخل كل حزب، فقد خسر حزب التجمع الكثير من رصيده في الشارع الأمازيغي لمشاركته في الحكومة الائتلافية، وتأييده لسياسات الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" منذ إعلانه تبني سياسة 'الوئام المدني'، لاسيما وأن "**خليدة تومي**" التي تعد واحدة من قيادات التجمع أصبحت مستشار سياسي للرئيس، كما خسرت من ناحية أخرى 'جبهة القوى الاشتراكية' ثمانية نواب في البرلمان عندما أعلنوا رفضهم لسياسات الحزب، فصدر قرار بفصلهم ليتجه عدد منهم إلى تشكيل حزب 'البديل الوطني' مع نواب آخرين[1].

3. موقف فرنسا من أزمة أفريل 2001:

في ضوء المتقدم بيانه، العوامل الداخلية للاضطرابات في منطقة القبائل كلها سواء ما تعلق بموضوع الهوية والحقوق أو بواقع الحرمان والتهميش، أو بالدور السياسي والاجتماعي في نظر البعض مظاهر يحركها بعد خارجي، وأول الجهات الخارجية ذات صلة بالملف الجزائري عموما، وبقضية الأمازيغ خصوصا **فرنسا** التي

[1] عمرو محمد كمال، **مرجع سابق**، ص ص 92-93.

ظلت تمسك بأطراف اللعبة الداخلية في الجزائر اجتماعيا وسياسيا[1]، محاولة منها ضرب الوحدة الوطنية وإعادة التركيب المصلحي للمسألة الأمازيغية[2].

يأتي الموقف الفرنسي في تصريح وزير الخارجية "**هوبير فيدرين**" بأن فرنسا لا يمكنها البقاء صامتة إزاء الموقف المتردي بالجزائر، إن لهذه الفكرة قوة إسناد نظري تاريخي من سياسة الاستعمار القديم قوامه الرهان على تفكيك وتقويض الوحدة الوطنية أو في التعجيز عن الوصول إليها أو في تسهيل الاختراق والسيطرة، وجوابا على ذلك ردّ "**عبد العزيز بلخادم**" وزير الخارجية السابق وأكد من خلاله: 'أن هذا الموقف الفرنسي يمثل تدخلا غير مقبول في شؤون الجزائر'، وجاءت إشارة الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" لتزيد الأمور وضوحا حيث أشار إلى أن 'الجزائر بلد مستهدف من قبل قوى أجنبية متآمرة، وخاصة من قوة فشلت في فرض هيمنتها على الجزائر بعد قرن ونصف، وتعاني مثل ما يعاني كمن خرج من الجنة'، وقد أشار بعض المحللين إلى أن الهدف الفرنسي من إشعال تلك الأحداث لم يكن صرف الأنظار حتى تهدأ ضجة نشر مذكرات الجنرال الفرنسي "**بول مساريس**" إثر الكشف عن طريق الصدفة لمقابر جماعية لمجاهدين شرق العاصمة، بل إن الهدف الرئيسي هو المخطط الذي يستهدف تقسيم الجزائر، الأمر الذي

[1] فضيلة شبابحة، **مرجع سابق**، ص 152.

[2] محمد علي مادون، **مرجع سابق**، ص 121.

أكده تصريح وزير الخارجية الفرنسي السابق "**أوبرت**" بأن الجزائر كيان مصطنع يجب تقسيمه إلى خمس دويلات[1].

على أية حال، يمكن أن نخلص مما تقدم أن مطالب الربيع الأمازيغي (اللغوي، الثقافي والسياسي) تعتبر شرعية فيها، إذ بأي صفة تستطيع الدولة أن تجابهها عندما تكون منفتحة أصلا على كافة المطالب الجماعية. فالإنسان يسعى دائما إلى الاحتماء في ظل الدولة، التي يجب عليها الاستجابة لمطالبه ضمن آليات الحوار والتشاور، فالتحاور هو الذي يقود إلى تعيين ملامح التماثل والتباين سواء على صعيد الأفراد أو على صعيد الجماعات، بهدف وقف التدخلات الأجنبية في سياستها الداخلية وانطلاقا من ذلك يسعى لنيل مساعدتها المباشرة فهو يطلب منها تأمين المستقبل الذي يرغب فيه.

المطلب الثاني: تداعيات الحراك العربي 2011 على الوحدة الوطنية.

يُعتبر الحراك المجتمعي العربي على كافة المستويات السياسيّة والاجتماعية وغيرها الحدث الأكثر انتشارا وجاذبية خلال السنوات القليلة الماضية، بسبب الخصائص التي نوجزها أساسا في ظاهرة العدوى التي انتقلت إلى معظم الدّول العربية، وعصفت بالكثير من النظم السياسيّة وغيّرت التقاليد والأعراف ومقابل بناء نُظم سياسيّة حديثة، في ظل دمار وخراب البُنى الاقتصادية وظهور مشكلات استعصى على الحكام إيجاد حلول لها، والأهم من هذا هو أثر هذا الحراك على مختلف الحركات والتنظيمات في الكثير من

[1] عمرو محمد كمال، **مرجع سابق**، ص 93.

الدّول العربية، حيث أصبحت كقضايا تمسّ الهُويّة والوحدة الوطنية، وتشكّل تهديدا لهذه الدّول من خلال جعل هذه القضايا تكتسي طابعا دوليا، حيث يراها الكثير من المحللين شكل من أشكال الحركات الانفصالية الإثنية، وإشاعة الفوضى والحروب الأهلية فيها، نذكر على سبيل المثال لا الحصر النماذج التالية:

1. النموذج الحراك الليبي:

لقد أدى حراك سنة 2010، إلى تصدع الدولة الليبية وأصبحت الميليشيات بكل اختلافاتها ومكوناتها الإثنية والإجتماعية واجهة للصراعات أو النزاعات الفئوية أو الطائفية أو القبلية أو غيرها، فقد فتحت الباب واسعا لمختلف التدخلات الإقليمية والدولية والنتيجة ظهور حكومتين متصارعتين في البلاد مما أدى إلى انتشار السلاح والفوضى عن طريق التنظيمات الإرهابية المسلحة كجماعة تنظيم الدولة الإسلامية 'داعش'. ولم ينجح النموذج 'الديمقراطي' الليبي المستورد الذي تم تسويقه إعلاميا بعد سقوط "**معمر القذافي**"، هذا النموذج شكل تهديدا واسعا لدول الجوار[1].

حيث تصاعدت حدة المواجهة بين المليشيات والفصائل المسلحة، التي يدعي كل منها امتلاك الشرعية، سواء الثورية أو الدستورية، فالتحول نحو التسوية جاء اضطراريا نتيجة عدم قدرة الأطراف المعنية على تحقيق الحسم المطلوب عسكريا بالصورة الكافية

[1] بدر الإبراهيم، (الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟)، "**مجلة لمستقبل العربي**"، ع.437، (جويلية 2015)، القاهرة، ص ص95 -100.

لتأمين المكاسب السياسية، والغايات الإستراتيجية، فإن للعوامل الخارجية وضعها الهام على هذه المسارات الثورية، فلو كانت التسوية هدفا لذاتها، لتحركت الأطراف المعنية نحوها قبل تفاقم الأوضاع، وتأزم الموقف في كل الملفات والأزمات التي تعقدت، وتشابكت مساراتها، ووصلت – أو تكاد – إلى نقطة اللاعودة. وقد سنحت بالفعل، خلال الأعوام الخمسة الماضية، فرص متتالية لطرح تسويات سياسية فعالة ومتوازنة لإنهاء الأزمة في معرفة دقيقة ومعمقة مما يجري لهذه الظرفية الرهينة ضمن تفاعلات هذا الحراك ومضمونه، ومن اللافت أن بعض الأطراف المسؤولة عن تضييع تلك الفرص السياسية هي ذاتها التي لم تبادر إلى تفعيل المسار العسكري، ولم تساعد على اعتماده خيارا استراتيجيا[1].

ثمة عامل أساسي يدفع إلى وصف مشاريع التسويات المطروحة بالقصور والبحث عن صيغ مقبولة ومشتركة لتفاعلات وتوافقات عسكرية وسياسية واجتماعية جديدة. ذلك أن الدول والأطراف المفترض انخراطها في تلك التسويات، يخوض بعضها التفاوض مرغما، نتيجة اختلاف موازين القوى على الأرض في غير مصلحتها، الأمر الذي يجعل تكلفة عدم قبول التفاوض عالية، خاصة مع عدم وجود مؤشرات على إمكانية تصحيح الاختلاف في ميزان القوة، أو تحسين الوضع الميداني. فيكون الخيار الأفضل نسبيا هو

[1] سامح راشد، (أزمات المنطقة أمام تسويات منقوصة)، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 51، العدد 204، (أبريل 2016)، القاهرة، ص 162-170.

بوضع أساليب وخطط في التعامل مع متغيرات ومعطيات الواقع المحلي، والسياق الدولي بكل قواه وتحولاته وتجاذباته المحلية، الإقليمية والدولية المشاركة. وقد شهدت أزمات المنطقة، دون استثناء، ذلك النمط من التعامل من الحلول السياسية بشكل اضطراري[1].

فالوضع في ليبيا يختلف في التفاصيل فقط، فالانقسام هناك وصل إلى حد الازدواج المؤسسي، وتنازع الشرعية بين المؤتمر الوطني والبرلمان، قبل أن تنتهي فترة عمل كل منهما، إنما كانت محكومة بتوجهات ومصالح ورهانات وتموقعات أو حتى تدخلات جيوسياسية دولية وأقليمية في المنطقة ما هو علني منها وما هو مضمر مخفي فأضيف الفراغ المؤسسي إلى الفراغ الأمني وتعدد مراكز القوة المسلحة. وأمام عدم قدرة أي من الأطراف المتصارعة على فرض السيطرة، أو إنزال هزيمة كاملة بالقوى الأخرى، نجحت جهود المبعوث الأممي "**بيرناردينو ليون**"، وبعده "**مارتن كوبلير**"، في إيجاد صيغة اتفاق لا يلبي مطالب أي من الأطراف جميعا. فراحت كلها تعلن قبوله، بينما يسعى بعضها إلى تعديله، وبعضها الآخر إلى تعطيله[2].

هذا النموذج كان مصيره الفشل على المستوى الداخلي والخارجي، لسببين الأول: في عدم توحيد أطيافه ومكونات المجتمع الليبي، والثاني: أصبح يشكل هاجسا أمنيا خطيرا لكل المنطقة العربية والغربية.

[1] سامح راشد، **مرجع سابق**، ص 162.

[2] **المرجع نفسه**.

2. النموذج الحراك اليمني:

لا ريب أن الحراك العربي قد أحدث منعطفا تحوليا حاسما في معظم بلدانه، ففي اليمن، نجح التدخل العسكري السعودي – العربي – ولو نسبيا في منع احتمال سيطرة الحوثيين على مفاصل الدولة. فقد قبِل الحوثيين تدشين مسار تفاوضي يوصل إلى تسوية سياسية بعدما رفضوه وتحايلوا عليه من قبل، وتحديدا تلك المناورات السياسية التي قاموا بها في أثناء جولات الحوار الوطني، ثم رفضهم تنفيذ ما انتهى إليه الحوار والاستيلاء بالقوة على المدن الرئيسية، وأصبحت سيطرتهم متغلغلة في مفاصل مختلف المواقع السلطوية والمجالات النفوذية والمرافق الإجتماعية العديدة، وجاء الانخراط في المسار السياسي مجددا، اضطراراً وليس طوعاً، فيما بدا قبولاً مرحليا لاستهلاك الوقت، بينما المواجهات على الأرض بقت مستمرة على أمل تغيير موازين القوة بشكل يغير النتائج المتوقعة من التفاوض، أو يغني عن المسار السياسي أساسا، ويفرض على الأرض واقعا لا مجال للتفاوض حوله[1].

اللافت في المسار السياسي للأزمة اليمنية تشتت أطراف الصراع في اتجاهات متباينة بحثاً عن حل غدت معه فرص الالتقاء بعيدة المنال، على الأقل في الأجل القريب، في حين يبدو دور الأمم المتحدة متراخياً إن لم يكن عبثياً وليس بحجم الحدث والمأساة المستمرة في اليمن. الحرب تستبطن في مجموعها صراعات متعددة في الداخل

[1] سامح راشد، **مرجع سابق**، ص ص 162- 163.

مختلفة سياسياً ومتداخلة اجتماعياً وعقائدياً وجهوياً، بين الشعب اليمني وفئة تعمل لصالح أسرة طبقية بعينها، وبين حزب الرئيس السابق "**علي عبد الله صالح**" وحزب التجمع اليمني للإصلاح، والصراع بين الرئيس السابق "**صالح**" والحوثيين، والصراع بين الحوثيين وأهل السنة من مختلف المكونات كإخوان مسلمين وسلفيين وغيرهم، والصراع السياسي بين الحراك الجنوبي الانفصالي ضد مؤيدي الوحدة اليمنية من كافة الأطراف السياسية والمجتمعية، ولا تزال الضبابية تسود المشهد السياسي والعسكري في اليمن، ما يعزز فرضية فشل تام لجهود التسوية وإيقاف الحرب حتى اللحظة، وانعدام أي بارقة أمل في الخروج من النفق بالغ العتمة في هذا البلد، الذي يتآكل بين الصراع الداخلي الدامي والتجاذبات الخارجية العربية والغربية[1].

3. النموذج الحراك السوري:

بعد تجاهل طويل لمطالب الحركات الإجتماعية من طرف السلطة القائمة بات الموضوع مطروحا لإعادة فهم الواقع السوري بشكل لافت، حيث قلّب التدخل العسكري الروسي دفة العمليات العسكرية الجارية، بشكل كبير، لمصلحة القوات الحكومية، بعد أن تعرضت لانتكاسات متتالية لمصلحة قوات تنظيم الدولة الإسلامية، وبدرجة أقل فصائل المعارضة المسلحة. فغيّر التدخل الروسي العسكري المباشر المعطيات الأساسية لأي

[1] سلمان راشد العماري، (اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية)، **مجلة البيان**، العدد 348، 5 ماي 2016، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5076، تاريخ الإطلاع: 2018/08/15، على الساعة: 13:51.

مسار سياسي محتمل. واستغلت موسكو ذلك في فرض مسار سياسي مختلف نسبيا عن ذلك المعلّق منذ قبل ثلاثة أعوام، وعُرف باسم 'تفاهمات جنيف'. ورغم أن المسار الجديد لا يقدم الحد الأدنى من متطلبات تسوية سياسية ناجحة وقابلة للاستمرار، فإن المأزق العسكري والسياسي الذي تواجهه المعارضة السورية دفعها إلى قبول الانضمام إلى ذلك المسار. ووجدت المعارضة نفسها مضطرة لرفع سقف التنازلات تدريجيا. وأصبح الحل السياسي المطروح عليها ليس مرحلة انتقالية يتم في بدايتها أو حتى خلالها تغيير نظام الحكم، وإنما مرحلة انتقالية في ظل وجود النظام الحالي وبقيادته. فتؤول طموحات السوريين في التغيير إلى استبدال بعض الشخصيات في مؤسسات الدولة بأخرى، وليس تغيير آليات أو أسس النظام السياسي، أو تحريره من سيطرة النظام القائم[1].

من اللافت أنه في الحالتين السورية والليبية، ركزت العملية التفاوضية على تشكيل حكومة جديدة، تسمى في سوريا حكومة انتقالية، وفي ليبيا حكومة توافق، وفي كلتيهما يبتعد المسار السياسي تدريجيا عن فكرته الأساسية، وهي وقف الصراع المسلح، وتحقيق مطالب الشعب دون مزيد من الدماء. والصورة في اليمن أكثر وضوحا حيث المسار السياسي متعثر، بينما المواجهات المسلحة لم تصل بعد إلى حد إجبار الطرفين أو إحداهما على التعامل بجدية مع تسوية سليمة. هكذا، كل مشاريع التسوية المطروحة بالمنطقة تحمل داخلها أسباب فشلها، لذا تعاني كل منها معضلات متنوعة، وتواجه

[1] سامح راشد، **مرجع سابق**، ص 163.

عثرات متراكبة، تحول ليس فقط دون نجاحها، بل دون انطلاقها أساسا بشكل سليم. فالهدف النهائي من المفاوضات غير المتفق عليه بين الأطراف، بل ليس واضحا أساسا وكل ما يتلو ذلك من مراحل وإجراءات يظل محل خلاف بالضرورة[1].

التسويات الحقيقية الصالحة للبقاء لها شروط، أولها أن تجسد موازين القوة على الأرض، مما يعني بدوره أن تكون تلك الموازين دافعة نحو اقتناع الأطراف بضرورة التسوية، أو على الأقل بعدم ممانعتها، وأنها الخيار الأفضل لها. الشرط الثاني أن لا تتعارض التسوية مع أهداف ومصالح الدول القادرة على منعها، أو إفشالها، ليس فقط آنيا، وإنما أيضا مستقبلا، ولو إلى مدى زمني محدد. قبل كل ذلك، هناك المتطلب الأساسي لنجاح أي تحرك، سواء كان سياسيا أو عسكريا، وهو أن يكون هدفه الحقيقي تحقيق الاستقرار، وتوفير بيئة آمنة للشعوب التي صارت، بفعل انتهاكات الداخل وتدخلات الخارج، لا تطمع في أكثر من الاحتفاظ بحق البقاء[2].

4. النموذج الحراك العراقي:

يوضح هذا النموذج فكرة تفكك المجتمعات عن طريق الاحتجاجات التي شهدتها العراق في خضم ثورات الحراك العربي للمطالبة بتقديم خدمات أفضل، إصلاح نظام الحكم، والقضاء على الفساد. فعلا إن الإشكالية الكبرى كانت في بزوغ تنظيم الدولة

[1] سامح راشد، **مرجع سابق**، ص 163.

[2] **المرجع نفسه** .

الإسلامية في الداخل العراقي إثر وجود فراغات أمنية هائلة ومناطق خارج سيطرة الدولة بالإضافة إلى السياسات الطائفية التي تبناها نظام "**المالكي**"[1]، مما أدى إلى ردة فعل عدائية في الوسط السني، وقناعة لأن هذه القوى الشيعية تستهدف السنة، عززها سلوك هذه القوى عندما وصلت إلى الحكم، وتُرجم انهيار الثقة إلى تمدد للجماعات الجهادية، وحروب أهلية، وفشل للنظام السياسي. ولم تتوقف المسألة العرقية السنية – الشيعية عند التدخل الأمريكي فقد عزز النفوذ الإيراني المتعاظم في العراق، وتدخل إيران في مواجهة تنظيم الدولة الإسلامية من فقدان الثقة بين المكونات العراقية، وتصاعد الحالة الطائفية، وطالما بقيت التدخلات الإيرانية والأمريكية، فسيظل المجتمع العراقي يعاني التفكك، وخاصة أن بوادر التقسيم بفعل التدخل الخارجي تلوح في الأفق[2].

5. النموذج الحراك البحريني:

لقد أحدث الجمود السياسي الذي أعقب انتفاضة 2011 بالبحرين توترات أبعد بكثير من مملكة الجزر هذه، فأسهم في سياسة طائفية متزايدة في المنطقة الأوسع. ومع غياب أي عملية جدية من الإصلاح السياسي، يزداد تفتت الوضع بالبحرين ويتصاعد العنف تدريجيا– مما هدد بإشعال صراع طائفي قد تنزلق فيه جهات إقليمية أخرى في منطقة محور استراتيجي، مالي وعسكري، ولكونها بلدا تعصف به التوترات الطائفية من

[1] محمد بسيوني، (إشكاليات الربيع العربي ومستقبله)، "**مجلة السياسة الدولية**"، المجلد 52، (جانفي 2017)، القاهرة، ص 105-192.

[2] بدر الإبراهيم، **مرجع سابق**، ص 95.

خارجه، أصبحت البحرين مصدرة لها. فمنذ فبراير 2011، ازدادت التوترات والشكوك بين السنة والشيعة في السعودية، الكويت والإمارات. وتقدم الحالة تحذيرا صارخا عن المشاكل التي يمكن اندلاعها في دول الخليج إن لم تتحسن إدارة الانتقال إلى اقتصاد بعد ريعي. إذ أن لمشاكل البحرين الطائفية انعكاس جزئي عن تركز ثورة الدول المحدودة في أيدي قلة (من السنة غالبا)[1].

لقد أعادت انتفاضة 2011، رسم الخريطة السياسية للبحرين ونقلت العلاقات بين الحكومة والأسرة الحاكمة والمعارضة التقليدية والتجمعات السياسية الصاعدة حديثا. إذا فاجأ كافة المجموعات حجم احتجاجات 2011، ولذا افتقرت إلى استراتيجيات استجابة طويلة الأمد، فلا تسيطر حاليا على الوضع أي مجموعة واحدة، ولا يرجح حل الوضع باتفاق بين قلة فقط من الشخصيات السياسية الراسخة. فمنذ صدور تقرير اللجنة المعينة ملكيا في نوفمبر 2011، تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق (تقرير بسيوني)، اتخذت الحكومة بعض الخطوات لعلاج انتهاكات حقوق الإنسان ولإنشاء آليات إشراف جديدة على أجهزة الأمن، لكن أثر تلك الآليات الكامنة الأهمية – في نظام سياسي لا تهيمن عليه مؤسسات مستقلة بل أفراد الأسرة الحاكمة – سيعتمد على الإرادة السياسية، صبت الإصلاحات والمساءلة في المصلحة الوطنية وساعدت على تعزيز سيادة القانون وتحسين النظام العام المدعو إليهما من قبل مؤيدي الحكومة. أما غيابها فيعكس المصالح

[1] جين كننمنت، البحرين: **ما وراء الجمود**، المعهد الملكي للشؤون الدولية، مطبعة تشاتام هاوس، لندن، يونيو 2012، ص 6.

الضيقة لقلة من أفراد الأسرة المالكة كانت في مركز صنع القرار منذ منتصف عام 2010. وما تزال سلطة الأسرة الحاكمة ثابتة بأيدي من ترأس الحملة في عام 2011، ولهؤلاء حوافز قليلة على تطوير آليات فعالة للمساءلة والعدالة، حيث يمكن أن تهدد مواقعهم ذاتها[1].

إنّ مشاكل البحرين لا يمكن حلها بالاعتماد على الدعم الخارجي بل بالإرادة السياسية لتسوية الإصلاح وتقاسم السلطة في إحدى أقدم الدول القائمة في العالم العربي. وما زال المجال مفتوحا لإيجاد أرضية مشتركة بين مختلف عناصر المجتمع البحريني من أجل دعم ملكية دستورية تستند إلى مواطنة متساوية وعقد اجتماعي منشط. وبالمقابل فإن الخيرات المستندة إلى تقاسم السلطة بين الطوائف أو الاقتراحات حسنة النية عن إمكانية إصلاح القضايا بتعيين عدد إضافي قليل من الشيعة في مناصب السلطة فيحتمل أن تكون عكسية النتائج – حيث ترسخ أهمية الانتماء الطائفي وتصور الجماعات الدينية كمتنافسين على السلطة وتعجز عن الاستجابة لمطالب الإصلاح المؤسسي الحقيقية، لن يتحقق في أي وقت قريب توافق سياسي بالبحرين. لكن ذلك يجعل الحاجة أكثر إلحاحا إلى بدء عملية تفاوض وإصلاح سياسي من أجل تمهيد الطريق لحل الصراع السياسي بعيدا عن العنف. فالتفتت السياسي الراهن يولد الغموض ويضعف قدرة القادة على

[1] جين كننمنت، **مرجع سابق**، ص 6.

التفاوض. لكنه كذلك يثير احتمال ظهور تحالفات مصالح مفاجئة في المفاوضات التي تعالج قضايا معينة بدلا من التركيز على سياسة الهوية.[1]

مما سبق، تعاظمت التحديات التي واجهت العالم العربي في ظل تداعيات وتطورات الحراك العربي، حيث سقطت أنظمة تحت وقع الثورات الشعبية في عدة دول رئيسية كان من المأمول أن تنطلق المنطقة إلى آفاق أكثر رحابة من الديمقراطية والاستقرار، لكن ميادين الثورات تحولت إلى ساحات للخلاف، التناحر، القتال على السلطة ومحاولات الاستئثار بها، وبالتالي شهدت المنطقة حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، تراجعت فيها قدرات الدولة على ممارسة سيطرتها ونفوذها، فشهدنا حالة 'الدولة الرخوة' التي شكلت بيئة مواتية لتنامي الجماعات الإرهابية، مستغلة الفراغ السياسي والأمني الناشئ في تلك الدول، وارتبط ذلك بحالة غير مسبوقة من تدخل دول الجوار الإقليمي، لاسيما إيران وتركيا فضلا عن الكيان الصهيوني الذي يراقب الأحداث عن كثب، ويسعى لضمان أمنه المطلق، واستمرار احتلاله للأراضي العربية ورفضه استئناف مفاوضات التسوية مع الفلسطينيين، في ظل حالة من الانشغال العربي بالتطورات الداخلية، واشتباك أطرافه في صراعات إقليمية أخرى.

[1] جين كننمت، مرجع السابق، ص6.

المطلب الثالث: حراك أمازيغ الجزائر في ظل التغيرات الدولية

1.المؤثرات الدولية على امازيغ المنطقة المغاربية.

شهدت القارّة الأفريقية منذ الاستقلال طرح قضية 'التعددية الإثنية وإدارة التنوع والاختلاف' كما أثيرت إشكالية البحث عن الصيغ الملائمة لنظم الحكم في الدول الأفريقية خلال مرحلة ما بعد الاستعمار، وتحديد العلاقة بين مختلف الجماعات الإثنية وبعضها البعض وبينها وبين النظام السياسي[1].

تطرح الجماعات الإثنية والعرقية والدينية مطالب خاصة بأبنائها تتعلق بالنظام السياسي الذي تعيش في ظله والمجتمع الذي تنتمي إليه، ومن هذه المطالب تأكيد هويتها واحترامها؛ بتمثيلها في النظام السياسي أو منحها وضعا خاصا في البلاد. وكلما تباينت قيم الجماعة الإثنية وهويتها وتمثيلها في المجتمع، كلما ازدادت نزعتها إلى التمرد والانفصال. وعادة ما تكون اللغة والدين والعادات والتقاليد أكثر الموضوعات حضورا في المطالب الإثنية والعرقية، وقد تمتد إلى النشيد الوطني للدولة وأسماء المدن والرموز المختلفة في الدولة.

تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي إحدى أدوات الهيمنة والسيادة، والمطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد، يعني مطالبة باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة

[1] صدفة محمد محمود، **إدارة التنوع والاختلاف: تجربة جنوب إفريقيا في التعايش السلمي خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2015، ص 101.

بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، وقد تكون المطالب بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية إذا كانت الجماعة الإثنية أقلية. ومن أمثلة المطالب اللغوية مطالب الأمازيغ في الجزائر بتدريس لغتهم في الجامعات واعتبارها لغة رسمية ثانية، ورفض التعريب في جنوب السودان، والاعتراف باللغات الأفريقية في جنوب إفريقيا بعد انتهاء الحقبة العنصرية[1].

إن إعداد ثقافة سياسية تشجع التعددية والتنوع الفكري مهمة موجَبة يكشف لنا متابعة تجارب الدول في إدارة التنوع والاختلاف، عن تنوع استراتيجيات إدارة التعددية ومؤسساتها وسياساتها، وهنا يمكن التمييز بين الاستراتيجيات السلمية لإدارة التعددية، والاستراتيجيات القسرية التي تستهدف إزالة التعددية أو إخفائها[2].

ولا يمكن لثقافة التنوع أن تتطور إلا إذا وفقت الديمقراطية مابين قاعدة الأغلبية وحقوق الأفراد المنتمين إلى الأقليات لذلك وجب إيجاد توارن يضمن تعاملا ملائما يمنع أي تعسف من موقع الهيمنة[3].

هذا الاختلاف والتنوع والتعدد في الفكر والثقافة جاء لحكمة ربانية بالغة الدلالة، لأن هذا التنوع والتعدد في الثقافة والميول والاتجاهات يعد دافعا للتنافس والتدافع والاستباق؛ انتصارا من كل فريق لما به يتميزون، وما فيه يختلفون عن الآخرين، ولو لم تكن هذه التعددية وهذا التنوع والاختلاف لما كانت حوافز الاستباق ودواعي التدافع

[1] محمد مهدي عاشور، **التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://www.aranthropos.com/?p=1372 تاريخ الاطلاع : 2019/11/15،على الساعة 13:47.

[2] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**، ص 198.

[3] مجلس أوروبا، **مرجع سابق**، ص 28.

وأسباب التنافس بين الأفراد والأمم والأفكار والفلسفات والحضارات، ولكانت الحياة سكونا آسنا، ومواتا لا حيوية فيها، ولما استطاع الإنسان تحقيق مقاصد الأمانة التي حملها بالاستخلاف لاستعمار الأرض وعمران هذا الوجود؛ فالإيمان بالتنوع والتميز والاختلاف هو الحافز على الإبداع والتدافع في ميادين التقدم والعمران والارتقاء، بينما الاعتقاد بوحدة النموذج الفكري الحضاري هو باب التقليد والتشبه، ومن ثم السكون، وذبول ملكات الإبداع[1].

2. مؤثرات الاحداث العربية 2011، على امازيغ الجزائر.

أعادت أحداث 2011، الاهتمام بالتباينات الاجتماعية في المجتمعات العربية، والتي قد تمثل خطرا على بقاء الدولة العربية المتعارف عليها منذ الاستقلال، فقد اعترى الضعف سلطة الحكومات المركزية، وحظيت بعض الجماعات بدعم دولي وإقليمي، واستخدمت بعض القوى ذات التوجهات الإسلامية خطابا سياسيا يتجاوز حدود الدولة القومية القائمة مما أثار الريبة لدى المواطنين المنتمين للأقليات الدينية، أو الطائفية، أو العرقية، أو اللغوية.

مثّل المواطنون الأمازيغ مكونا رئيسيا منذ استقلال الجزائر مطلع ستينيات القرن العشرين، وظل الاعتراف بالحقوق القومية للأمازيغ، لاسيما الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة وطنية أو رسمية، إلى جانب اللغة العربية، مطلبا أساسيا ودائما للجمعيات وللأحزاب

[1] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**، ص 200.

المعبرة للمواطنين الأمازيغ، التي اقتصرت مطالبهم الاجتماعية الأمازيغية على الحقوق الثقافية واللغوية، في إطار الدولة المركزية، وقد أتاحت لهم التعددية الحزبية المطبقة في الجزائر منذ التسعينيات تكوين أحزاب سياسية تخوض الانتخابات الرئاسية، البرلمانية والمحلية ويتم تمثيلها في مؤسسات النظام السياسي بما في ذلك المناصب الوزارية[1].

في هذا الإطار تُعتبر المسألة الأمازيغية الجزائرية واحدة من بين المسائل التي أصبح لها صدى سياسي وصحفي منذ ربيع سنة 2001، وصولا إلى ما يسمى بالحراك العربي، أواخر سنة 2010 بداية سنة2011[2]، مما مثّل فرصة لها للارتفاع بالأصوات المنادية بالحقوق الأمازيغية، ولنجاعة دواء احتواء هذه الأصوات عمل على إرساء هوية سياسية تكون انعكاسا للهوية الثقافية الحقيقية حفاظا على الوحدة الجزائرية[3]، فالتنوع له آثار على الديمقراطية، فإذا أخذنا بعين الإعتبار الواقع الذي يثبت تقريبا استحالة وجود أمة نقية بدون تنوعات ثقافية أو عرقية[4].

تأسيسا على ذلك، عاشت الحركة الأمازيغية ربيعها منذ سنة2001، واستطاعت أن تتحصل على كثير من مطالبها المشروعة التي تُعبر عن أصالتها وانتمائها الجزائري،

---

[1] محمد صفي الدين خربوش، (الدولة القومية والنزعات الانفصالية في المنطقة العربية)، "**الديمقراطية**"، العدد: 69، (جانفي 2018)، ص ص 59-60.

[2] فضيلة شبابحة، **مرجع سابق**، ص 138.

[3] عبد الجليل معالي، **مرجع سابق**، ص 12.

[4] Ayman boughanm, **Printemps Arabe Peuples et Etats**, **Edition Karem Sharif**, **2013**, PP 93-100.

كدولة ذات أصول بربرية عرّبها الإسلام. فالمسألة الأمازيغية الجزائرية كباقي الكائنات السياسيّة الأخرى، بنسقها الداخلي والخارجي ظهرت فيها محاولات التوظيف السُلطوي على المستوى الوطني، المحلي والدّولي، حيث قامت أطراف أجنبية بتوظيفها، بما يساهم في خَلق أقلية تبحث عن انفصال وهي المحاولة التي باءت بالفشل وفسحت المجال أمام المسألة الأمازيغية لتُعبر على تأكيد انتماءها الحضاري الثقافي في إطار التعدّد والتنوع، في ظل الوحدة الوطنية.

إزاء هذه المعطيات الآنفة الذكر، يبدو من الصعوبة بمكان التكهنَّ بمآلات الصراع القائم ومجرياته، كون هذه الحروب الجارية مذ سنوات في ليبيا، العراق واليمن يبدو أنها صُممّت خصيصاً ضد ثورات الربيع العربي والشعوب العربية، التي تطّلعت للحرية والمشاركة السياسية والوحدة، تختلف فقط في التفاصيل والخلاصة واحدة، مؤداها التخيير بين التفكيك أو الحروب الأهلية والطائفية.

ثمة ما يستدعي التفكير جديا في: لماذا كل هذا الحديث المتنامي عن أنّ ما يجري في العالم العربي منذ 2010 من ثورات أيا كان تسميتها، سيستدعي حتما تفتيتا للحدود الجغرافيا كما الدول المركزية التي تحمي هذه الحدود لمصلحة دويلات عرقية أو دينية؟

بناءً على ذلك، تسهم المسألة الأمازيغية في دعم التنوع الثقافي الحضاري في الجزائر، ولا تشكل تهديدا للوحدة الوطنية وبالتالي فهي تُكوِن إلى جانب الحركات الأخرى تنوّعا بتفاوت في إطار التكامل والوحدة الوطنية.

إنّ دراسة النماذج المختلفة من تجارب العالم العربي والمسألة الأمازيغية الجزائرية، تقدم لنا ما يعزز الأمل بإمكان بناء مجتمع جزائري أفضل، شريطة الاستفادة من دروس هذه النماذج، بما يتلائم وخصوصية المسألة الأمازيغية. إذ لا يمكن لأمة منقسمة على نفسها ولا تملك مشروعا واحدا لنهضتها، أن تربح معارك قضاياها أو تحمل لشعوبها آملا لمستقبل أفضل.

المبحث الثاني: مشاريع واستراتيجيات القيادة السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية.

مما لا شك فيه، أن التعدد بمعنى –التعدد والاختلاف– ظاهرة لا تمثل مشكلة في حد ذاتها، ولكن تظهر المشكلة حينما يؤدي ذلك التنوع والاختلاف إلى آثار سلبية تهدد أمن المجتمع واستقراره. كما أن أغلب مناطق العالم عرفت منذ القدم ظاهرة التنوع والاختلاف في صور متعددة إثنية، عرقية، دينية، ثقافية واقتصادية، إلا أن هذه الظاهرة اتخذت أبعادا جديدة في ظل التطورات الداخلية، الإقليمية والدولية التي طرأت في الآونة الأخيرة، وتحديدا منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين، حيث أصبح حديث الوحدة من خلال التنوع هو الخطاب السياسي السائد بعد أن كان خطاب الوحدة من خلال الصهر

والاندماج هو السائد في كثير من دول العالم النامي، وبصفة خاصة الدول حديثة العهد بالاستقلال[1].

ومما بينته تجارب الدول في سياستها وتنوع استراتيجياتها في إدارة التنوع والاختلاف، يمكننا من الحديث عن المشاريع والاستراتيجيات التي تبنتها القيادة السياسية الجزائرية استجابة لمطالب الأمازيغ بتنوعاتها. وفي خضم التحولات العالمية والتحولات الداخلية التي بدأت تكتسح الوعي الأمازيغي، لم تكن الدولة الجزائرية بمنأى عنه، وتجنبا للوقوع في أي مزايدة أو مناقصة تاريخية لرد الاعتبار للمسألة الأمازيغية الجزائرية، عمل "**عبد العزيز بوتفليقة**" عندما تولى الحكم بالجزائر سنة 1999، على مجابهة المسألة الأمازيغية نتيجة الترسبات التي مرت بها المسألة قبل الاستقلال وبعده داخل أجهزة الدولة للتفاعل معها، بعد أن انطلقت المسألة الأمازيغية في نزعة ثقافية قبل انعطافها ناحية الطرح السياسي، والتي نهضت على أكتاف الأدبيات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية التي خلفتها المرحلة الاستعمارية. وهو ما يستوجب البحث والتفكير في بناء نظم سياسية تعبّر فعلا عن الإرادة الشعبية وترقى بمستوى الوعي بالحريات والمواطنة والاعتراف بالتنوع الثقافي، محاولة منه احتواء تعدد مكونات هوية الإنسان في الجزائر من أجل وحدة جزائرية.

[1] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**، ص 195.

بناء على مستوى الممارسة جرى إنتاج وخلق مشاريع واستراتيجيات من طرف القيادة السياسية لمعالجة المسألة الأمازيغية، متبنيةً مواقف يراد من خلالها الحفاظ على الوحدة الوطنية الجزائرية، تقوم على أساس التعامل مع واقع التعدد والتنوع الثقافي واللغوي الذي تزخر به الجزائر، والحفاظ على الخصوصية والتمايز. وجاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على البدائل العملية والقانونية المطروحة موضع التطبيق.

المطلب الأول: الآليات العملية للقيادة السياسية.

لا يختلف اثنان في أن المسألة الأمازيغية صارت تشغل حيزا كبيرا، وبمختلف أنساقه الفكرية، السياسية، التربوية، الثقافية، الإعلامية، لاسيما في العقدين الأخيرين وعلى المستويين الداخلي والخارجي، ومن هنا ركّز الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" على الوحدة السياسية والثقافية للدولة الجزائرية، ووضع نظرية متماسكة حول المسألة الأمازيغية، استجابة منه لمطالب الحراك الأمازيغي آنفة الذكر، يسعى من خلال هذه النظرية إلى التكامل الإقليمي للدولة، باعتبارها الأداة الفعّالة والوحيدة القادرة على احتواء التباينات بين مكونات المجتمع الجزائري. وقد تحولت هذه النظرية إلى مشاريع واستراتيجيات قابلة للتطبيق، تساهم وتساعد في الحفاظ على اللحمة الوطنية والقائمة على أساس فكرة الدولة الواحدة. ومن بين هذه المشاريع المنجزة وأخرى مستمرة، سنتطرق إلى جملة منها، ندرجها كالآتي:

1. آلية التحرك الاستباقي:

جاء التحرك الاستباقي للقيادة السياسية الجزائرية حول احتجاجات ومظاهرات الربيع الأمازيغي لسنة 2001، بهدف التكيف معه، واحتوائه ودراسة مضامينه والنظر في أسبابه وظروفه، والإحاطة به وذلك عن طريق:

أ. تنصيب لجنة تقصي الحقائق:

حرصت الحكومة الجزائرية على التواصل مع مجريات الربيع الأمازيغي لسنة 2001، وذلك في أول خطوة لها بإصدار قرار يمنع أي شكل من أشكال الاحتجاج الشعبي في الجزائر، ذلك أن الجماعة الوطنية لا يمكن أن تكون إلا بالعصبية الوطنية، حيث قامت قوات الأمن بمواجهة الاحتجاجات والمظاهرات بصورة عنيفة، وحملة اعتقالات واسعة، وهنا أعلن الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في نهاية أفريل 2001، عن إنشاء 'لجنة مستقلة' لتقصي الحقائق، يرأسها القبائلي المعروف "**محند أسعد**" الذي قام بنشر تقرير اللجنة الأول في جويلية 2001، فقد صرح أحد أعضاء أمانة حزب 'جبهة القوى الاشتراكية' بأن اللجنة قامت بعمل تحقيقات غطت جوانب ما حدث في جميع أنحاء المنطقة، إلا أنها لم تتعرض إلى الأسباب التي أدت إلى تلك الأحداث، وفي المجمل فالتقرير صادق وجاد ومن أهم النقاط التي وردت في التقرير[1]:

[1] عمرو محمد كمال، **مرجع سابق**، ص 89.

- أحداث العنف التي اندلعت في المنطقة بدأت واستمرت نتيجة لانتهاكات رجال الدرك الوطني الجزائري، الذين تجاوزوا سلطاتهم، والأوامر الصادرة إليهم، وخرقوا القوانين، ولم يقدموا أي دليل على أن ما فعلوه كان دفاعا عن النفس.
- سلوك رجال الدرك الوطني الجزائري، لا يمكن تبريره على أنه عمل فردي صادر عن بعض عناصرهم، ذلك أن قائد قوات الدرك فقد السيطرة على رجاله، فكان هذا السلوك وتلك التصرفات نتيجة لتداخل مجموعة الأوامر الصادرة إليهم مع بعضها البعض مما يؤكد أن قطاع 'قوات الدرك الوطني الجزائري' كانت تتم إدارته عن طريق جهات أخرى.

اللجنة قامت بالتحقيقات من خلال تعرضها لمناطق صعبة المسالك، ودخولها في أنفاق مظلمة مما أدهش المراقبين على الرغم من عدم تعرض التقرير لأي اسم من القيادات، أو من رجال الدولة، أو تقديم أي تفسير أو تبرير لتصرفاتهم ودوافعهم، إلا أنه أظهر في نفس الوقت أن الأحداث التي وقعت، وردود أفعال رجال الدرك الوطني كان بتحريض 'جهة ما' تنتمي إلى النظام، وهي النتيجة التي اتفقت مع توجهات الشارع الأمازيغي، وأيدها مراقبين رسميين[1].

[1] عمرو محمد كمال، **مرجع سابق**، ص 90.

ب. آلية الاقتراح والتشاور:

من هنا، دخلت الحكومة الجزائرية من جهة والأحزاب النافذة في المنطقة من جهة أخرى في مفاوضات ومساومات، وهذا التواصل لا يمكن أن يتحقق أو يستمر دون أن يكون للجميع مصلحة مشتركة في ذلك، وهنا برزت تنسيقية العروش التي غدت صاحبة الكلمة في الولايتين. ومع مطلع سنة 2002، كلف رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" رئيس الحكومة "**علي بن فليس**" بفتح حوار مع تنسيقية العروش التي طرحت لائحة مطالب على السلطة سمتها "أرضية القصر"*. حيث تمت صياغتها من قبل فصائل التنسيقية، تضمنت اللائحة خمسة عشر مطلبا الآنف ذكرها (أنظر الفصل الأول). إن تحقيق وحدة الشعب بمختلف شرائحه دون النظر إلى اختلاف منابره وتنوع أصوله لا يمكن أن يتم إلا في وجود مؤسسات وطنية شاملة تعمل على تغذية روح المصلحة المشتركة بوضع معايير لتعزيز ميكانيزمات الوحدة الوطنية.

فبمجرد الإعلان عن الحوار مع السلطة الجزائرية ظهر أول انشقاق في تنسيقية العروش وأصبحوا طرفين:

- ✓ **الطرف الأول:** الذين قادوا حوارا مع السلطة وتزعمهم شاب يدعى "**سليم عليلوش**".
- ✓ **الطرف الثاني:** الذين استمروا في معارضتهم للسلطة وتزعمهم "**بلعيد أبريكا**"، وقد استطاع "**أبريكا**" أن يتجاوز خصومه وأن يبقي على حركة الاحتجاج في المنطقة وهدد

* أرضية القصر: نسبة إلى مدينة القصر بالقبائل الصغرى بولاية تيزي وزو، الجزائر.

السلطة بالتصعيد إن هي اعتمدت اتفاقها مع جماعة "**عليلوش**". ولما جاءت انتخابات يونيو 2002 البرلمانية قاطعت تنسيقية العروش هذه الانتخابات ومنعت التصويت في الكثير من البلديات بالولايتين بجاية وتيزي وزو[1].

ومن هنا، لا يمكن تحقيق نجاح المسألة كاملة، ما لم يتم توليد أولوية الولاء للدولة على أي ولاء آخر داخل الدولة وذلك بتعزيز الوحدة الوطنية على أساس الانتماء والمواطنة وإعادة الاعتبار السياسي الحقوقي للمجموعة داخل الدولة، وهذا بتوافر كل الظروف والمعطيات المفضية بمشاركة جميع المواطنين في عملية البناء والتطوير ورفع القواسم المشتركة بين أفراد المجتمع الواحد وتحقيق الحياة المشتركة في العمل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي[2].

من جانب آخر، كلّف الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" رئيس الحكومة "**أحمد أويحيى**" بملف العروش، وكان لزاما على "**أويحيى**" ابن منطقة القبائل أن يجد حلاً للأزمة التي تهدد مصداقية الانتخابات الرئاسية ورغبة "**عبد العزيز بوتفليقة**" في الحصول على عهدة ثانية. ولأن روابط الوحدة ليست قائمة، فإن المجتمع المجزأ لا يعبر عن إرادة واحدة

[1] خولة طالب الإبراهيمي، **(المسألة اللغوية عند الجزائريين: التعددية لا تلغي الوحدة الوطنية)**، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://www.djazairess.com/elmassa/21525، تاريخ الاطلاع: 06.08.2017، على الساعة: 11:53 د.

[2] الشاعر وهيب، **الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والإستحقاقت المستقبلية**، مركز لدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص47-48.

بفعل الانقسام الذي يتحدد بوجود كيانات سياسية مستقلة وهذه الكيانات يمكن لها أن تتحد وتشكل دولة واحدة أو أنها تتفاعل مع بيئات خارجية يكون لها تأثيرها في تمزق وتحول إلى دويلات متعددة[1].

في ضوء ما تقدم، استطاع "**أويحيى**" أن يُدخل الجناح المتشدد في العروش بزعامة "**بلعيد أبريكا**" إلى قصر الحكومة للتفاوض حول تطبيق لائحة المطالب التي تضمنتها لائحة أرضية القصر وبعد جولات طويلة من الحوار والمشاورات توقف التفاوض عند الاستجابة إلى جعل اللغة الأمازيغية لغة رسمية، إضافة إلى ذلك أعطى رئيس الحكومة موافقته المبدئية لحل المجالس المنتخبة في المنطقة لأن تنظيم العروش يعتبره غير شرعي. ومن المهم أن نشير هنا أنّ ثقافة الحوار الوطني تسهم في عملية تنمية الوحدة الوطنية، وذلك عن طريق مؤسسات الدولة التي تؤطر نشاط مختلف الجماعات الوطنية.

2. آلية الحوار والتشاور في صنع القرار:

شكّل منهج الحوار مع الحكومة الآلية الأبرز التي لعبت دورا أكثر تأثيرا في صنع القرارات وفقا للتطورات الحاصلة في ظل الحراك الأمازيغي لسنة 2001، وبالتالي تعتبر هذه الآلية ضرورية والتي جاءت بـ:

[1] محمد محفوظ الإصلاح، **السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطننا للعيش المشترك**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004، ص53.

لقد تضمن التعديل الوزاري الذي عقب أحداث 2001 من الناحية العملية متابعة ومعالجة المسألة الأمازيغية ممارسة حقيقية، وذلك من خلال التوافق التام بين الوحدة الثقافية والوحدة السياسية، وتماشيا مع متطلبات الحراك الأمازيغي، ومن هنا تعتبر الدولة متحد سياسي، فيه إجماع عارم من قبل الشعب على شرعية النظام السياسي. وفي كل دولة يشترك المواطنون وقادتهم في رؤية المصلحة العامة للمجتمع والتقاليد والمبادئ التي يبنى عليها المتحد السياسي لهذه الدول، تكون فيها مؤسسات سياسية قوية ومتكيفة ومتماسكة، بيروقراطيات فاعلة وأحزاب سياسية حسنة التنظيم، ودرجة عالية من المشاركة الشعبية في الشؤون العامة، وأنظمة سارية من الرقابة المدنية على القوات المسلحة، ونشاط شامل للحكومة، وإجراءات معقولة من أجل تنظيم انتقال السلطة وضبط الصراع السياسي[1].

من المؤشرات الدالة على فاعلية القيادة السياسية تجاه المسألة الأمازيغية، أجرى الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**"بعد أسابيع قليلة من أحداث 2001، تعديلا على حكومة "**علي بن فليس**" بعد شهور من تشكيلها، ومما لا شك فيه.

إن خلق روابط وظيفية بين مختلف الجماعات الوطنية إنما يتوقف على دور الدولة في تشكيل وتعزيز الوحدة الوطنية بمشاركة لمختلف الفئات والأقليات عبر عدة أشكال تتحدد في مشاركة الجميع في الحياة السياسية، الاجتماعية والاقتصادية كونهم أفرادا

[1] صمويل هانتغتون، ترجمة: سمية فلو عبود، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ط2**، دار الساقي، بيؤروت، 2015، ص 7.

مواطنين ممثلين لجميع الاتجاهات السائدة بالمجتمع وبالتالي العمل على الاستقرار في الدولة الواحدة هذا الذي من شأنه أن يجعل الدولة تتغلب على الولاءات الطائفية والطبقية والعمل على ازدهار المجتمع تحت راية الوحدة الوطنية[1].

مما سبق، تبين لنا استمرارية المشاريع والاستراتيجيات من طرف القيادة السياسية، حيث أولت رئاسة الحكومة لـ "**أحمد أويحيى**"، أهمية هذا التعديل إلى عدة دلالات ترجع غالبيتها إلى الأجواء السياسية والاقتصادية التي سادت خلال تلك الفترة، والتي كان أهمها ما أشيع عن وجود خلافات حادة بين الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" وقيادات الجيش الوطني الشعبي، مما دفع بعض المحللين إلى إرجاع أحداث منطقة القبائل إلى الصراعات بين الأجنحة المختلفة في الدولة، بالإضافة إلى انسحاب 'التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية' من الائتلاف الحكومي، وسحب وزيرين من أعضائه احتجاجا على الأسلوب الذي تعاملت به الحكومة مع الأحداث. مما صاحب ملف المسألة الأمازيغية عدة تعثرات على مستوى المعالجة خلال هذه الفترة.

من أجل الوصول إلى مبدأ الوحدة الوطنية الجزائرية، وتجسيد مقتضياتها ومتطلباتها في الحياة الثقافية والسياسية لا خيار أمام الجميع إلا الانخراط في مشروع الإصلاح السياسي، الثقافي والاجتماعي أتجاه المسألة الأمازيغية، ووضع حجر الأساس

[1] عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش: **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى الوطنية والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية**، فتح وحماس نموذجا،رسالة الماجستير، جامعة النجاح الوطني نابلس، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2010، ص 48.

في هذا المشروع الإصلاحي الذي استجاب لمطالب الحراك الأمازيغي وتعامله معه على أساس ظروفه التاريخية والراهنة، إعادة الاعتبار لمطالب الحراك الأمازيغي والتعامل معها على أساس ظروفها التاريخية والراهنة، وأن تتعامل معها على أساس عامل ثراء وتنوع وطنيان.

المطلب الثاني: الآليات القانونية للقيادة السياسية.

إن خاصية التنوع اللغوي أمر ضروري في حياة الإنسان، فهي سنة الله تعالى في خلقه، لا يمكن إلغاؤها أو تجاهلها، والملاحظ أن المسألة اللغوية كانت في قلب الإشكالية الأمازيغية وفي كل محطاتها التاريخية، التي طرحت بحدة على جميع الأطراف المتنازعة في الحركة الوطنية سابقا، خاصة بعد تأكيد قيادة حزب جبهة التحرير الوطني أنّ مسلمات الهوية الجزائرية لا يمكن أن تكون خارج نطاق الإسلام واللغة العربية، فقد أفرز تبني قيادة حزب جبهة التحرير الوطني للثنائية الباديسية 'العروبة والإسلام' ردود فعل معارضة وهو ما صعّب وأعاق كثيرا وظيفة الدمج الاجتماعي والثقافي للجزائريين بسبب تمسك الأطراف الرافضة، ويأتي على رأسها أنصار التيار الأمازيغي في ربيعي 1980 و2001.

من هنا جاءت تفاعلات القيادة السياسية الجزائرية بعد سنة 1999، بتشريعات قانونية ضمنها دستوري 2002 و2016.

1.آليات إرساء الوضع القانوني:

تعتبر هذه الآلية القانونية نقطة التحول الرئيسية للمسألة الأمازيغية في تاريخها، وذلك من خلال اعتراف القيادة السياسية الجزائرية باللغة الأمازيغية كلغة وطنية في التعديل الدستوري لسنة 2002، ثم لغة وطنية ولغة وطنية ورسمية في التعديل الدستوري لسنة 2016، باعتبار أن الدستور يُعد القاعدة الأساسية والإلزامية الواجب احترامها، كما يعد عقد سياسي بين الجماعات المتعددة المكونة للدولة، إضافة إلى آلية الخطابات الرسمية وغير الرسمية، التي وجهها "**عبد العزيز بوتفليقة**" في مختلف المحطات الوطنية الهامة منذ سنة 1999. حيث جاء في ذلك ترسيم الأمازيغية في ضوء الدستور الجزائري لسنة 2002، وقد جاء الانطلاق في تعديل صياغة دستور 1996 وبالرجوع إليه، عقب نتائج الاستفتاء المتعلق بمشروع تعديل الدستور، المعروض على الشعب الجزائري بتاريخ 17 رجب عام 1417 الموافق 28 نوفمبر سنة 1996، الذي صُوت له الأغلبية بـ'نعم'، خطوة عملاقة لدعم الوحدة الوطنية وثوابت الأمة في إطار النسق الثقافي والحضاري للمجتمع الجزائري؛ وكخطوة سياسية هامة لغلق الباب في وجه المزايدات التي تبنتها بعض الأطراف الأمازيغية والتجمعات السياسية، حيث جاء في مقدمة الديباجة لدستور 1996: **'وكان أوّل نوفمبر 1954 نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكوّنات الأساسية لهوّيّتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية. وتمتدّ جذور نضالها**

اليوم في شتّى الميادين في ماضي أمّتها المجيد"[1]. خطوة كبيرة حققت مسار الاعتراف بالأمازيغية كمكون أساسي من مكونات هوية الشعب الجزائري.

بدأت خطوات وضع الدستور الذي كان يؤمن بها المتغير القيادي بأنها الخطوة الحقيقية التي يمكن للقانون وللدستور في الدولة أن يساهما بشكل أساسي وفعّال في ترسيخ مفاهيم العدالة والمساواة للوصول إلى تحقيق الوحدة الوطنية وصونا لها، عبر سلطة تمارس مهامها في اتجاه حسم المسألة الأمازيغية من طرف القيادة السياسية بين القوى والأحزاب السياسية والأطراف الممثلة لها، دون المساس بالركائز الأساسية للدستور.

حيث، جاء في: دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم 1423 الموافق لـ: 10 أفريل 2002، يتضمن تعديل الدستور:

إن رئيس الجمهورية:

- **بناءً على الدستور، لاسيما المواد 03 و174 و176 منه،**
- **وبأخذ رأي المجلس الدستوري،**
- **وبعد مصادقة البرلمان بغرفتيه،**

يصدر قانون التعديل الدستوري الآتي نصه:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، بتاريخ: الأحد 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر سنة 1996، ص 7.

المادة الأولى: تضاف مادة 03 مكرر، تصاغ كما يأتي:

المادة 03 مكرر: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني.

المادة 02: ينشر قانون التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 محرم 1423 الموافق 10 أبريل 2002. عبد العزيز بوتفليقة[1].

لعل الجديد الذي أتى به هذا التعديل الجزئي لسنة 2002، المعدّل والمتمم لدستور 1996، في ظل القيادة السياسية الجديدة وعلى رأسها "**عبد العزيز بوتفليقة**" لما بعد 1999، الذي أقرّ في المادة 03 مكرر التي نصت على أن :**'تمازيغت'** هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني. قرار إدماج اللغة الأمازيغية في الدستور المعدل، أرسى الخطوط العريضة للدستور الجزائري، ويعد هذا المكسب الدستوري والقانوني، مكسب تعهد به رئيس الجمهورية منذ انتخابه بإعطاء العناية والاهتمام إلى ترقية الأمازيغية لغة وطنية، والاعتراف بمختلف روافد الهوية الوطنية وأصبحت تشكل مصدر إلهام وعمل بالنسبة للمؤسسات المعنية.

[1] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم 1423 الموافق لـ: 10 أفريل 2002.

خطوة هامة غيرت، بل وأعطت منحنا تصاعديا لتطوير اللغة الأمازيغية بمكوناتها ومكنوناتها وأبانت باهتمام لافت، لترقية واحدة من مقومات هويتنا وتعزيز أواصر وحدتنا الوطنية. وردا على هذا القرار، جاء تصريح "**محمد آكلي حدادو**" للقناة التلفزيونية الأولى الجزائرية، أستاذ اللسانيات الأمازيغية بجامعة "**مولود معمري**" بولاية تيزي وزو: '...هذا القرار يأتي لتلبية إرادة الشعب الجزائري...'، أما المعتدلون 'أنصار الحوار مع السلطة' فيرون في قرار "**عبد العزيز بوتفليقة**" خطوة إيجابية، ويعتبرون أن خطابه لبى أهم مطالب لائحة القصر. كما عمد دستور 2002، إلى الاعتراف بالتعدد والتنوع الثقافي واحترام الانتماءات الثقافية والاجتماعية بل والاحتفاء بها واعتبارها عامل وحدة لا عامل فرقة.

2. آلية الخطابات الرسمية وغير الرسمية منذ سنة 1999:

تعتبر الخطابات الرسمية وغير الرسمية آلية من الآليات التي انتهجها "**عبد العزيز بوتفليقة**" منذ سنة 1999، لاحتواء المسألة الأمازيغية، ضمن مساهمته بشكل كبير في إثبات الخصوصية المحلية وإغناء الثقافة الجزائرية التي تتميز بتنوع منقطع النظير على المستوى الطبيعي، التاريخي، التراثي والبشري.

لئن كانت الأمازيغية قد أفلحت قانونيا وسياسيا وإعلاميا في تحقيق الاعتراف الرسمي من حيث أنها لغة قائمة بذاتها وليست تابعة لغيرها، مشكلة بذلك رافدا أساسيا

ومحوريا، وهنا تأتي سلسلة خطابات "**عبد العزيز بوتفليقة**"حول المسألة الأمازيغية لإرساء الوحدة الوطنية:

❖ **جزء من خطاب "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 1999، أثناء حملته الانتخابية الرئاسية الأولى بولاية تيزي وزو:**

'... إذا لم أستطع التكلم بالأمازيغية فهذا تقصير مني، فهذا تقصير مني، لم أجتهد، لم أعمل اللازم، بأن أتذوق لغة الشيخ "محند أومحند"، مع ذلك كان صديقي رحمة الله عليه "مولود معمري"، على أساس أن تقبلوا مني تعريبكم وتقبلون مني كذلك أن أتمزغ، وسنكون عرب أمازيغ عرب أمازيغ، عرب أمازيغ...'.

أُلقي هذا الخطاب بمدينة تيزي وزو في ظل ظروف أمنية صعبة ومتردية التي عاشتها الجزائر آنذاك، الذي سعى من خلاله "**عبد العزيز بوتفليقة**" استمالة أمازيغ المنطقة للمشاركة في الانتخابات التي كانت مقررة في أفريل 1999، وحثهم على التصويت له، حفاظا على الوحدة الوطنية وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، وكان اختياره لهذه الولاية يندرج ضمن ازدياد المطالب الأمازيغية الهوياتية (الثقافية واللغوية)، التي أرادوا من خلالها انتهاز فرصة ضعف السلطة ودفعها إلى الاستجابة لمطالبهم العالقة.

ما يهمنا في هذا الصدد، هو الجانب المتعلق بالبعد اللغوي الأمازيغي الذي يمكن اعتباره عنصرا جديدا في خطابات المتغير القيادي، ولعله يُعد بذلك أهم قيمة مضافة

انطوت عليها، سواءً تعلق الأمر بطبيعة السياق النصي لخطاب "**عبد العزيز بوتفليقة**" أو من حيث تأملنا لتكرار لفظة 'عُربُ أمازيغ'.

من هذا المنطلق، تسعى هذه القراءة الأولية لبعض حيثيات هذا الخطاب أن "**عبد العزيز بوتفليقة**" بدا عازما على إحداث تغييرات تشريعية وإضافات قانونية تمس مطالب المسألة الأمازيغية حاضرا ومستقبلا، حال فوزه في الانتخابات الرئاسية لسنة 1999.

❖ **جزء من خطاب لرئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، بتاريخ 12 مارس 2002 بقصر الأمم بالعاصمة الجزائر:**

'...عندما نتحدث عن اللغة الأمازيغية، إنما نعني هوية الشعب الجزائري قاطبة، والطابع الوطني لمقومات هذه الأمازيغية لا يمكن أن يكون محل أخذ ورد، سواء أتعلق الأمر بالأمازيغية لغة، أم بالأمازيغية ثقافة. وعليه فالإقرار دستوريا باللغة الأمازيغية كلغة وطنية، ليس سوى استكمال لما هو حاصل في الواقع وفي الممارسة المؤسساتية، وعليه فقد اخترت بكل حرية، وعن طواعية، وبكل قناعة، دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، اعتقادا راسخا مني بأن موقفي هذا لا مبتغى من ورائه سوى خدمة الجزائر، والمصلحة العليا للوطن المقدس...'.

إن قراءة هذا النص أو الخطاب يستوجب تفكيك مضامين محتواه، ودراسة الأسباب التي دفعت "**عبد العزيز بوتفليقة**" للتعجيل باتخاذ هذا القرار الذي أقر بدسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية، ونلخصها فيما يلي:

- السبب الرئيسي هو الأزمة التي تعيشها منطقة القبائل منذ أبريل 2001، والتي أجبرت الحكومة على الشروع في حوار مباشر مع تنسيقية العروش القبائلية للتفاوض حول مطالب لائحة القصر وجاء خطاب "**عبد العزيز بوتفليقة**" ليستجيب لأهمها.
- من جهة ثانية فإن إعلانه تنظيم انتخابات تشريعية في 30 ماي 2002، أثار جملة انتقادات في مناطق الربيع الأمازيغي، حيث وعدت تنسيقية العروش بمقاطعتها ما لم يستجب لمطالبها، بل إن أجنحتها المتشددة وعدت باللجوء إلى العنف لفرض مقاطعتها. ويبدو أن "**عبد العزيز بوتفليقة**" يتخوف من أن تكون شرعية نتائج هذه الانتخابات مبتورة في حال مقاطعتها، وإن كان حضور حزبي التجمع الوطني الديمقراطي 'الحزب الحاكم' وحليفه الرئيسي 'حزب جبهة التحرير' 'الحزب الحاكم سابقاً' سيقلل من وطأة المقاطعة. وباستجابته للمطلب الأساسي للمسألة الأمازيغية وذلك بدسترة اللغة الأمازيغية، فإنه يسعى لتفادي أي تطور كهذا. غير أن ذلك أيضا لا يبعد إمكانية المقاطعة، فالعروش القبائلية منقسمة ومختلفة في مواقفها من قرار ترسيم الأمازيغية. ومن هنا فهذا القرار يهدف إلى تهدئة الوضع في المنطقة وضمان مشاركتها في الانتخابات. وبالتالي فإن توقيته لا يخلو من الخلفيات السياسية إضافة إلى الخلفية الانتخابية.
- وهناك أيضا خلفية أساسية تتعلق باستباق الأحداث لتفادي التصعيد بمناسبة الذكرى الأولى لـ "الربيع الأسود" والتي توافق يوم 20 أبريل القادم.

لا يشكل قرار الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" ترسيم الأمازيغية مخالفة للدستور وذلك لسببين:

- أن المادة 174 من الدستور تخول له صلاحية تعديله شرط أن يصادق على ذلك البرلمان بغرفتيه (المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة).

- أن المادة 178 من الدستور تقول إن أي تعديل دستوري يجب ألا يمس بالطبيعة الجمهورية للدولة، والنظام الديمقراطي التعددي، والإسلام دين الدولة، والعربية لغة وطنية ورسمية، والحريات الأساسية للمواطن، ووحدة التراب الوطني.

وعليه ترسيم اللغة الأمازيغية لا يناقض هذه المادة ولا المادة الثالثة من الدستور التي تعتبر أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، فالأمر يتعلق بإضافة وليس بحذف. ويبدو من قراءة الدستور الجزائري المعدَّل عام 1996، أن المشرِّع الجزائري كان يتوقع مثل هذا التطور ولذا أبقى الباب مفتوحاً أمام إضافة لغة أخرى، في حين حصّنه فيما يخص أي تراجع عن اللغة العربية.

حتى يتسنى لـ "**عبد العزيز بوتفليقة**" تمرير قانون التعديل الدستوري لترسيم اللغة الأمازيغية، يتحتم عليه حسب المادة 176 من الدستور الحصول على تزكية ثلاثة أرباع أصوات نواب البرلمان بغرفتيه.

يُعد قرار "**عبد العزيز بوتفليقة**" إقرار الأمازيغية لغة وطنية، نقلة نوعية في تعامل السلطة مع المطلب الأمازيغي. ولأن هوية الشعب الجزائري لا تكتمل إلا بمعطيات جاهزة

ونهائية ولأن المسألة الأماريغية تمس هذه الهوية وبحكم علاقة الإنسان بالآخر فإن التغيير هو الذي يطبعها لا الثبات، ويدخل هذا القرار في سياق تطور سياسي شامل وإن كان الربيع الأمازيغي قد عجّل في اتخاذه.

على أية حال، يعتبر هذا التعديل الجزئي، إضافة تاريخية واستجابة صريحة وواضحة من طرف مؤسسات الدولة لمطالب الحراك الأمازيغي (الثقافية واللغوية) لترسيخ ذاكرتها وتعزيز لغتها الخاصة، لإذابة كل الترسبات التي شهدتها المسألة الأمازيغية قبل وبعد الاستقلال.

❖ **جزء من خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" في الملتقى الوطني لإحياء ذكرى هجومات 20 أوت 1955، بتاريخ: 19 أوت 2005، بولاية سكيكدة:**

'... إنكم تعلمون جميع أني نذرت نفسي، منذ انتخابكم إياي، لتحقيق أربعة أهداف أساسية ألا وهي: فك العزلة عن بلادنا على الساحة الدولية، واستئناف التنمية الاقتصادية والاجتماعية على الأسس الجديدة التي يفرضها عالم القرن الواحد والعشرين، وإعادة بسط سلطة الدولة وهيبتها على سائر التراب الوطني، وتعزيز وحدة الأمة مع احترام ما هي عليه من تنوع'[1].

[1] عبد العزيز بوتفليقة، خطب ورسائل: 18 ماي – 26 نوفمبر 2005، ج2، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، 2005، ص 292.

يأتي خطاب الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" في هذا الصدد، وبعد مرور 03 سنوات من قراره المتمثل في دسترة اللغة الأمازيغية، وتشكل هذه الخطوة تعزيزا هاما للوحدة الوطنية باعتبارها مكونا أساسيا للهوية الوطنية الجزائرية، يأتي "**عبد العزيز بوتفليقة**" ليؤكد على بناء مجتمع متنوع بتعزيز الحريات، وتعدد الثقافات، تكون جميع مكوناته قادرة على التعايش بانسجام وتناغم وعيا منه أن وحدة الأمة لا سبيل لها غير ذلك. فإن الوحدة الوطنية اتخاذ اختياري بين المجموعات التي تدرك أن وحدتها تكسها نموا زائدا وميزات اقتصادية وسياسية تعزز مكانتها[1]. وتستدعي إلى تحقيق التنمية بما يحقق ويعزز كرامة كل الجماعات في الوطن الواحد بالحفاظ على الدولة وإقامة مؤسساتها الدستورية والشعبية يسود فيها القانون و تحفظ فيها الحريات بغية دعم الوحدة الوطنية[2].

من الطبيعي أن مثل هذا التواصل، لا يمكن أن يتحقق، أو يستمر دون أن يكون للجميع مصلحة مشتركة في ذلك. فالوحدة الوطنية لا يمكن أن تقوم على عوامل التشابه والاتفاق، فحسب، أو بها وحدها وإنما يجب أن يكون هنالك نوع من المصالح الاجتماعية الثابتة نسبيا مع مراعاة العوامل الأخرى. أي بمعنى أن لا تبقى مسألة الوحدة مسألة شعار سياسي، وإنما لا بد أن تملأ بالمضامين الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية[3].

---

[1] مجموعة مؤلفين، **مرجع سابق**، ص 92.

[2] شفيق عبد الرزاق السمرائي، **المشرق العربي (العراق _سوريا _لبنان)**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، 1980، ص 90.

[3] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 292.

❖ **جزء من خطاب الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بمناسبة الاستفتاء على "ميثاق السلم والمصالحة الوطنية" بولاية تيزي وزو، وضمّ عدة ولايات تيزي وزو، البويرة وبومرداس، هذا نصه:**

'...إذا أخذتم بعين الاعتبار وأنا آخذ بعين الاعتبار بأن الأغلبية الساحقة لسكان: تيزي وزو البويرة، بومرداس وبجاية، كلهم ينتمون إلى الشعب الجزائري ولا يريدون ولا يرضون بأي حاجة أخرى إلا الجزائر وطنا، ضحوا عليها كثير ضحوا عليها كثير كثير من عهد الرومان وليس من عهد فرنسا من عهد الرمان ضحوا عليها كثير كثير يعرفون قيمة الجزائر وما أدراك ما الجزائر، يعرفون حدودها سطروها بدمائهم، أين يوغرطا وماسينيسا أين يوغرطا وماسينيسا؟ خرجوا من تلمسان أم من تبسة؟ أسماء كلها أمازيغية، أسماء كلها أمازيغية، إذا قلت أن الأمازيغية تجري في عروقنا نحن عرق أمازيغ، نحن عرق أمازيغ الإسلام القبائل دفعت عنه ثمن غالي جدا. من فتح الأندلس؟ من فتح الأندلس؟ إذا لم يكن البربر هم من فتح الأندلس، وليسوا مئات العرب الذين أتوا من شبه الجزيرة العربية، الأندلس فتحت من طرف سكان شمال إفريقيا من جملتهم القبائل، من جملتهم القبائل، من جملتهم القبائل...'.

تبين جدلية وحدة وصراع الأضداد في علم الاجتماع أن من الممكن العيش بشكل مشترك بين طرفي هذه الجدلية[1] القائمة بين القيادة السياسية الجزائرية والأمازيغ. وهذا ما

[1] عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، **مرجع سابق**، ص 43.

أكد عليه "**ابن خلدون**" في شرحه لهذه الجدلية التي تفضي في النهاية إلى ظاهرتي التعاون والتدافع في المجتمعات البشرية، بحيث يكون دور الإنسان في ظاهرة التدافع توظيف وحدة المجتمع وضبطها وتنميتها، لتحقيق قيم الأمن والاستقرار في المجتمع.

وفي هذا الصدد أتى خطاب "**عبد العزيز بوتفليقة**" المشار إليه بمدينة تيزي وزو ليؤكد انتمائية ووحدة الشعب الجزائري للوطن الواحد أمازيغ وعرب، والتعبير في خطابه عن هويته الأصيلة المتمثلة في العرق الأمازيغي، وإبراز مسار الأمازيغ التاريخي النضالي والبطولي من أجل نشر الإسلام حتى الأندلس.

وهنا جدّد "**عبد العزيز بوتفليقة**" دعم الأمازيغ له للاستفتاء على 'ميثاق السلم والمصالحة الوطنية'، باعتباره يمثل وفقا لظروف الجزائر آنذاك رمزا للوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي، محركا لها يخلق دمجا سياسيا يجسد الإرادة العامة التي تذيب وتمتص الولاءات المتناقضة داخل المجتمع الجزائري.

كل هذه المشاعر وأخرى تدفع كليهما لاحترام القانون والخضوع للانضباط الأمني،. وبشكل عام، سترتفع القواسم المشتركة بين أفراد المجتمع الجزائري، لتصبح الوحدة الوطنية هدفا سميا، وتكون الهوية الوطنية اطار مرجعي لهذه الحياة المشتركة في شتى المجالات.

المطلب الثالث: تأثير الآليات العملية والقانونية على المسألة الأمازيغية الجزائرية

إن القدرة على مد نطاق القيادة السياسية الجزائرية، لاستيعاب مطالب المسألة المزيغية في النظام السياسي والتأثير عليها، تقتضي مجموعة من الآليات تتلاءم ومتطلبات هذه المسألة.

ولإدراك متطلبات المسألة الأمازيغية الجزائرية وُجب على النظام الجزائري المتمثل في القيادة السياسية وضع آليات عملية وقانونية، مهدت الطريق أمام إقرار في إدارة جيدة للاعتراف بالتنوع والتعدد اللغوي والثقافي التي تزخر بهما الجزائر.

آليات تفترض أن تكون حلا مقترحا ووليدة أجواء سلمية متفتحة، بعيدة كل البعد عن الأساليب القسرية ضمن أجواء ديمقراطية سليمة تحافظ على النظام العام ووحدة الانتماء الوطني، بمعنى أن يتوافر لدى الجميع قبولا بمبدأ احترام الرأي الآخر، طالما كان هذا الرأي لا يشكل تهديدا أو خرقا للوحدة الوطنية.

بناءً على ذلك، سنحاول في هذا المطلب إبراز مدى تأثير القيادة السياسية على المسألة الأمازيغية الجزائرية وفقا للآليات العملية والقانونية التي انتهجتها الدولة الجزائرية، ثم سنحاول تسليط الضوء على مخرجات العملية السياسية، وهذا يعني أن الأمم أو الشعوب أو الجماعات الوطنية لا تتكون بصورة ثابتة من عوامل متزامنة، بل تنشأ في التاريخ، وكل متغير من المتغيرات يتحرك وفق أفق زمني طويل نسبيا. فالأمم هي على حد بعيد تكوينات تاريخية لها جانب من الاستمرار، ذلك أن الانتقال من جماعات متباينة

على تشكيل جماعة وطنية واحدة، أو أمة واحدة إنما يحتاج إلى تكوين عادة القبول وحس الانتماء مع الزمن[1].

1. استيعاب المسالة الامازيغية سياسيا.

ومن هنا، حاولت الدولة الجزائرية منذ أواخر التسعينات التعامل مع المسألة الأمازيغية من خلال منهج يقوم على احتواء مطالبها عند مستوى يسمح لها باستيعابها. وقد أدركت الأطراف الأمازيغية في لحظات مبكرة من تاريخ انفتاحها على العمل السياسي وطبيعة الحياة السياسية. ذلك أن الفعل السياسي يرتبط بالضرورة باتجاهات التأثير والقوة بكافة أشكالها. وبالتالي فقد جاء تطوير المسألة لاستراتيجياتها وأساليب عملها في مواجهة الدولة، فكانت أحداث الربيع الأمازيغي سنة 2001، الذي وجدت فيه فرصة كبيرة لاستغلالها من خلال المشاركة في أحداث الربيع الأسود وحاولت دمج مطالبها مع المطالب التي قدمتها تنسيقية العروش في هذه الأحداث التي تعتبر من أهم المحطات التي واجهتها الدولة وأثرت على سياستها داخليا وخارجيا بسبب استخدام أطراف المسألة الأمازيغية العديد من وسائل الضغط على النظام السياسي لتحقيق أهدافهم.

في خضم ذلك، تأتي مجموعة من البرامج والخطط انطلقت من خلال مشاريع واستراتيجيات وطنية تعاملت بها الدولة الجزائرية مع المسألة الأمازيغية، كُرّست من بداية

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 246.

خطاب الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" سنة 1999، بمدينة تيزي وزو بالجزائر، وما تلاه من وضع آليات قانونية وعملية ساهمت في حل قضايا المسألة الأمازيغية الجزائرية.

كما بلغت ذروة تلك الإستراتيجية في دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية من طرف القيادة السياسية التي كانت من أبرز مطالب الملف الأمازيغي. وهذا الهدف يتجاوز العمل على إصدار القوانين وإقرار الحقوق إلى مستوى أعمق، وهو وضع إجراءات تنفيذية للتأثير على المسألة الأمازيغية نحو رفع مطالبها والاستجابة لها.

إن روابط الوحدة ليست قائمة ولا ينبغي أن نعتقد أنها قائمة بالفطرة، وإنما علينا خلقها بالعمل الدائب[1]. وعلى هذا الأساس، لجأت الدولة الجزائرية من أجل ذلك إلى احتواء شخصيات ورموز مؤثرة في المسألة الأمازيغية للعمل سويا من أجل الوصول إلى حلول تُرضي الطرفين (القيادة السياسية وأطراف المسألة الأمازيغية).

حيث اعتمدت الدولة في ذلك على عدد من الشخصيات الأمازيغية والاستعانة بخبراتهم في التعامل مع المسألة، من خلال إنشاء لجنة تقصي الحقائق يرأسها القبائلي المعروف "**محند أسعد**" في نهاية أفريل 2001. حيث ترتب عليه واحدة من الإشكاليات التي تواجه المسألة في شقيها الداخلي والخارجي، والمتمثلة في الانشقاق الذي حدث في صفوف الطرف الأمازيغي على إثر المواقف المتباينة حول قضايا حل المسألة.

[1] برهان غليون، (فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية)، **مجلة دراسات عربية**، ع 07، (يونيو 1986) بيروت، ص 25.

إن هذا الاتجاه الذي تبناه المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" إنما كان نابعا بشكل أساسي من مجموعة السمات الشخصية التي تميز بها، ومن حسابات دقيقة وعلمية، ورؤية واقعية لطبيعة الظروف الداخلية والخارجية في ذلك الوقت والتي جعلت الأجواء مهيأة لتبني مشاريع واستراتيجيات تحقق الأهداف المسطرة لاستيعاب مطالب الأمازيغ.

كما ارتبط هذا الاتجاه بفلسفته وقناعته بأن تحقيق الوحدة الوطنية لن يتأتى إلا من هذا الخيار التفاوضي كوسيلة لحل المسألة الأمازيغية التي رأى من خلالها بأن الجزائر وطن يتسع لجميع أبناءه بمختلف مكونات هويته.

كما أن الانقسامات والصراعات الداخلية لدى الأطراف التي تبنت المسألة الأمازيغية (أحزاب سياسية، منظمات، جمعيات ومجتمع مدني)، دخلت جميعها في صراعات على زعامة المسألة، خاصة بعد إقرار الدولة لآليات الحوار والتشاور، إذ أن القضية أصبحت مقسمة بين أطرافها. ما أدى إلى تحكم الدولة في الملف الأمازيغي وزاد من موقفها، لكونها لم تعد تواجه موقفا موحدا، وأصبحت بذلك أكثر خبرة ودراية بحقائق وتفاصيل الملف الأمازيغي، ومن هنا تحركت إيجابيا بإعلانها إعداد خطط ومبادرات لتحسين الأوضاع والعمل على التهدئة، وجعلت القضية تنحصر في إطار المسائل الداخلية ومجرد أزمة من أزمات المجتمع التي يجب معالجتها بالحكمة والصبر.

على أي حال، إن بناء الوحدة الوطنية إنما يعني تطوير قدرة النظام السياسي على ممارسته السيادية على كافة أقاليم الدولة، سواء كانت هذه السيادة قانونية أو فعلية، ذلك لأن إنحسار أو تراجع في هذه القدرة، سوف يحد، لا محالة، من قدرة السلطة السياسية على التدخل في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية والتعليمية وغيرها، مما ينعكس سلبا على استمرار بقاء الجماعة الوطنية داخل كيان دولة واحدة[1].

في سياق ذلك، وتماشيا مع متطلبات الحراك الأمازيغي، يقتضي متابعة ومعالجة المسألة الأمازيغية بفعالية تدخل ضمن آليات الحوار والتشاور في صنع القرار، ورفض بعض الأجنحة لهذه الآلية مثل انسحاب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من الائتلاف الحكومي، وسحب وزيرين من أعضائه على الأسلوب الذي تعاملت به الحكومة مع الأحداث. وهنا نصل إلى عدة تعثرات على مستوى المعالجة خلال هذه الفترة. إلا أن الدولة بقيت مستمرة في تجسيد وتنفيذ مشاريعها واستراتيجياتها من أجل الوصول إلى حلول حول المسألة.

والملاحظ أنه عند مقارنة المضامين والنصوص السابقة الواردة في دستور 2002، والخطابات الرسمية وغير الرسمية، برؤى ومطالب الأمازيغ بشأن مرحلة الاستجابة نجد نوعا من التغذية والمواءمة بين المطالب والقيادة السياسية الفاعلة على الساحة في محاولة لتحقيق أكبر قدر منها.

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 293.

ويندر أن نجد مجتمعا أو دولة بلا تنوع أو تعدد لغوي أو إثني.. .الخ ولا تسليم بالافتراضات التي تذهب أن التعدد ينتج بالضرورة ولاءات متعددة وأن التنوع يفضي حتما إلى الانقسام، عكس من ذلك ومن خلال مشاهدة محسوسة وملموسة فإن التعدد الثقافي والعرقي واللغوي لا يمنع الولاء الموحد ولا يحل دون بناء هوية مشتركة بل الانتماء للثوابت العامة والتمسك بالمشتركات الجامعة يتجذر ويتعمق إذا وضع التنوع والتعدد الثقافي في إطاره السليم، فالتنوع ليس انقطاعا عن الوحدة، كما أن الوحدة ليست توقفا عن التنوع، ومن هنا فإن الوحدة الوطنية كممارسة لا تعني إلغاء التعدد والتنوع ولا تعني الذوبان أو الإدماج وإنما تعني إنجاز الوحدة من خلال التنوع. وهذا ما هو معمول به في كثير من الدول التي جعلت من التعدد والتنوع عامل إيجابي وعنصر محفز في تعزيز التوافق الداخلي[1].

مما لا شك فيه، جاءت استجابة القيادة السياسية هذه المرة بالتمسك بالهدف والإصرار على تحقيقه من خلال سبل سليمة وتحت قيادة مخلصة، جاء الإقرار بالآليات القانونية والدستورية التي أضفت الشرعية على الملف الأمازيغي، من خلال التعديلين للدستور الذين كانا عام 2002 و2016، إضافة إلى جملة الخطابات الرسمية التي تؤكد على انتمائية الشعب الجزائري للعرق الأمازيغي والاعتراف بكل تنوعاته اللسانية واللغوية،

[1] جمال الدين أبو عمار، **الوحدة الوطنية مفاهيم وآليات**، على الموقع الالكتروني: http://onjabaablogsport.com، تاريخ الإطلاع: 09 جويلية 2019 على الساعة 17:30.

حيث لاقت هذه الآليات ترحيبا واسعا لدى الأمازيغ وكذا الممثلين لأطراف المسألة الأمازيغية، واعتبروها مكسبا مهما يعزز الوحدة الوطنية في الجزائر في إطار التنوع والاختلاف.

يمكن أن نشير، وفي ضوء ما تقدم، وبالرغم من الخلافات والتوترات بين أطراف المسألة التي برزت أثناء معالجة المسألة الأمازيغية مع القيادة السياسية الجزائرية حول بعض الموضوعات وليس كلها، إلا أن القيادة السياسية قامت بتلبية العديد من مطالب المسألة وسعت دائما لاستيعابها ثقافيا، سياسيا، واجتماعيا دون فرض مزيد من القيود عليها، وتكيفت في مواجهة التغيرات التي مرت بها المسألة ودون التأثير على هويتها وتوجهاتها.

باعتبار المتغير القيادي رمزا من رموز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي كونه يشكل في رأيهم الأداة الفاعلة في تجاوز الولاءات والانتماءات، فالرمز ذو الدلالة الوطنية أو القومية ينحو عادة إلى "تحقيق التمثال والتجانس بين القيم والمثل العليا، والسلوكيات، والأعمال الجمعية المشتركة: وذلك لكي يعطي لهم انطباعا ملموسا عن الوحدة بين الأفراد والجماعات، وكذلك عن القوة التي تحقق الأمن والطمأنينة لهم[1]".

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 269.

كما يعد المتغير القيادي العامل الحاسم الذي مكنهم من الوصول إلى السلطة والذي جعله منشئا ومحركا للوحدة الوطنية. في إطار الحفاظ على ترابط أوصال الدولة الجزائرية، بالرغم من المحاولات في زرع الفرقة بين أبناء الوطن الواحد الذي أدى إلى خلق تناقضات بين أطراف المسألة وبين أطراف المسألة والسلطة.

هذا المتغير القيادي عمل على خلق نوع من الدمج السياسي، الاجتماعي، الثقافي، امتص وأذاب معظم الاختلافات والتناقضات عن طريق ترك الاتهامات والاتهامات المتبادلة بين الأطراف وتقديم مصلحة الوطن والشعب عن المصلحة الشخصية. فالاختلافات في إطار البيئة السياسية الداخلية حول طريقة حل المسألة الأمازيغية من قبل جميع الأطراف، وهي ليست مانعا لوحدتهم المستقبلية.

2. القدرة على إحداث التوازنات الاجتماعية.

بصفة عامة توضح هذه التجربة أنّه من أجل الوصول إلى الهدف المركزي لتحقيق وجب انتهاج أسلوب سليم واضح، ضمن آليات واستراتيجيات تعمل على تحقيق وحدة وطنية جامعة. يمكن القول: إن تفاعل عوامل البيئتين الداخلية والخارجية قد أسفرا عن اقتناع الأطراف الرئيسة للمسألة الأمازيغية والقيادة السياسية بعدم قدرة أي منهما على تجاهل مطالب غيره من الأطراف، وإدراك كل منهما أن المكاسب المحققة خلال هذه الفترة من الأخذ في اعتبار مطالب الأطراف والتخلي عن صيغة المباراة الصفرية، تفوق التمسك بتلك الصيغة وما تسفر عنه من استمرار الاختلافات والتوترات، وحتى تتوصل

هذه الأطراف إلى تصور جامع حول طبيعة التحول الذي عرفته المسألة الأمازيغية (1999-2016)- ومحتواه وأهدافه، يوجب توصلهم إلى قناعة تجمل وتوحد نقاط الالتقاء فيما بينها.

الفصل الثالث

الفصل الثالث: المسألة الأمازيغية الجزائرية في ظل تجدد المتغيرات الوطنية والدولية

بالنسبة للمسألة الأمازيغية وأنشطتها فإنها تُلاحظ على سلم أولويات القيادة السياسية المتمثلة في متغيرها القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" منذ توليه الحكم بدءً من سنة 1999، عمِل على إبراز قدراته على الإبداع والتكيف في مواجهة التغيرات المستمرة التي مرت بها المسألة ومن ثم؛ فإنه حريص على الاهتمام بها، ويتجلى ذلك في ترجمة المشاريع والاستراتيجيات إلى قرارات وإجراءات عملية عبر إدخال التشريعات اللازمة وإقرار الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، والعمل على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي تعترض مسار المسألة الأمازيغية، ومنها تقديم مقترحات التطوير فيها.

فبالنسبة لمقومات الاستمرارية في مجابهة مطالب المسألة، فإن أبرزها يتمثل في توافر الإرادة السياسية من طرف المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" واستمرت سياسة زيادة رفع مطالب المسألة الأمازيغية من طرف ممثلي الملف الأمازيغي عبر قنوات الحوار والتشاور التي أقرّها صانع القرار، وفي المقابل أدى ذلك إلى مواصلة تحقيق المزيد من المكاسب الدستورية والمؤسساتية للمسألة الأمازيغية الجزائرية بدءً من 2016.

كما استندت الرؤية المستقبلية للمسألة الأمازيغية والوحدة الوطنية في الجزائر إلى سيناريوهين اثنين، استند السيناريو الأول فيها إلى غموض في الرؤية والتراجع العملياتي والضعف المؤسساتي في التفاعل مع المسألة الأمازيغية نتيجة تغيير المتغير القيادي، واستند

السيناريو الثاني في هذه الرؤية إلى مواصلة السير في نفس الطريق والسعي لتطويره وأنه لن يأخذ المتغير القيادي الجديد مسارا آخر.

المبحث الأول: مكاسب وتحديات المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية.

شهد الملف الأمازيغي في الجزائر جملة من التطورات المهمة خلال مساره بدءً من 1999-2015، وحققت جملة من مكاسب خلال هذه الفترة، الأمر الذي يكشف بشكل جلي على تأثير الدولة الجزائرية المتمثلة في متغيرها القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" بدءً منذ توليه الحكم سنة 1999، على المسألة الأمازيغية عبر آليات قانونية وعملية تفاعلا واستجابة لمتطلبات الحراك الأمازيغي. تنوعت وتباينت إدارة هذا الملف عن طريق مشاريع واستراتيجيات أضحت لازمة في إحداث توازنات بين الطموحات، المطالب والأهداف.

وعليه، وبعد سنة 2015، استمر تفاعل القيادة السياسية الجزائرية في تحقيق وتغذية جملة من المكاسب للمسألة الأمازيغية، تنوعت بين المكاسب المؤسساتية، اللغوية والثقافية، تجاوزت كافة مظاهر الخلاف باتجاه احترام الآخر والتعايش معه تحت مظلة الوطن الواحد والهوية الوطنية الواحدة، رافقتها تحديات على المستوى الداخلي تمثلت في تفعيل آليات التعليم اللغوي، والتحدي الألسني للغة الأمازيغية وانتشارها، هذا من جهة.

أما على المستوى الخارجي تمثلت التحديات في توظيف الملف الأمازيغي في الأجندات الأجنبية سعيا منها لتفتيت الوحدة الوطنية الجزائرية من جهة أخرى.

المطلب الأول: مكاسب الملف الأمازيغي في الجزائر.

بالنظر إلى التعمق في دراسة مجمل التفاعلات المستمرة الخاصة بالقيادة السياسية مع الملف الأمازيغي التي ركزت على الأطر الرضائية الجامعة واستبعدت كل ما يثير النفور أو التباعد أو الخلاف، أو شيء يثير التعصب أو يُنمي روح الانعزال أو الانكماش بين أعضاء الجماعة الوطنية[1]، ومن أجل ذلك، حقق الملف الأمازيغي جملة من المكاسب بدءً من سنة 2016، لما لذلك من تأثير مباشر في ترصين دعائم الوحدة الوطنية واستقرارها.

ومن ثمة سنقدم أهم المكاسب المحققة للمسألة الأمازيغية في الجزائر، وندرجها كالآتي:

1. مكسب إضفاء الشرعية على الأمازيغية:

ابتداءً، يعتبر هذا المكسب أهم ما حققته المسألة الأمازيغية بالجزائر في مطلع الألفية الجديدة هو إضفاء الشرعية عليها وجعلها قضية وطنية ككل القضايا الأخرى، إذ كل واحد يتمتع بحق الإسهام في الدفاع عنها أو النضال من أجلها، دون أي ملاحقة أمنية أو متابعة قانونية أو رقابة ثقافية، لكنها كانت دائما – المسألة الأمازيغية – اختلافا في إطار الوحدة وتنوعا داخل الجسد الواحد، حتى عندما كان الاختلاف يصل أحيانا إلى مرحلة الصدامات الفكرية والثقافية، لم يؤثر ذلك أبدا في وحدة المجتمع الجزائري الذي بقى متماسكا رغم الاختلاف، موَحدا رغم التنوع، وهذا ما ناضلت من أجله الحركة الثقافية الأمازيغية من أجل

[1] هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**، د.ط، الدار الأهلية، بيروت، 1980، ص 56.

إقراره، فتسنى للأمازيغية نيل منحة الاعتراف بقضيتها من طرف أعلى سلطة في الدولة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية "**عبد العزيز بوتفليقة**".

2. المكاسب ذات الطابع القانوني:

يتجلى هذا المكسب ذو الطابع القانوني من خلال الاعتراف الرسمي بالمكون الأمازيغي كأحد روافد الهوية الجزائرية، وهو اعتراف صادر من قمة الهرم السياسي الجزائري، التي يمثلها صانع القرار "**عبد العزيز بوتفليقة**"، ففي معرض رسالته التي وجهها إلى البرلمان بمناسبة تصويت البرلمان على التعديل الدستوري، بتاريخ: 07 فيفري 2016، جاء ما يلي: '**... وفي نفس السياق، فإن أحد الانشغالات الملحة التي أفرزتها المشاورات تتعلق باللغة الأمازيغية، التي تمت ترقيتها كلغة وطنية عام 2002، من قبل برلمانكم الموقر، وهي مرشحة بحكم التعديل الدستوري للارتقاء مستقبلا لوضع اللغة الرسمية.**

وبصفتها إرثا عريقا تداولته الأجيال عبر قرون من تاريخ شعبنا، فإن الأمازيغية تستعيد بهذا التعديل مكانتها الطبيعية إلى جانب الإسلام والعروبة، بصفتها هوية وطنية ضمن التراث الذي يتقاسمه مجموع الجزائريات والجزائريين..."[1].

وجاء هذا الاعتراف بعد مصادقة البرلمان الجزائري على التعديل الدستوري لسنة 2016، لرد الاعتبار إلى اللغة الأمازيغية باعتبارها مقوم من مقومات الهوية الجزائرية، وأنه

[1] عبد العزيز بوتفليقة، رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة تصويت البرلمان على تعديل الدستور، الجزائر، 07 فيفري 2016.

الأكثر قدرة على ضمان الوحدة والبناء والتطور في إطار احترام التنوعات الثقافية واللغوية الوطنية دون إقصاء أو تمييز أو تسويف. حيث جاء في نصه:

دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية:

الجريدة الرسمية رقم 76 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996

معدل بـ:

القانون رقم 02-03 المؤرخ في: 10 أفريل 2002، الجريدة الرسمية رقم 25 المؤرخة في 14 أبريل 2002

القانون 08-19 المؤرخ في 15 نوفمبر 2008، الجريدة الرسمية رقم 63 المؤرخة في 16 نوفمبر 2008

القانون رقم 16-01 المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016

إن رئيس الجمهورية

يصدر قانون التعديل الدستوري الآتي نصه:

المادة 04: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية.

تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني.

يُحدث مجمع جزائري للغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب قانون عضوي[1].

إذن، تتحدد أهم العناصر الجديدة التي أضافها دستور 2016، في المادة 04، التي نصت أنّ الأمازيغية هي كذلك **لغة وطنية ورسمية،** وتعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بمختلف تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني. مما لاقى هذا المكسب ترحيبا واسعا لدى الأمازيغ، حيث اعتبر الأمين العام للمحافظة السامية للأمازيغية "**سي الهاشمي عصاد**" هذا الأمر يعد 'مكسبا مهما' يعزز الوحدة الوطنية في الجزائر.

في هذا الإطار نقلت الإذاعة الجزائرية يوم 6 يناير/كانون الثاني 2016، قول "**سي الهاشمي عصاد**": 'إن هذا القرار يُعد عملا منهجيا سيسمح بإحداث تغيير فعّال ومنظم للغتنا تحت إشراف 'أكاديمية اللغة الأمازيغية'، موضحا أن 'من بين الانعكاسات الإيجابية لهذا الترسيم هو أنّ الدولة ستجند إمكانيات أكبر لتدارك التأخير في مجال البحث والتطور والتعليم والنشر'. **'و... إنه يتعين على الخبراء اليوم القيام بهذه المهمة على أفضل وجه، بكل جهد وشغف في إطار الأكاديمية التي أنشئت لذلك، لتجسيد هذا التطور الدستوري التاريخي...'.**

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 14، المؤرخة في 07 مارس 2016، ص 3.

3.المكاسب ذات الطابع المؤسساتي:

أ. المحافظة السامية للأمازيغية:

لا يمكن لأية وحدة وطنية أن تستمر في تماسكها وتلاحمها، من دون وجود مؤسسات وطنية شاملة، ومنتشرة بدرجات كافية على مستوى الرقعة الجغرافية للدولة، وهنا يقول "صادق الأسود": **'بأن الوحدة الوطنية إنما تعني دمج العناصر السكانية المختلفة في وحدة اجتماعية وتنظيمها من ثم في نظام سياسي معين، واحتواءها في هيئات ومؤسسات للدولة'**[1].

تلعب الأحزاب السياسية، المنظمات الوطنية، الجمعيات، النقابات، والمؤسسات إلى جانب النظام السياسي دورا هاما، سواء بطريق مباشر أم غير مباشر، في تضييق الهوة بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وبما يساعد وبقدر كبير في تقوية تلاحم أعضاء الجماعة الوطنية، – من أجل تحقيق ذلك –، ومن بين هذه المؤسسات والأجهزة التي يمكن الإشارة إليها بهذا الصدد نذكر المحافظة السامية للأمازيغية[2]؛ جهاز ينبغي أن يتضمن سمات علمية، موضوعية، إيجابية وعقلانية، وأن يتماشى مع التطور الحاصل للمسألة الأمازيغية، وأن يعمل على تكريس العمل الجاد والتضحية وتدعيم اتجاهات الأفراد لكي يعملوا معا، ويكشف الروابط التي تجمعهم (اللغة والثقافة)، وتطوير الأبنية والمؤسسات الاجتماعية المشتركة (الأكاديمية الجزائرية الخاصة باللغة الأمازيغية).

[1] عبد السلام إبراهيم بغدادي، **مرجع سابق**، ص 292.

[2] انظر في ذلك: الموقع الالكتروني الرسمي للمحافظة السامية للأمازيغية: http://hca-dz.org/tag/.

وإنه بالرجوع إلى ما حققته هذه المؤسسة من مكاسب عبر مسارها التاريخي، نجحت المحافظة السامية للأمازيغية في تحقيق مكتسبات كثيرة، بالاضافة إلى اللغة والثقافة الأمازيغيتين منذ إنشائها سنة 1995، من بينها:

- إدخال الأمازيغية في النظام التعليمي الأساسي والثانوي بمختلف المحافظات الجزائرية.
- فتح فرع لشهادة البكالوريوس في الأمازيغية.
- تكوين مئات الأساتذة الجامعيين.
- تنظيم دورات تدريبية في مواضيع تهم القضية الأمازيغية.
- تخصيص نشرات إخبارية باللغة الأمازيغية في التلفزيون الجزائري.
- استعمال اللغة الأمازيغية في نقاشات بمجلس الأمة (البرلمان الجزائري).[1]
- اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ضمن دستور 2002.
- اعتماد اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية ضمن دستور 2016.
- اعتماد التقويم الأمازيغي الجديد بترسيم 12 ينّاير رأسا للسنة الأمازيغية بدءً من سنة 2017.

[1] الجزيرة، المحافظة السامية للأمازيغية، مقال منشور على الانترنت:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures، تاريخ الإطلاع: 2018/11/21، على الساعة: 13:41د.

ب. المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم تمازيغت:

تم استحداث المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم الأمازيغية في عام 2003، المكلف بتطوير اللغة الأمازيغية وتعليمها ومكلف بانجاز دراسات حولها، ومعالجة المشاكل الإملائية (الحروف اللاتينية أو العربية أو تيفيناغ) عبر المتغيرات المختلفة والكلمات الجديدة بعد أن أصبحت مادة تعليمية ولها قناة تلفزيونية وإذاعية إلى جانب القنوات المحلية، كل هذه الإجراءات للاعتراف وإعادة الاعتبار للأمازيغية كلغة وثقافة وضعت لها هيئة مكلفة بترقيتها.

وهذا ما تضمنه: مرسوم تنفيذي رقم 03-470 مؤرخ في 8 شوال عام 1424 الموافق 2 ديسمبر سنة 2003، يتضمن إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت وتنظيمه وعمله:

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت لتنظيمه وعمله.

المادة 2: المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم تمازيغت مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدعى في صلب النص "المركز".

يوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

المادة 3: يكون مقر المركز في مدينة الجزائر.

المادة 4: يمكن للمركز أن ينشئ فروعا على المستوى الجهوي بناء على قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير المكلف بالتربية الوطنية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الثاني: المهام والصلاحيات

المادة 5: يتولى المركز في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للتربية وباعتباره هيكل وطني للدراسة والبحث مكلف بتطوير اللغة الأمازيغية، المهام الآتية:

– تصوير التدابير التنظيمية والاستراتيجيات النفسية– البيداغوجية لترقية وتطوير اللغة الأمازيغية في كل أطوار النظام التربوي،

– إنجاز كل بحث أو دراسة حول اللغة الأمازيغية في متغيراتها اللسانية وتطوراتها،

– المشاركة في الأبحاث التي تبادر بها الهياكل الوطنية المعنية والمنصبة حول اللغة الأمازيغية بمتغيراتها اللسانية،

– المشاركة في إعداد برامج تكوين المدرسين من قبل المؤسسات المتخصصة للقطاعات المعنية، وتنفيذها.

المادة 6: يتكفل المركز في إطار مهامه على الخصوص بما يأتي:

– إعداد ومتابعة برامج البحث التي تتعلق بالمناهج والوسائل التعليمية الكفيلة بضمان تطوير منسجم لتعليم اللغة الأمازيغية وتقييمها وذلك بالتعاون مع الهيئات والهياكل المعنية.

- إنجاز كل دراسة معجمية من شأنها تسهيل ضبط مبادئ اللغة الأمازيغية وتحديد مستويات التعلم فيها.

- القيام بكل بحث ودراسة ذات طابع علمي تنصب على نظام الرسم الخطي للغة الأمازيغية،.

- المساهمة في إعداد البرامج التعليمية للغة الأمازيغية في مختلف المستويات مع الهيئات المعنية.

المادة 7: يمكن للمركز أن ينظم، في إطار مهامه، كل تظاهرة علمية[1].

ج. المجمع الجزائري للغة الأمازيغية:

يعمل المجمع الجزائري للغة الأمازيغية على جمع الرصيد الوطني للغة الأمازيغية بكل تنوعاتها اللسانية وتوحيد الأمازيغية على كافة مستويات الوصف والتحليل اللساني، وكذا إعداد قاموس مرجعي للغة الأمازيغية، ويكون ذلك عن طريق مجموعة من الأعضاء الذين يتم اختيارهم من بين الباحثين والخبراء والكفاءة الثابتة في ميادين علوم اللغة المتصلة باللغة الأمازيغية والعلوم المجاورة، الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية ولهم مستوى جامعي، وهو ما نصت عليه المادة 12 من القانون العضوي الخاص بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، الآتي بيانه:

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 76، بتاريخ: 15 شوال عام 1424 الموافق 9 ديسمبر سنة 2003، ص 6.

قانون عضوي رقم 18-17 مؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، يتعلق بالمجمع الجزائري للغة الأمازيغية

الفصل الأول: أحكام عامة

المادة الأولى: يحدد هذا القانون العضوي مهام المجمع الجزائري للغة الأمازيغية وتشكيله وتنظيمه وسيره.

المادة 2: يعد المجمع الجزائري للغة الأمازيغية المحدث بموجب المادة 4 من الدستور، هيئة وطنية ذات طابع علمي، ويدعى في صلب النص "المجمع".

يتمتع المجمع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

المادة 3: يوضع المجمع لدى رئيس الجمهورية.

المادة 4: يعد المجمع السلطة المرجعية في المسائل المرتبطة باللغة الأمازيغية.

المادة 5: يحدد مقر المجمع في مدينة الجزائر.

الفصل الثاني: مهام المجمع

المادة 6: قصد تجسيد اللغة الأمازيغية لغة رسمية يكلف المجمع بتوفير الشروط اللازمة لترقيتها.

وبهذه الصفة، يكلف، لا سيما، بما يأتي:

- **جمع المدوّنة اللغوية الوطنية للأمازيغية بمختلف تنوعاتها اللسانية،**
- **إعداد التهيئة اللغوية للأمازيغية على كل مستويات الوصف والتحليل اللغوي،**

- إعداد قوائم للمفردات والمعاجم المتخصصة مع تفضيل توافقها،
- القيام بأشغال البحث في اللغة الأمازيغية والمشاركة في إنجاز البرنامج الوطني للبحث في مجال اختصاصه،
- ضمان دقة تفسير وترجمة المصطلحات والمفاهيم في الميادين المتخصصة،
- إعداد المعجم المرجعي للغة الأمازيغية وإصداره،
- المساهمة في المحافظة على التراث اللامادي للأمازيغية، لا سيما من خلال رقمنته،
- تشجيع كل أنواع البحوث والترجمة في اللغة الأمازيغية قصد الإثراء والحفاظ على التراث المرتبط بالذاكرة الوطنية.
- إصدار نتائج أعمال المجمع في مجلات ونشريات دورية وضمان نشرها.

المادة 7: يمكن المجمع أن يبادر بكل دراسة أو بحث يهدف إلى ترقية اللغة الأمازيغية، ويمكنه الاستعانة بالمؤسسات الوطنية والشخصيات العلمية.

المادة 8: يتلقى المجمع من الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية المعلومات والمعطيات الإحصائية التي تتعلق بمهامه ونشاطاته.

المادة 9: يبدي المجمع رأيه في كل مسألة تندرج ضمن مجال اختصاصه، التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية.

المادة 10: يمكن المجمع إقامة علاقات تبادل مع المجامع والهيئات اللسانية المماثلة الوطنية و/أو الدولية.

ويشارك في أنشطة المجامع والهيئات ذات العلاقة بمهامه[1].

في ضوء ما تقدم، عُيّن على رأس المجمع الجزائري للغة الأمازيغية "**محمد جلاوي**" لمدة 4 سنوات بموجب المرسوم الرئاسي المؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1440 هـ الموافق 23 ديسمبر سنة 2018 م، والصادر في العدد 77 للجريدة الرسمية الصادرة يوم الأحد 15 ربيع الثاني عام 1440 هـ الموافق 23 ديسمبر سنة 2018 م، كما تم بموجب هذا المرسوم الرئاسي تعيين أعضاء المجمع المحدد عددهم بـ 50 عضوا على الأكثر.

على هذا الأساس، حَظيت هذه الأجهزة بالتقنين، التفعيل الدعم والتشجيع على مستوى عموم الدولة وعلى رأسها "**عبد العزيز بوتفليقة**" من أجل خلق حوار مثمر بين مختلف هذه الجماعات والثقافات. ومما لا شك فيه أن دور مثل هذه المنظمات سوف يزداد كلما ضمت أفرادا من جماعات وثقافات مختلفة (العربية، القبائلية، الشنوية، الشاوية، المزابية والتارقية) داخل الدولة الجزائرية، لأن ذلك سوف يساعد على انهيار كثير من الحواجز بين أعضاء الجماعة الوطنية، مما زاد من فرص تحقيق وتثبيت دعائم الوحدة الوطنية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، بتاريخ 25 ذو الحجة عام 1439 هـ الموافق 5 سبتمبر 2018 م، ص 16.

يمكن أن نخلص إلى أن موقف القيادة السياسية للدولة الجزائرية من الحقوق الثقافية واللغوية للأمازيغ قد أسس لنموذج جديد وتأييد معقلن للتعامل مع تحدي التعدد والتنوع الثقافي

4.المكاسب ذات الطابع التعليمي:

تعتبر مكانة اللغة في النظام السياسي، إحدى أدوات الهيمنة والسيادة، والمطالبة بوضع رسمي للغة ما في البلاد، يعني مطالبة باعتراف رسمي بأن الجماعة المتحدثة بتلك اللغة ذات شرعية أكبر، وقد تكون المطالبة بأولوية لغة أو بالتعددية اللغوية[1].

من الجدير بالذكر، تم اعتماد تعليم اللغة الأمازيغية في المدرسة الجزائرية، ولو بشكل أولي وتجريبي، يعد مكسبا رائدا، وهو يشكل الرهان الذي ينبغي أن تراهن عليه اللغة الأمازيغية، لاسيما أن التعليم يعتبر الأداة الناجعة لتعميم أي لغة أو ثقافة أو معرفة.

حيث جاء في نص المادة 34، من القانون رقم 08-04 مؤرخ في 15 محرم عام 1429 الموافق 23 يناير سنة 2008، يتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية في العدد 04 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ما يلي: **'يدرج تعليم اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية من أجل الاستجابة للطلب المعبر عنه عبر التراب الوطني.**

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم'[2].

[1] صدفة محمد محمود، **مرجع سابق**، ص 196.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 04، بتاريخ: 19 محرم عام 1429 الموافق 27 يناير سنة 2008، ص 12.

تنفيذا لرسالة المدرسة الجزائرية في تكوين مواطن مزود بمعالم وطنية المتمثلة في **"تجذير الشعور بالانتماء للشعب الجزائري في نفوس أطفالنا وتنشئتهم على حب الجزائر وروح الاعتزاز بالانتماء إليها، وكذا تعلقهم بالوحدة الوطنية ووحدة التراب الوطني ورموز الأمة**[1]"، هذا ما جاء في البند الثاني من المادة 2، من القانون التوجيهي للتربية الوطنية. على هذا النهج نفسه، مضت بعض المؤسسات التعليمية والأكاديمية التي أولت أهمية قصوى للأمازيغية من خلال إحداث تخصصات علمية وأقسام جامعية تتخصص في دراسة ومختلف قضايا الأمازيغية التعليمية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرجع نفسه**، ص 8.

الجدول رقم ثلاثة (03): يبين انتشار تعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015).[1]

السنة الدراسية	99/00	00/01	01/02	02/03	03/04	04/05	05/06	06/07
عدد التلاميذ	55958	72358	68995	79342	92084	94047	105182	130591
عدد الأساتذة	191	193	217	257	334	387	520	688
السنة الدراسية	07/08	08/09	09/10	10/11	11/12	12/13	13/14	14/15
عدد التلاميذ	139293	162807	193226	213075	200000	234690	247396	251779
عدد الأساتذة	670	909	1148	1330	1427	1654	1790	1902

[1] Actes Colloque National, op. cit., P 09.

منحنى بياني رقم واحد (01): يبين انتشار تعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015)[1]

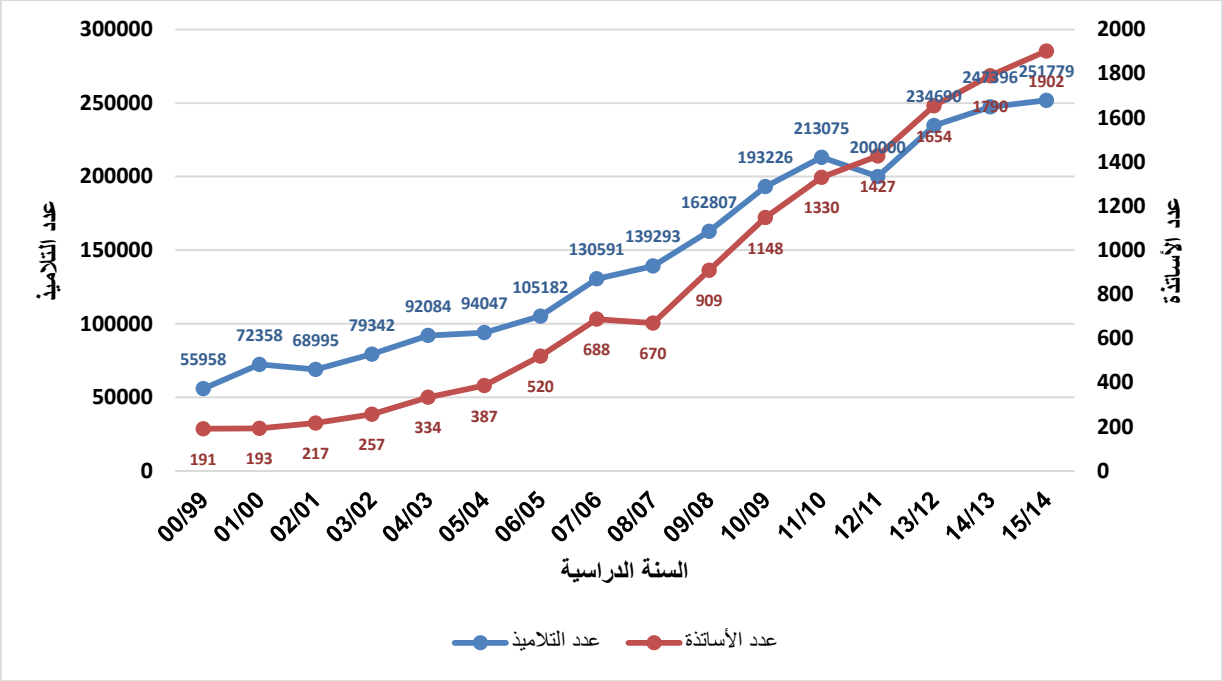

من خلال ما تم عرضه في الجدول رقم ثلاثة (03)، يتضح لنا أنّ انتشار تعليم اللغة الأمازيغية في منحنى تصاعدي، إذا قارنا عدد أساتذة اللغة الأمازيغية وعدد المتمدرسين في 17 ولاية موزعة على القطر الوطني هي كالتالي: (تيزي وزو، بجاية، البويرة، باتنة، سطيف، خنشلة، بومرداس، تمنغست، أم البواقي، برج بوعريريج، الجزائر، البيض، إليزي، تيبازة، وهران، غرداية، بسكرة) بسنوات الدراسة بدءً من سنة 1999 إلى غاية سنة 2015،

[1] Actes Colloque National, op. cit., P 09.

كانت هذه المعطيات قبل الاعتراف بترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية في الدساتير الجزائرية.

جهود تواصلت لأجل ترقية الأمازيغية وتفعيل آليات استعمالها مع مرور السنوات. فكان قرار آخر لرئيس الجمهورية في سياق التعديل الأخير دستور فيفري 2016، وتمكينها من لعب أدوارها الفاعلة كلغة وموروث حضاري، حيث حمل التعديل الدستوري استحداث مجمع جزائري باللغة الأمازيغية يوضع لدى رئيس الجمهورية، وهو ما أمر به رئيس الجمهورية في اجتماع لمجلس الوزراء بتعجيل إعداد قانونه العضوي.

مسار ترسيم اللغة الأمازيغية كرافد من روافد الهوية الوطنية سخرت له الدولة الوسائل اللازمة كلغة وثقافة من خلال إدراجها في قطاع التعليم بمختلف أطواره زيادة على استحداث: 07 جامعات في قطاع التعليم العالي، أكثر من 10 مراكز لتكوين الأساتذة 2757، أستاذ مختص في الأمازيغية، و343725 متمدرس باللغة الأمازيغية.

فخلال سنة 2014، أصبحت تدرس في 11 ولاية، والأرقام تشير إلى ذلك الارتفاع في منسوب تعليم اللغة الأمازيغية من عام إلى آخر، وفي سنة 2017 تدرس في 38 ولاية ضمن ديناميكية لافتة، ندرجها في الجدول رقم أربعة (04) الآتي:

الجدول رقم أربعة (04): يبين معطيات مقارنة بين السنوات: 2015/2014، 2016/2015 و2018/2017، حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم[1].

[1] Actes Colloque National, op. cit., P 10.

السنة الدراسية	2015/2014	2016/2015	2018/2017
عدد التلاميذ	251797	277176	343725
عدد الأساتذة	1902	2107	2757
عدد الولايات	11	23	38

منحنى بياني رقم اثنان (02): يبين معطيات مقارنة بين السنوات: 2015/2014، 2016/2015 و2018/2017، حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم

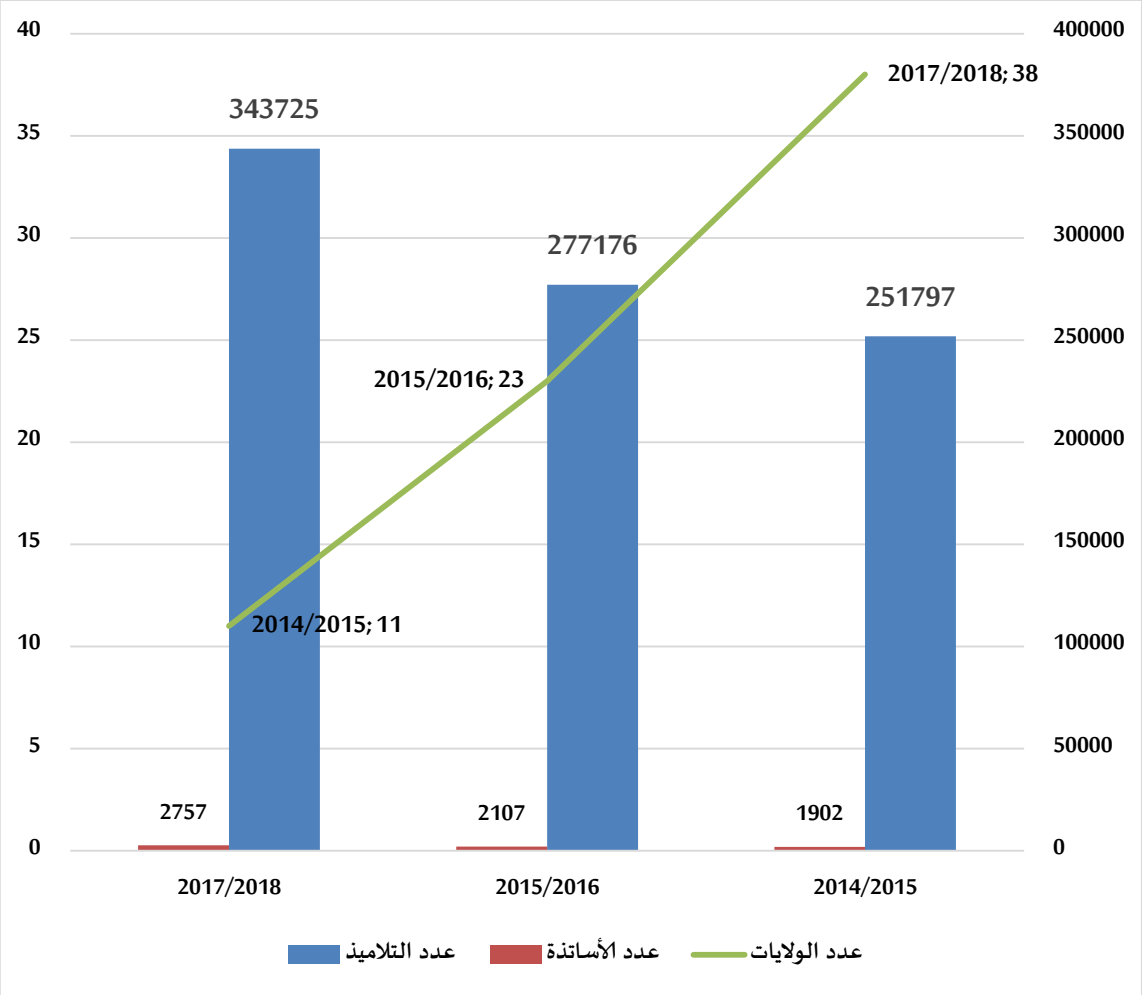

بإيجاز غير مخل، حسب التوجيهات التي أسداها رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" خلال اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم 27 ديسمبر 2017، الذي ذكر فيه الدستور المعدل في مارس 2016، أرسى نهائيا امتلاك الشعب الجزائري برمته للغة الأمازيغية، كلغة وطنية ورسمية، وكعامل تماسك إضافي لوحدته الوطنية، في ذات الوقت الذي كلفت فيه الأمة الدولة بترقيتها وتطويرها، وهذا وفقا لأحكام الدستور، واتساقا مع ما تقدم، ساعد في ازدياد بناء الدولة إجراءات تهدف إلى تعزيز الوحدة والاستقرار الوطنيين.

5. المكاسب ذات الطابع الإعلامي:

يعتبر الإعلام الأمازيغي بمختلف لهجاته أداة في تواصله مع الجمهور، مما يقتضي منه أن يطور هذه الأداة ويؤهلها لتحقيق التفاعل المنشود والتجاوب الكافي مع المرسل إليه، من خلال إدراجها في مختلف المجالات كالإعلام السمعي والسمعي البصري باللغة الأمازيغية.

ويعتبر ظهور مجموعة المنابر والوسائط الإعلامية والصحافية في الفترة الأخيرة، مكسبا عظيما للأمازيغية؛ لغة، ثقافة وتاريخا، مما سوف يرقى إلى رحاب المهنية والتنظيم، وهذا ما بدأ يتحقق على أرض الواقع بشكل تدريجي من خلال الحركة الإعلامية الأمازيغية الناشئة في الجزائر، التي تتجلى على أكثر من مستوى، كالفضائي، الرقمي، الإعلاني، الصحافي، الثقافي، السينمائي وغير ذلك.

أ. القناة الجزائرية الرابعة:

تعد هذه القناة الناطقة باللغة الأمازيغية قناة وطنية عمومية تابعة للمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، برامجها موجهة للمجتمع الجزائري المعروف بتنوع أعراقه واختلاف لهجاته. دخلت اللغة الأمازيغية الفضاء الإعلامي للتلفزيون الجزائري سنة 1992، حيث كانت البداية باللهجتين الأمازيغيتين 'الشاوية والقبائلية'، إذ تم تقديم موجز يعقب نشرة الواحدة والنشرة الليلية، وبعد تجربة دامت سنتين، أُبقي الموجز عقب نشرة الواحدة فقط، وفي 07 جوان 1996، كان أول يوم تأخذ فيه نشرة الأخبار الناطقة باللغة الأمازيغية حيزا منفردا، حيث تم بث النشرة الأولى على الساعة السادسة مساءً بمدة قدرها 20 دقيقة وكانت المناسبة فرصة لزيادة الفرقة الثالثة الناطقة باللهجة الأمازيغية 'الميزابية'[1].

مع نهاية شهر أكتوبر2005، وبمناسبة إحياء الذكرى الثالثة والأربعون لاسترجاع السيادة على مؤسستي الإذاعة والتلفزيون، انضمت للنشرات الثلاث فرقة رابعة وهي اللهجة الأمازيغية 'التارقية'، بتاريخ 28 أكتوبر 2007، انضمت فرقة خامسة وهي اللهجة الأمازيغية 'الشنوية'، وبهذا أصبح طاقم الأمازيغية يضم 32 صحفيا وخمس فرق هي 'الشنوية، الشاوية، القبائلية، الميزابية والتارقية'.[2]

[1] موقع التلفزيون الجزائري: https://www.entv.dz/tvar/dossiers/index.php?id=4&voir=6، تاريخ الإطلاع: 2018/11/19، على الساعة: 13:15د.

[2] موقع التلفزيون الجزائري، **الموقع نفسه**.

فكرة إنشاء قناة ناطقة باللغة الأمازيغية لم يكن وليد الصدفة، ليأتي قرار رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" القاضي بإقرار دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية في خطابه يوم 12 مارس 2002، ليثمن ويؤكد ضرورة إطلاق قناة ذات بعد وطني، من شأنه المحافظة على الهوية الأمازيغية، ولتكون أيضا همزة وصل مع فئات واسعة من المجتمع الجزائري.

من هذه اللحظة شرع التلفزيون الجزائري في دبلجة بعض الأفلام، المسلسلات الجزائرية وغيرها إلى خمسة ألسنة (الشاوية، الشنوية، القبائلية، الميزابية والتارقية) استعدادا لانطلاق بث القناة، في 18 مارس من سنة 2009 انطلق بث القناة الأمازيغية بحضور وزير الإعلام والاتصال ووزير الشؤون الدينية إلى جانب المدير العام لتلفزيون والمدير العام للإذاعة آنذاك، انطلقت القناة الأمازيغية بأرشيف يضم حوالي 500 ساعة مدبلجة وإنتاج 21 حصة من قسم الحصص الخاصة بين أسبوعية ونصف أسبوعية وقسم الإنتاج الذي كان ينتج حصة يومية إلى جانب ست (6) حصص بين أسبوعية ونصف أسبوعية[1].

ب.**الإذاعة الأمازيغية (القناة الثانية):**

تتميز القناة الثانية للإذاعة الجزائرية بكونها قناة وطنية شاملة وناطقة باللغة الأمازيغية، هذه الميزة تعكسها برامجها المقدمة على مدار 24 ساعة، وبخمسة تنوعات لسانية (القبائلية، الشنوية، الشاوية، المزابية والتارقية)، كما تعكسها أيضا شبكة برامجها

[1] موقع التلفزيون الجزائري: **مرجع سابق**.

المتنوعة التي لا تضمن فقط تغطية الأحداث وتكريس حق المواطن في الإعلام، بل تتجاوزها إلى المساهمة بفعالية في ترقية وتطوير اللغة والثقافة الأمازيغيتين.[1]

إضافة إلى ما سبق، توسع الحقل الإعلامي الأمازيغي من القطاع العام إلى القطاع الخاص وذلك بتخصيص برامج إعلامية وإخبارية باللغة الأمازيغية في عموم كل القنوات التلفزيونية والإذاعية.

6. المكاسب ذات الطابع الثقافي (ترسيم السنة الأمازيغية كموروث ثقافي):

يعتبر المجتمع الأمازيغي الراسخ في تصميم معيار الهوية التي تشمل قيم وعادات ومقومات حضارية تضرب في عمق التاريخ لمجتمعات شمال إفريقيا الذي يعبّر عن الانحدار العرقي لهم، إلا أنه تم إدخال ثقافات أجنبية تمازجت وتزاوجت مع تراثهم وأصبحت فيما بعد وعلى مر السنين مزيج هجين من اللغة والأصل الاجتماعي إلا أنه منذ استقلال الجزائر إلى اليوم ظهرت أحزاب سياسية، حركات، منظمات وطنية، جمعيات، نقابات وشخصيات وطنية... إلخ، دعت إلى ضرورة العودة إلى الجذور الرئيسية وإعادة إحياء التراث والموروث الثقافي للمجتمع الأمازيغي والمحافظة على هويته والتمسك بها، من خلال ممارسة مختلف الأنشطة الثقافية، ومن بينها التأكيد على الاحتفال ب'ينّاير' رأس السنة الأمازيغية الجديدة للحفاظ على الأنساق الحضارية المرتبطة بالعادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع الأمازيغي.

[1] موقع ستار تايمز : http://www.startimes.com/?t=31432701، تاريخ الإطلاع: 2018/11/19، على الساعة: 13:35د.

في مقابل ذلك، أعلن الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" عن ترسيم عيد 'ينّاير' المصادف للثاني عشر من يناير/جانفي حسب التقويم الميلادي، من كل سنة عيدا وطنيا مدفوع الأجر، باعتباره يمثل رأس السنة الأمازيغية. يعتبر هذا القرار التاريخي لرئيس الجمهورية الجزائرية بتكريس رأس السنة الامازيغية "يناير" 2968، باكورة وتتويجا لرغبة الإرادة السياسية العليا في الجزائر التي جعلت من ترقية الأمازيغية مهمة وطنية باعتبارها ملكا مشتركا لكل الشعب الجزائري، وذلك في اجتماع لمجلس الوزراء. وجاء في البيان أن الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" أمر الحكومة بعدم ادخار أي جهد لتعميم تعليم واستخدام اللغة الأمازيغية، كما أمر الحكومة بالإسراع في إعداد مشروع القانون العضوي المتعلق بإنشاء الأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية.[1]

أتى قرار "**عبد العزيز بوتفليقة**" استجابة لمطالب أحزاب ومنظمات تمثل أمازيغ الجزائر ظلت تدعو إلى ترسيم رأس السنة الأمازيغية كعيد وطني **في رزنامة الأعياد الوطنية**، وإجازة في البلاد. كما ثمنت المحافظة السامية للأمازيغية قرار رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" الاحتفال بالسنة الأمازيغية وجعل 12 يناير عطلة مدفوعة الأجر اعتبارا من تاريخ 12 يناير 2018، معتبرة أن ذلك سيسهم في تعزيز اللحمة الوطنية.. . وأوضح "**سي الهاشمي عصاد**" في هذا الصدد 'أن رئيس الجمهورية "**عبد العزيز بوتفليقة**" أثبت بعد نظر في القضايا الحساسة وضمانا لاستقرار البلاد والوحدة

[1] الإذاعة الجزائرية: **"المحافظة السامية للأمازيغية تنوه بقرار الرئيس بوتفليقة تكريس الاحتفال بيناير"**، مقال منشور على الانترنت:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171228/129843.html، تاريخ الاطلاع: 2018/11/21، على الساعة: 13:33د.

الوطنية، وإن هذا الإجراء هو فاتحة خير لتقوية اللحمة بين الجزائريين ومحفز لتكثيف الجهود لتعليم وتدريس اللغة الأمازيغية عبر كامل التراب الوطني"[1].

إذا أمعنا النظر، فإن هذه الإجراءات التي تعبر عن الإقرار بهذا المكسب الثقافي الجديد التراثي الزاخر التي حَظيت به المسألة الأمازيغية، والتي تهدف من خلاله إلى فرض الوحدة والانسجام الثقافي داخليا وضرورات البقاء، واستمرار النمو والتقدم باعتباره مكون أساسي للثقافة الوطنية، من خلال القضاء على الاتجاهات التي تروم الإفلات من قبضة السلطة، في الوقت الذي تستوقفنا فيه العديد من التحديات على الصعيدين الداخلي والإقليمي.

مكاسب ذات طابع قانوني، إعلامي، ثقافي ومؤسساتي أضفت الشرعية على المسألة الأمازيغية في الجزائر، غايتها الحفاظ على الثوابت الوطنية والمبادئ المؤسِسة للمجتمع الجزائري، تتمثل جوهريا في خلق مناخ لتزدهر فيه التنوعات الثقافية واللغوية الوطنية مع العمل أيضا على فتح فضاء يسمح ببناء تركيبة ثقافية متطورة متفتحة على منجزات المدنيات والتجارب الحضارية المعاصرة، من خلال منح الحريات لكافة أشكال وأنماط التنوع اللغوي والثقافي والفكري في إطار الوحدة الوطنية، والحكم المؤسس على الديمقراطية واحترام الحريات. تكرّست في قول "**عبد العزيز بوتفليقة**": '**... هكذا تنبني عبر الزمن بخطى ثابتة مع الاستمرارية والتنوع أسس الأمم القوية بالإرادة الصلبة لشعوبها...**'.

[1] الاذاعة الجزائرية، **مرجع سابق**.

بالرجوع إلى المرجعية التاريخية في حوار مقابلة تلفزيونية حول مسألة اللغة الأمازيغية في الجزائر، على لسان "**عبد الحميد مهري**" الأمين العام الأسبق لجبهة التحرير الوطني إنّ: **"الأمازيغية بالنسبة إلينا حددتها في الحقيقة نصوص جبهة التحرير الوطني في بداية الثمانينات بعد أحداث تيزي وزو، لكن التطبيق لم يسر. بالنسبة إلينا اللغات الشعبية سواء كانت: أمازيغية أو اللغة العربية؛ هي جزء من تراثنا ومن تاريخنا، وبالنسبة إلينا الأمازيغية تراث ولغة نتبناها. المهم، هو أن القضايا المطروحة تحل عن طريق الحوار، وأن لا تدخل في المعادلة اللغة الفرنسية، بصراحة اللغة الفرنسية لغة أجنبية نبحثها مع اللغات الأجنبية، أما المعادلة الوطنية فنحن مستعدون للحوار ولا نعتقد أن بين اللغة العربية واللغة الأمازيغية تضارب أو تناقض كلي، على العكس أنا أرى فيه إثراء، مع الأسف فيه خلفيات، فيه رواسب تاريخية فيه كثير مما بثه الاستعمار من تصورات خاطئة الذي يبعث العصبية في الطرفين، من هو متعصب للأمازيغية يبعثه إلى التطرف مضر ومن هو متعصب إلى العربية كذلك، وهنا تأتي ربما ضرورة اليقظة من طرف الوطنيين،حتى لما تكون القضايا الوطنية سواء كانت لغوية أو ثقافية، الثغرة يدخل منها الاستعمار"**[1].

إن ما تحقق من مكاسب في زمن قياسي، يبين مدى قدرة الذات الأمازيغية الجزائرية على تحقيق جملة من مطالبها، وفق الآليات العملية والقانونية، ضمن المشاريع

[1] موقع التلفزيون الجزائري، https://www.youtube.com/watch?v=lZ3xqll3UII، تاريخ الإطلاع: 2019/01/17، على الساعة: 09:27د.

والاستراتيجيات التي سطرتها الدولة الجزائرية، ومدى قدرة إرادة صانع القرار في التفاعل مع المسألة الأمازيغية لترصين وتدعيم ثوابت الوحدة الوطنية.

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية للمسألة الأمازيغية الجزائرية

بالرغم من التقدم الذي حققته المسألة الأمازيغية الجزائرية وفي ظل المكاسب التي حققتها منذ سنة 1999، تتعاظم التحديات التي تواجه القيادة السياسية الجزائرية وبشكل جدّيٍ على المستويين الداخلي والخارجي، والواقع أن هذه التحديات مجتمعة قد انعكست على مسار المسألة الأمازيغية في ظل التطورات المستمرة التي شهدها الملف الأمازيغي الجزائري.

ولنتوجه الآن من أجل التطرق إلى تحديات الملف الأمازيغي على المستويين الداخلي والخارجي، والتحديات الأبرز منها هي:

1. التحدي الداخلي في تفعيل آليات التعليم الأمازيغي على المستوى الوطني:

إن قانون دسترة اللغة الأمازيغية يجب أن يطبق بالتدريج لاستيعاب التحدي الألسني في الجزائر، وعلى هذا القانون أن يضيف بوضوح على مستوى الممارسة وذلك بالعناية والتطوير للثقافة واللغة الأمازيغيتين، واحترام الخصوصية الثقافية لكل المناطق الناطقة بالأمازيغية وتسعى لتعميمها في التعليم المدرسي، باعتبار أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية ورسمية إلى جانب اللغة العربية.

أ. التحدي اللغوي:

اكتسبت اللغة الأمازيغية أهمية متزايدة في المضامين الدستورية الجزائرية (2002 و2016) لا ينبغي التفريط فيها، غير أنها تشكل في الوقت ذاته التحدي الفعلي لخدمة اللغة الأمازيغية وتنميتها والرقي بها، لا لأن تظل مجرد نصوص ذات طابع شكلي ورمزي، مما يدعو الدولة الجزائرية لوضع إستراتيجية جديدة لهذا التحدي وذلك باستحداث مشاريع مغايرة عن سابقتها مع كل أطراف الملف، وخاصة من خلال المحافظة السامية للأمازيغية والأكاديمية الجزائرية للغة الأمازيغية.

باعتبار أن اللغة الأمازيغية هي اللغة الأصلية لسكان أمازيغ الجزائر، وقد انقسمت إلى عدة لهجات بحكم مختلف الظروف التاريخية، الجغرافية والسياسية، وتشمل خمس (05) مناطق متباينة منتشرة على جغرافية الدولة الجزائرية، نذكرها كالآتي:

- القبائلية: في منطقة القبائل الكبرى والقبائل الصغرى.
- الشاوية: في منطقة أوراس النمامشة.
- الميزابية: في منطقة بني يزقن بغرداية.
- الترقية: في الصحراء، وتسمى ثامشاق وهي لغة التوارق.
- الشنوية: في شرشال، وبني صاف[1].

[1] أمينة بن اباجي، **منطوق بني سنوس الأمازيغي** ، **علم اللهجات** (دراسة صوتية ووظيفية)، **رسالة لماجستير**،(جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ، 2009)، ص 17.

الشكل رقم ثلاثة 03: يمثل خريطة تبين انتشار اللهجات الأمازيغية في جغرافية الدولة الجزائرية[1]

خريطة جغرافية توضح انتشار اللهجات الامازيغة في الجزائر

المصدر : https://nasher-fawaid.blogespot.com/2019/01/bloge-post_13.html

ما يهمنا في هذا الصدد هو الجانب المتعلق بالتحدي اللغوي، المتمثل أساسا في تعدد اللهجات الناطقة باللغة الأمازيغية في الجزائر، فما تتفق فيه أكثر مما تختلف فيه، فإذا كانت من حيث التركيب تتفق في كل القضايا التركيبية والجوهرية، فإن معجمها يشهد بعض التباينات النسبية. ثم إنّ اللغة الأمازيغية بكل لهجاتها تتميز عن اللغة العربية من

[1] خريطة جغرافية توضح انتشار اللهجات الامازيغة في الجزائر على الموقع

: https://nasher-fawaid.blogespot.com/2019/01/bloge-post_13.html

حيث أنها لغة تخاطب وتواصل يومي يتكلمها أمازيغ الجزائر، ويوظفونها في مختلف المجالات اليومية، اجتماعية كانت أو اقتصادية أو ثقافية، والتحدي الأبرز هو ضبط اللغة الأمازيغية ومسألة حروفها التي سيتم اعتمادها كونَها ظلت لغة شفوية، لم يتسن لها ولوج عالم الكتابة والتدوين إلا مؤخرا.

بناءً على ما تم تبيانه، التحدي الذي يواجه الهيئات التي تتولى مهمة تطوير وترقية اللغة الأمازيغية هو إدماجها في مختلف مؤسسات الدولة الجزائرية خاصة التعليمية منها، لتعزيزها بقانون يسمح لهذه المؤسسات القيام فعلا بإيجاد نظريات علمية ومناهج نوعية لتدريسها، كونها تتسم بالتعدد والتداخل وتحكمها قوانين شتى كالتأثير والتأثر.

ب. تحدي الانتشار والتعميم (تفعيل):

إنّ مشروع تدريس اللغة الأمازيغية وتعميمها وترقيتها وتوسيعها يشكل تحديا كبيرا، مما يستدعي تحركا عاجلا للآلة السياسية قصد طمأنة فئة عريضة من المجتمع الأمازيغي، وهذا ما سيتم بيانه في الجدول رقم 05:

جدول رقم خمسة (05): يبين الانتشار الكلي وبعض الولايات لتعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015)[1].

الولاية		00/99	01/00	02/01	03/02	04/03	05/04	06/05	07/06	08/07	09/08	10/09	11/10	12/11	13/12	14/13	15/14
تيزي وزو	تلاميذ	23629	30457	25680	35102	39085	43006	47645	60181	65522	82228	93947	100016	105988	113396	120121	119072
	أساتذة	83	85	97	129	140	189	251	297	310	453	558	628	731	802	873	910
بجاية	تلاميذ	13473	22497	22434	22769	29773	25433	26687	29245	31339	40669	47162	54739	56446	57469	61032	65095
	أساتذة	44	45	57	57	102	98	129	222	188	240	313	370	372	460	503	525
البويرة	تلاميذ	11474	13517	14334	14680	17384	19027	21823	27447	25454	19956	26590	28474	27525	25833	27541	26473
	أساتذة	32	34	38	44	70	70	96	112	104	110	153	167	177	180	173	177
باتنة	تلاميذ	78	73	0	0	0	0	1446	4267	7058	11517	14425	18836	22414	23670	23568	23201
	أساتذة	1	1	0	0	0	0	12	21	36	65	87	113	80	134	128	169
سطيف	تلاميذ	2616	690	1217	332	390	904	1543	2410	2519	1862	2802	3826	4561	6023	6004	5936
	أساتذة	8	9	4	1	2	4	7	7	8	14	8	19	24	32	38	42
خنشلة	تلاميذ	562	265	499	329	244	429	328	323	277	230	590	560	543	595	436	448
	أساتذة	3	1	1	1	1	1	1	5	4	1	2	2	2	3	3	3
بومرداس	تلاميذ	698	1394	1843	3215	1978	2125	2647	2541	3205	3355	3846	4732	5806	5472	5767	7444
	أساتذة	3	4	7	13	5	9	11	11	11	14	17	21	24	27	23	50
تمنراست	تلاميذ	465	440	440	235	226	321	321	894	312	712	663	615	925	1049	1049	1624
	أساتذة	3	3	3	2	2	2	2	4	2	3	3	3	7	5	5	7
أم البواقي	تلاميذ	2262	2382	2367	2476	2427	2432	2327	1357	3253	2105	3152	1240	711	700	1040	1023
	أساتذة	5	6	5	7	7	8	6	3	3	3	3	3	4	4	4	4
برج بوعريريج	تلاميذ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	251	442	803	1446
	أساتذة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	3	7	12
الجزائر	تلاميذ	339	479	61	30	278	54	151	1643	150	63	49	37	40	41	35	35
	أساتذة	4	3	3	2	2	3	3	4	2	4	4	4	4	4	3	3
البيض	تلاميذ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	أساتذة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
إليزي	تلاميذ	120	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	أساتذة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تيبازة	تلاميذ	79	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	أساتذة	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
وهران	تلاميذ	55	25	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	أساتذة	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
غرداية	تلاميذ	0	0	0	0	76	67	55	55	55	19	0	0	0	0	0	0
	أساتذة	0	0	0	1	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0
بسكرة	تلاميذ	108	140	120	174	223	249	209	228	149	91	0	0	0	0	0	0
	أساتذة	1	1	2	1	2	2	1	1	1	1	0	0	0	0	0	0
المجموع	تلاميذ	55958	72395	68995	79168	91785	93731	105182	130308	139089	162697	193226	213075	225210	234690	247396	251797
	أساتذة	191	193	217	257	334	387	520	688	668	907	1148	1330	1427	1654	1790	1902

[1] Actes Colloque National, op. cit., P 08.

من خلال ما تم إحصاؤه في الجدول رقم خمسة (05)، الذي يبين مدى انتشار تعليم اللغة الأمازيغية حسب بعض الولايات ومن خلال عدد الأساتذة وعدد متمدرسي اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015).

2. **التحدي الخارجي:**

على الرغم من محاولتنا التعريف أكثر بالمسألة الأمازيغية الجزائرية، وعلى الرغم من الخوض في الأبعاد التاريخية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية.. .، التي ترتبط بهذه المسألة واكتشاف سياسيات واختيارات النظام السياسي الجزائري حيال هذه المسألة، إلا أنّ التحدي الذي يبقى في هذا الصدد هو ما مدى توظيف الملف الأمازيغي الجزائري في الأجندات الأجنبية لتفتيت الهوية الوطنية من أجل استهداف الوحدة الوطنية؟ التحدي الأبرز الذي عملت على مجابهته الدولة الجزائرية لترصين وحدة الدولة، في إطار التعدد والتنوع الذي تزخر به الجزائر.

سعت فرنسا من خلال احتلالها للبلاد المغربية إلى دمجها في الكيان الفرنسي وإلحاقها به. وعملت بكل الوسائل والطرق على تحقيق هذا الهدف. فركزت أساسا على زرع التفرقة بين السكان وقسمتهم على أساس عرقي، إلى بربر وعرب مدعية أن كلا الفرعين لا يمت أحدها بصلة إلى الآخر، وأن العرب ما هم إلا دخلاء ومحتلون، ففكرة التميز هذه وما صحِبها من تهويش ونظريات بشأن أصل البربر، هي الأطروحة المركزية في الفكر الاستعماري الفرنسي، والأساس النظري العام الذي قامت عليه المدرسة التاريخية الفرنسية في

الشمال الإفريقي، فتسلّطت على تاريخ المنطقة فشوّهته وحرّفت حقائقه، وفسرت كثيرا من الصراعات التي دارت على أنها صراعات تعبّر عن ذاتية البربر ونزوعهم القومي[1].

ركّز المخطط الاستعماري على محورين هما المدرسة والتبشير المسيحي، فاستهدف الأول إنتاج جيل جديد منبهر بفرنسا وثقافتها ومستعد للاندماج فيها، وزرع فيه نزعة بربرية لائكية مفروغة من روحها الإسلامي إن لم نقل معادية للإسلام ولغته العربية. أما على مستوى المحور الثاني فعمَد الاستعمار إلى تكثيف العمل التبشيري المسيحي مستغلا الفقر والبؤس والحرمان الذي يتخبط فيه سكان المنطقة بعد مصادرة أملاكهم. وكان الهدف الاستعماري هو خلق تناقض ديني حاد بين الجزائريين إلى جانب التناقض اللغوي الموجود سابقا مما يسهل أكثر تطبيق سياسة 'فرق تسد' الاستعمارية[2].

بناءً على ما سبق، استهدفت الحملات التنصيرية الجزائر أكثر من بقية الدول في بلاد المغرب العربي الكبير، حيث ذكرت وكالة "**رويترز**" للأنباء في تقرير أعدّته أنّ عدد المتنَصرين في المغرب بلغ نحو مائة (100) شخص، أمّا في الجزائر فبلغ عدة آلاف رغم عدم وجود أرقام رسمية، وتجدر الإشارة إلى أنّ حركة التنصير لم تستهدف المناطق الأمازيغية دون غيرها، بالإضافة إلى الاختلاف الديني والاختلاف اللغوي، الذي يميز هذه المنطقة عن المناطق الناطقة باللغة العربية، ولا يمكن أن نغفل عن دور الكنيستين البروتستانتية والكاثوليكية الجزائريتين، في تفعيل الحركة التنصيرية في منطقة القبائل، ومن

[1] محمد المختار العرباوي، **مرجع سابق**، ص 113.

[2] رابح لونيسي، **مرجع سابق**، ص 31.

هذه الكنائس المنتشرة في المنطقة (منتدى الكهنة، مجمّعات الرب... الخ)، ومن أمثلة الجماعات التنصيرية جماعة نصرانية توظّف سبعين (70) سيدة تنتج ملابس البربر المطرزة تعمل متخفية في هذا النشاط[1].

من جهة ثانية، كان لإسرائيل دورا في اختراق الحركة الأمازيغية، وهذا ما أكدّته الدّراسات البحثية والتقارير الإعلامية الغربية. إنّ الكيان العبري يراهن على ناشطين أمازيغ مغاربة لإشاعة أجواء التطبيع بين العرب وإسرائيل بعد نجاحها في اختراق هذه الأوساط التي بدأت تطالب بالتطبيع علنا، وذهب بعضها للدعوة لتحالف أمازيغي لتسهيل التطبيع مع إسرائيل لمواجهة العرب، وكشفت ذات الدّراسة عن مخطط إسرائيلي لاختراق الحركة الأمازيغية واستثمارها لتسريع عملية التطبيع في دول المغرب العربي[2].

شجّعت إسرائيل الحركات الانفصالية للبربر في الجزائر البالغ عددهم 4.5 ملايين نسمة من أصل تسعة ملايين في دول المغرب العربي. وخططت لإقامة دويلات بربرية في المغرب العربي مستندة إلى بعض الأحداث الداخلية التي تستغلها للتأثير على بعض الأشخاص الذين يفكرون بالانفصال عن الوطن الأم. ويقول عن تلك المؤشرات البروفيسور

[1] مركز التأصيل للدراسات والبحوث، **"الأمازيغ ورحلة البحث عن أزمة"**، على الموقع الالكتروني:

http://taseel.com/display/pub/defautlt.aspx ?id=1378&mot=1، تاريخ الإطلاع: 2018/10.

[2] الفجر مالك رداد، **"تل أبيب تخترق الحركة الأمازيغية وتستثمرها لتحقيق التطبيع مع الجزائر"**، مقال منشور على الموقع الإلكتروني: http ://www.djazairess.com/alfadje/160162، تاريخ الإطلاع: 2018/09.

"**روفائيل يسرائيل**" الباحث الإسرائيلي ورئيس قسم التاريخ الإسلامي في الجامعة العبرية[1]، ويزعم ب:

- وجود تيار معادٍ لحملة التعريب التي دعت إليها الدّولة والتي تُعد الجزائر جزءً من فرنسا.
- أبدى بعض زعماء البربر تعاطفهم مع هذا التيار لأنّه يلتقي مع رغباتهم.
- وجود جناح يدعوا إلى أفرقة الجزائر، ويقف موقفا عدائيا ضد الثقافة العربية والتعريب.
- نمو تيار إسلامي يحتضن البربر والعرب وكل الدّاعين إلى فرنسا وأفرقة الجزائر، باعتبار أنّ الإسلام عقيدة توحيدية يمكن أن تحسم مشكلة الانقسام والتشتيت.
- ظهور أحزاب جديدة تمثل جماعة البربر، كحزب الراحل "**حسين آيت أحمد**" الذي ينادي بالعلمانية والديمقراطية.

أرسل الموساد الإسرائيلي "**شموئيل طوليداو**" (من أصل مغربي وشغل منصب مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي للشؤون العربية) إلى الجزائر والمغرب واستقر في باريس، من أجل تنظيم اليهود في البلدين والاتصال مع بعض زعماء البربر قبل استقلال الجزائر[2].

من الظواهر اللافتة للنظر في المشهد الجزائري تجاه الدور الإسرائيلي لاختراقه استعداد بعض الشخصيات السياسية الفاعلة في الوسط الأمازيغي للتواصل مع اسرائيل

[1] [1] أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص 77.

[2] احمد سعيد نوفل، **المرجع نفسه**، ص78.

للحصول على الدعم المالي أو المعنوي لتبرير وجودها كأقلية وهذا بحد ذاته هدف استراتيجي إسرائيلي لإيجاد مبرر للاندماج في القضية الأمازيغية[1].

أرسلت إسرائيل السلاح عبر وسطاء في أوربا إلى البربر في الجزائر، وانكشفت تلك العمليات بعد إحباط سلطات الأمن الجزائرية في شهر أبريل/ نسيان 1994، محاولة لتهريب مسدسات وبنادق من طراز 'عوزي' للجزائر. كما أحبطت في شهر يوليو/ تموز 1994، محاولة لتهريب أسلحة إسرائيلية عبر زورقين بحريين. وكان الدعم الإسرائيلي للأقليات في اتجاهين:

- إمداد بعض الجماعات البربرية النشطة بالسلاح عن طريق فرنسا منذ عام 1993، وتمّ اكتشاف نفق كبير في مدينة دلس شرق الجزائر العاصمة، يحتوي على أسلحة وذخيرة إسرائيلية.
- استقدام بعض العناصر البربرية لإسرائيل لكي تتدرب على السلاح وعلى العمليات العسكرية الخاصة بحرب العصابات. وكانت قد وصلت إلى ميناء حيفاء في 1994.04.18، باخرة تقل 250 جزائريا من البربر الذين تتراوح أعمارهم ما بين 20 إلى 30 سنة على باخرة تابعة لشركة الملاحة الإسرائيلية آتية من مرسيليا الفرنسية. وقبل ذلك، كانت قد وصلت مجموعة أخرى في أواخر شهر شباط 1994، ونزلت في مستوطنة كفارات الواقعة شرق حيفاء وكان يقود المجموعة شخص يطلق عليه اسم "**بن حلول**"، والمجموعة

[1] جاسم يونس الحريري، **المخططات الاسرائيلية لتفتيت المنطقة العربية – دراسة حالة العراق 1948–2013**، د.ط، دار جنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص134.

الثانية كان يقودها شخص اسمه "**أبو أطلس**" وهو ضابط سابق من البربر في الجيش الجزائري، ونزلت المجموعة الثانية في مستوطنة **'يوكن'** على طريق ماجيدو – حيفاء– التي يقطنها يهود مغاربة، كما تجدر الإشارة إلى أن الفيلسوف الفرنسي **'برنار هنري ليفي'** قال في تصريحات لم يؤكدها أو ينفيها "إن الدور المقبل سيكون على الجزائر" في إشارة غير مباشرة إلى امكانية تفعيل مخطط تفتيت الجزائر بدعم من اسرائيل[1].

تدعم إسرائيل مطالب البربر وتثير قضية التمييز ضدهم على الصعيدين السياسي والقانوني. وتدعم العناصر البربرية التي ترفض التعريب من أجل حثها على الانفصال. وظهرت أيدي **'إسرائيل'** في تلك المحاولات بالطلب من اليهود الفرنسيين دعم البربر في فرنسا، والاستفادة من الخلافات بين زعماء البربر (العروش) بمقاطعة الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر نيسان/أبريل 2004[2].

هذا ما تبنته الأبحاث والدراسات الاسرائيلية في افتراضات مفادها إمكانية إقامة كيان عرقي خاص بالامازيغ عن طريق خلق واقع مصطنع ومزيف، يصور وجود عدة خصوصيات لهم في اللغة، والثقافة والتأريخ، ومن ثمة يفرض عليهم وفق المنظور الصهيوني المحافظة على هذه الخصوصية عبر الانفصال عن المجتمع الجزائري.

[1] جاسم يونس الحريري، **مرجع سابق**، ص 134.

[2] أحمد سعيد نوفل، **مرجع سابق**، ص 78.

إن إسرائيل تدرك تمام الإدراك أن إمكانية تحقيق تكوين دويلة عرقية للأمازيغ في الجزائر ضعيفة المنال، نظرا لعدم توفر المحدد الجغرافي الذي يساهم في تحقيق التفتيت الذي تسعى إليه، كما يعد المتغير الدولي أحد الموانع لذلك.

في هذا الإطار تعتبر المسألة الأمازيغية أحد الآليات التي استخدمتها الأطراف الأجنبية لاستثمارها في دعم أطماعها وتنفيذ مخططاتها التي تهدف إلى تمزيق اللحمة الوطنية، وعلى هذا الأساس فقد تم توظيف الملف الأمازيغي كأحد الآليات للإبقاء على الوضع القائم، بحجة الاستقرار السياسي في البلاد ومن ثمة تعطيل المشروع الديمقراطي بالجزائر.

يتضح مما سبق، أن الرئيس الجزائري "**عبد العزيز بوتفليقة**" منذ توليه الحكم بدءً من سنة 1999-2018، عمد على استحداث والاستمرار في مشاريع واستراتيجيات فعّلتها مؤسسات الدولة الجزائرية تحقق وتستجيب إلى متطلبات الحراك الأمازيغي من جهة، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وفقا لآليات الحوار والتشاور والشراكة وتحمل المسؤولية بطريقة ديمقراطية تصب في التكامل وتعزيز المواطنة والانتماء والعمل على تحقيق وفاق وطني يعزز الوحدة والنظر للمستقبل المشترك.

المبحث الثاني: مستقبل المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية لما بعد 2018.

من خلال استعراضنا لجذور المسألة الأمازيغية وتطوراتها ومسيرتها التاريخية، الثقافية والسياسية وبروز الملف الأمازيغي سنة 2001، على الساحة الوطنية والدولية لاسيما في خضم المتغيرات الدولية وفي ظل تداعيات الحراك العربي بدءً من سنة 2011.

في مقابل ذلك سعت الدولة الجزائرية إلى تبني مجموعة من المشاريع والإستراتيجيات دأبت على إتباعها وتنفيذها لاحتواء المسألة الأمازيغية ضمن آليات قانونية وعملية صوناً للوحدة الوطنية الجزائرية، والذي قاد ذلك إلى جملة من المكاسب المحققة طيلة تولي "**عبد العزيز بوتفليقة**" ملف المسألة، وفي مقابل ذلك، برزت جملة من التحديات التي واجهت القيادة السياسية في تجسيد الخطط والآليات التي أقرتها، مما جعلها تستمر في تفعيلها حفاظا للوحدة الوطنية.

في ضوء ما سبق، فإن السيناريوهات المحتملة لمستقبل المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية في حالة ظهور صانع قرار جديد، يمكن أن تتحدد في السيناريوهين التاليين:

المطلب الأول: السيناريو الأول للمسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية.

قد تعود صراعات المسألة الأمازيغية الجزائرية حسب هذا السيناريو إلى الواجهة نتيجة تغيير المتغير القيادي المتمثل في "**عبد العزيز بوتفليقة**" (غياب الكاريزما)، وظهور قيادة جديدة، ما قد يؤدي إلى غموض في الرؤية والتراجع العملياتي والضعف المؤسساتي في

التفاعل مع المسألة الأمازيغية الجزائرية، وإمكانية حفاظها على مكاسبها التي حققتها طيلة فترة حكمه، ومدى تحقيق مطالبها المستمرة.

فالمسألة الأمازيغية منذ سنوات بدأت تتشكل في الجزائر، وهي تعمل على تحقيق مكتسباتها من خلال استغلال الفرص والظروف التي توفرها البيئة الداخلية والخارجية، التي تميزت بوجود العديد من الضغوط على الدولة من أجل المزيد من المرونة مع مطالب الملف الأمازيغي. وهنا نشير إلى أن الدولة الجزائرية منذ تسعينيات القرن العشرين قد أدركت اتجاه تلك الضغوط وعملت على استيعاب المسألة واحتوائها والتفاعل معها، الأمر الذي ترتب عليه توالي المكتسبات التي حققتها انطلاقا من مكسب إضفاء الشرعية على المسألة الأمازيغية بجعلها قضية وطنية ككل القضايا الأخرى.

كذلك المكاسب ذات الطابع القانوني المتمثلة في الاعتراف الرسمي بالمكون الأمازيغي كأحد روافد الهوية الجزائرية ضمن التعديل الدستوري لسنة 2002، الذي أقرّ بأنّ: **تمازيغت** هي كذلك لغة وطنية، ثم تلاه التعديل الدستوري لسنة 2016، الذي أقرّ بأنّ: **تمازيغت** هي كذلك لغة وطنية ورسمية. إضافة إلى المكاسب المؤسساتية المتمثلة في تفعيل جهاز المحافظة السامية للأمازيغية الذي أصبح تابعا لمصالح رئاسة الجمهورية، وكذلك تم إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت وتنظيمه وعمله، وإنشاء المجمع الجزائري الذي يعمل على جمع الرصيد الوطني للغة الأمازيغية بكل تنوعاتها اللسانية وتوحيدها.

هناك مكاسب أخرى أخذت طابعا تعليميا وهو ما تضمّنه القانون التوجيهي للتربية الوطنية في العدد 04 من الجريدة الرسمية الذي يدرج تعليم اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية استجابة لمطالب المسألة. وما تبع ذلك من مكاسب على المستوى الإعلامي المتمثلة في إنشاء القناة الرابعة التلفزيونية والقناة الإذاعية الثانية الناطقتين باللغة الأمازيغية وبكافة تنوعاتها اللسانية. وصولا لتحقيق المكسب المتمثل في ترسيم السنة الأمازيغية كموروث ثقافي وترسيم الثاني عشر يناير عيدا وطنيا مدفوع الأجر من كل سنة.

إن استغلال بعض الأطراف الأمازيغية المتشددة لاتجاهات الأحداث ومع تحقيق المزيد من المكاسب التي حققها الملف الأمازيغي، سيرفع من سقف مطالبهم باستمرار وهو ما يجعل من احتمالية التصادم مع الدولة الجزائرية عند لحظة معينة أمرا واردا، حيث يتحول إدراك الدولة لذلك التشدد من جانب بعض مكونات الحركة باعتباره تهديدا للاندماج الوطني الذي تحاول الدولة الجزائرية احتواءه منذ تسعينيات القرن الماضي.

فبالنظر إلى مطلب دسترة اللغة الأمازيغية نجد بعض الجماعات الأمازيغية لم تكتف بإدراج اللغة الأمازيغية في الدستور بل طالبتها بوضع متساو مع اللغة العربية الأمر الذي دفعهم في لحظة أخرى لرفع سقف هذه المطالب لوضع أكثر تميزا للغة الأمازيغية. والحال نفسه بالنسبة لبقية المطالب الأخرى. وفي هذه الحالة تظل احتمالية الصدام مع الدولة واردة أيضا.

إلا أن احتمالية تحقيق هذا السيناريو ترتبط بالمزيد من سيطرة الجناح المتشدد على الملف الأمازيغي وإضعاف الجانب المعتدل من جهة، وزيادة الدعم الدولي في إطار محاربة الإرهاب من جهة أخرى. وفضلا عن ذلك فإن مرونة النظام السياسي الجزائري في ضوء المتغيرات التي فرضتها الظروف التاريخية مثل محاربة الإرهاب وسيطرة الخطاب الحقيقي على السياسة العالمية، كل ذلك يدفع الدولة الجزائرية إلى محاولات التكيف مع مطالب الملف.

أما على المستوى الإقليمي فإن الحراك الذي شهدته منطقة شمال إفريقيا والعالم العربي، من شأنه أن يدعم ذلك الاتجاه لدى الدولة حفاظا على عدم الرجوع ثانية لأحداث 2001. وهذا ما يؤدي إلى الزيادة في التدخلات الأجنبية في الملف الأمازيغي، في الوقت الذي يرفع فيه العالم الغربي راية الدفاع عن الأقليات والمهمشين وحقوق الإنسان في العالم.

ستظل القضية الأمازيغية ورقة تُمارس من خلالها الأطراف الخارجية الضغط لاسيما وأن مصالحها قد تلاقت في نقطة ممارسة الضغوط مع بعض الأطراف الداخلية على النظام السياسي الجزائري، وذلك للوصول إلى تحقيق مطالب الأطراف الداخلية من ناحية، وتحقيق الأطراف الخارجية لأهدافها ومصالحها في الجزائر بصفة خاصة، والمنطقة بصفة عامة.

بالإضافة إلى ما تَحظى به تلك الجماعات من دعم وتأييد من بعض القوى الكبرى، فالمسألة الأمازيغية في الجزائر حَظيت هي الأخرى بدعم وتأييد من فرنسا التي طالما أيّدت

مطالبها واحتضنت نشاطاتها، فكانت نشأة الأكاديمية الأمازيغية في جامعة باريس الفرنسية، إضافة إلى أوجه الدعم الأخرى المختلفة التي قدمتها لتلك القضية، إضافة إلى وجود هذه النزعة لدى البعض من الجزائريين الأمازيغ.

إلا أن هذا السيناريو يواجه حائط صد يعوق حدوثه يتمثل في النزعة الوطنية المتجذرة في وعي الجزائريين بشكل عام بما فيهم الأمازيغ، تلك النزعة التي ترى في التراب الوطني والمساس به وتقسيم البلاد منطقة محظورة لا يمكن الاقتراب منها، بالإضافة لما مرت به البلاد من فترات عصيبة أثناء الاحتلال التي استمرت مائة وثلاثون (130) عاما.

المطلب الثاني: السيناريو الثاني للمسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية.

لن يأخذ المتغير القيادي الجديد مسارا آخرا أو سبيلا مختلفا عما كانت عليه المشاريع والاستراتيجيات تجاه المسألة الأمازيغية طوال السنوات الماضية، وسيواصل السير في نفس الطريق والسعي لتطويره، استنادا لهذه الرؤية يؤكده ما جاء في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد 14، الصادر في 27 جمادى الأول عام 1437هـ الموافق 07مارس سنة 2016 م، حيث أتى في الفقرة الرابعة (4) من ديباجة الدستور للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ما يلي:

'وكان أوّل نوفمبر 1954 نقطة تحوّل، في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهة بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكوّنات الأساسية

لهوّيّتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمتدّ جذور نضالها اليوم في شتّى الميادين في ماضي أمّتها المجيد"[1].

إلى جانب ما تقدم، يلتزم المتغير القيادي الجديد، وضمن إطار هذه البيئة السياسية والقانونية، بما جاء في المادة 139 في البند 19 وما احتواه في القانون العضوي رقم 16- 10 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات:

"تعهد كتابي يوقعه المترشح يتضمن ما يأتي:

- **عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض حزبية،**
- **الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة الإسلامية والعربية والأمازيغية والعمل على ترقيتها،**
- **احترام مبادئ أول نوفمبر سنة 1954 وتجسيدها،**
- **احترام الدستور والقوانين المعمول بها، والالتزام بالامتثال لها،**
- **تكريس مبادئ السلم والمصالحة الوطنية،**

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،العدد 14، الصادر في 27 جمادى الأول عام 1437هـ الموافق 07 مارس سنة 2016 م، ص 4.

- **نبذ العنف كوسيلة للتعبير و/أو العمل السياسي والوصول و/أو البقاء في السلطة، والتنديد به،**
- **احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان،**
- **رفض الممارسات الإقطاعية والجهوية والمحسوبية،**
- **توطيد الوحدة الوطنية،**
- **الحفاظ على السيادة الوطنية،**
- **التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية،**
- **تبني التعددية السياسية،**
- **احترام التداول الديمقراطي على السلطة عن طريق الاختبار الحر للشعب الجزائري،**
- **الحفاظ على سلامة التراب الوطني،**
- **احترام مبادئ الجمهورية[1].'**

في ضوء ما تقدم، يتضح لنا مدى تفاعل الدولة الجزائرية مع قضايا المسألة الأمازيغية، مما يصبح وجوبا على المتغير القيادي الجديد الالتزام بكل ما جاء في المادة 139 لا سيما كل ما جاء في البند 19، الذي يكرس في فقراتها صون الهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة، الإسلام، العربية والأمازيغية والعمل على ترقيتها حفاظا على توطيد الوحدة الوطنية والحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها.

[1] الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، المؤرخ في 25 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق 28 غشت سنة 2016 م، ص 9.

تعتبر الآليات القانونية والعملية التي أقرتها الدولة الجزائرية جهودا تمت وفقا لمنهج علمي وطريقة مدروسة تولاها متغيرها القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" خلال عشرين (20) سنة مضت، عملت من خلال أطر قانونية واضحة على نحو يؤدي إلى وضع تصور واضح للقضايا محل الخلاف لدليل على استجابة القيادة السياسية لمطالب الحراك الأمازيغي جُسدت في مشاريع واستراتيجيات وطنية لحلحلة ومعالجة الملف الأمازيغي مع تحديد الأهداف الإستراتيجية اللازم تحقيقها، وبناء جسور بين كل المكونات الاجتماعية، السياسية والثقافية في الوطن الواحد في سبيل الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية في الجزائر.

وتقصي هذه المشاريع والاستراتيجيات جذور العنف وأسباب الفرقة والانقسام بمختلف أبعادها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، والعمل على مواجهة استغلال الملف الأمازيغي من طرف المتشددين والأطراف الأجنبية، وهذا ما يشكل تهديدا للوحدة الوطنية، مما يسمح بمعالجتها واتخاذ التدابير اللازمة للتغلب عليها واستئصال جذورها بصورة تُسهم في الانتقال المتدرج بالمجتمع الجزائري إلى التعايش في ظل الاختلاف، والتي تعني حالة العيش المشترك التي تجمع مجموعتين أو أكثر تختلف عرقيا أو دينيا أو فكريا عن بعضها البعض مع احترام كل مجموعة لمعتقدات المجموعة أو المجموعات الأخرى، وقدرة هذه الجماعات على حل خلافاتها بصورة سلمية.

فبالرغم من المكاسب الدستورية والقانونية التي حققها الملف الأمازيغي خلال مساره النضالي، برزت جملة من التحديات الداخلية والخارجية التي لا زالت تواجهه على المستوى العملي، أهمها التحدي الداخلي المتمثل في الانتشار اللغوي والتعليمي وتوحيد لسانيات اللغة الأمازيغية بكافة تنوعاتها، في مقابل ذلك، عملت الدولة الجزائرية على استحداث المجمع الجزائري للغة الأمازيغية وعياً منها لمواجهة هكذا تحديات مستقبلا لبلوغ الأهداف المنظورة.

أما على مستوى التحدي الخارجي، عملت الدولة الجزائرية على كبح التدخلات الخارجية التي استخدمتها الأطراف الأجنبية في استغلال الملف الأمازيغي، وذلك بدعم أطماعها وتحقيق أهدافها في الجزائر وتعزيز تواجدها، الذي يهدف في مضمونه الرئيس إلى تمزيق وتفتيت الوحدة الوطنية الجزائرية، وفي مقابل ذلك، تم استحداث مشاريع واستراتيجيات تضمن إدارة التنوع والاختلاف هدفها الأساس احتواء الملف الأمازيغي داخليا ضمن آليات الحوار والتشاور والشراكة.

وتبعا لهذه الرؤية، نخلص مما تقدم إلى القول أنّ السيناريوهين اللذين تم عرضهما سيحددهما تغيير المتغير القيادي للدولة الجزائرية:

السيناريو الأول: المتمثل في تغيير وكيفية معالجة المسألة عبر الآليات والمشاريع التي أقرّها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" لمجابهة المسألة الأمازيغية.

السيناريو الثاني: فسيتحدد من خلال المتغير القيادي الجديد حول الثبات في استمرارية التعامل مع متطلبات المسألة الأمازيغية، والعمل على الحفاظ على المكاسب التي حققتها المسألة في ظل حكم المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**".

من جملة ما سبق يمكن القول: أنّ القيادة السياسية الجزائرية عمدت على استحداث مشاريع واستراتيجيات لمجابهة المسألة الأمازيغية التي حققت من خلالها جملة المكاسب تنوعت بين ما هو قانوني، مؤسساتي، إعلامي، تعليمي وثقافي... إلخ، في مقابل ذلك برزت تحديات داخلية وخارجية جابهتهما (القيادة السياسية والمسألة الأمازيغية) حفاظا على الوحدة الوطنية الجزائرية.

وعلى هذا الأساس ستتجه المسألة الأمازيغية الجزائرية إلى سيناريوهين، سيحددهما اتجاهات وميول صانع القرار المحتمل تجاه المسألة الأمازيغية.

استنادا إلى ما تم بيانه، مهما ظهرت تحديات جديدة وتعددت السيناريوهات المحتملة لن تحيد المسألة الأمازيغية الجزائرية عن جوهر مسارها الذي تبنته للحصول على المكاسب المحققة، باعتبارها لبنة أساسية لترصين وصيانة الوحدة الوطنية، بحكم أنّ الأمازيغية مكونا أساسياً للهوية الوطنية الجزائرية.

الخاتمـــــة

الخاتمة

تناولت الدّراسة، عبر فصولها الثلاثة، موضوع الوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية الجزائرية في دراسة تحليلية للمشاريع والاستراتيجيات التي تبناها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" وأثرها على المسألة الأمازيغية منذ توليه الحكم بدءً من سنة 1999 التي أدت في مضمونها إلى تحقيق جملة من المكاسب، في مقابل ذلك برزت العديد من التحديات التي تمت مواجهتها صونا وحفاظا للوحدة الوطنية، مع وضوح في الرؤية المستقبلية حول المسألة الأمازيغية الجزائرية.

لهذا فقد تعرّضت الدّراسة في **الفصل الأوّل** إلى الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية، من خلال التطرق إلى أبعادها ومحدداتها وسبل تعزيزها، وكذا تناولت هذه الدراسة الأمازيغ من حيث تواجدهم الجغرافي قديما وحديثا، ومن ثمّ جذور المسألة الأمازيغية في الجزائر وتطوراتها.

أمّا بالنسبة **للفصل الثاني**؛ فقد خُصّص لدراسة وتحليل مشاريع واستراتيجيات القيادة السياسية المتمثلة في المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" من خلال وضع بدائل عملية وقانونية، انتهجت لمجابهة متغيرات أحاطت بالمسألة الأمازيغية الجزائرية لاحتواء تعدد وتنوع مكوناتها من سنة 1999 إلى سنة 2015، وذلك لصهر الاختلافات وتحويلها إلى عامل إثراء واعتراف متبادل في مقاربة القيادة السياسية بإنتاج مشاريع واستراتيجيات متبنية مواقف يُراد من خلالها الحفاظ على الوحدة الوطنية في ظل متغيرات البيئة الداخلية

(الربيع الأمازيغي) والبيئة الخارجية (الحراك العربي)، كما كان الهدف منها إحباط كل محاولات التفتيت التي استهدفت الوحدة الوطنية الجزائرية من الداخل ومن الخارج.

هذا ما أكدته آليات عملية، منها آلية الاقتراح والتشاور مع تنسيقية العروش من خلال آلية التحرك الاستباقي التي انتهجتها القيادة السياسية لمعالجة مطالب الحراك الأمازيغي لسنة 2001، بإنشاء "لجنة مستقلة' لتقصي الحقائق مهمتها القيام بتحقيقات غطت جوانب ما حدث في جميع أنحاء المنطقة، ولخلق روابط وطنية بين مختلف هذه الجماعات الوطنية داخل نطاق الدولة الواحدة، أجرت فيه القيادة السياسية تعديلا وزاريا في سنة 2001، متعاملة في ذلك مع واقع ومتطلبات الربيع الأمازيغي.

أما فيما يخص الآليات القانونية التي أقرتها القيادة السياسية فتمثلت في العمل على إرساء الوضع القانوني للمسألة الأمازيغية، ويعد هذا اعترافا من القيادة السياسية الجزائرية باللغة الأمازيغية كلغة وطنية سنة 2002، والذي يُعد تدويلا دستوريا وعقدا سياسيا بين جماعات متعددة مكونة للدولة الجزائرية ضمن وحدة وطنية جامعة مانعة.

هذا ما أكدته الخطابات الرسمية وغير الرسمية للمتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" الذي بدا عازما على إحداث تغييرات وتشريعات وإضافات قانونية لشتى مطالب المسألة الأمازيغية حاضرا ومستقبلا، والذي عمل على مجابهة توظيف ملف المسألة الأمازيغية ضمن الأجندات الداخلية والخارجية لتفتيت الوحدة الوطنية.

كما تم التطرق إلى تأثير هذه الاستراتيجيات ومشاريع القيادة السياسية على المسألة الأمازيغية الجزائرية، من خلال رصد عمليات التغذية والتغذية الإسترجاعية لمطالب الحراك الأمازيغي.

إنّ تفاعل العوامل الداخلية للمسألة الأمازيغية ساهم بشكل كبير في إقناع الإطراف الرئيسية بعدم تجاهل مطالب الآخر للأخر، فالاستمرار في الاختلاف والتوتر يوصل جوهريا للانتقال إلى نقاط البحث عن نقاط الالتقاء بتقريب تصور كل طرف لطبيعة التحول ومحتواه وأهدافه، فالاختلافات في إطار البيئة السياسية الداخلية حول طريقة حل المسألة الأمازيغية من قبل جميع الأطراف، ليست مانعا لوحدتهم المستقبلية.

تناولت الدّراسة في **فصلها الثالث** موضوع رهانات ومستقبل المسألة الأمازيغية والوحدة الوطنية في ظل التغيرات الوطنية والدولية لما بعد 2016، من خلال التطرق إلى ما حققته المسألة من مكاسب ذات طابع قانوني ومؤسساتي، ذلك باستمرار الزيادة في رفع مطالب الأمازيغ واستمرار إرادة صانع القرار في استمرارية الاستجابة والتفاعل مع مسار المسألة الأمازيغية، ومن جملة هذه المكاسب، مكاسب دستورية تمثلت في إضفاء الشرعية على الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية ضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، إضافة إلى مكاسب مؤسساتية تمثلت في تفعيل عمل المحافظة السامية للأمازيغية التي تعمل على ترقية وانتشار اللغة الأمازيغية.

جاء استحداث المركز الوطني البيداغوجي واللغوي لتعليم الأمازيغية كواحد من المؤسسات العاملة على ترقية اللغة الأمازيغية وإدخالها كلغة تعليمية ضمن مستويات التعليم الثلاث، وكذا المجمع الجزائري للغة الأمازيغية الذي عمل على جمع الرصيد الوطني للغة الأمازيغية بكل تنوعاتها اللسانية وتوحيدها على كافة محتويات الوصف والتحليل اللساني، والعمل على إعداد قاموس مرجعي للغة الأمازيغية، إضافة إلى مكاسب ذات طابع تعليمي وذلك باعتماد اللغة الأمازيغية كلغة تعليمية معتمدة.

حيث مضت بعض المؤسسات التعليمية والأكاديمية التي أولت أهمية قصوى للأمازيغية من خلال إحداث تخصصات علمية وأقسام جامعية تتخصص في دراسة ومختلف قضايا الأمازيغية التعليمية.

إضافة إلى مكاسب ذات طابع إعلامي، تمثلت في فتح المجال الإعلامي باللغة الأمازيغية وتخصيص قنوات تلفزيونية وإذاعية ناطقة باللغة الأمازيغية وبكل لهجاتها، بالإضافة إلى مكاسب ذات طابع ثقافي تمثلت في ترسيم عيد 'ينّاير' المصادف للثاني عشر من يناير/جانفي حسب التقويم الميلادي، من كل سنة عيدا وطنيا مدفوع الأجر، باعتباره يمثل رأس السنة الأمازيغية.

وأهم ما واجهته المسألة الأمازيغية من رهانات على الصعيدين الداخلي تمثلت في التحدي اللغوي (تعدد اللهجات الأمازيغية) وتحدي انتشارها على المستوى الوطني، أما التحدي الخارجي يعود إلى توظيف الملف الأمازيغي ضمن الأجندات الأجنبية التي

تسعى من خلالها لتعزيز مصالحها في الجزائر، منها تفكيك اللحمة الوطنية الجزائرية، ومن أجل هذا عمد الرئيس "**عبد العزيز بوتفليقة**" إلى الاستمرار في إنتاج مشاريع واستراتيجيات فعّلتها مؤسسات الدولة تحقق وتستجيب إلى متطلبات الحراك الأمازيغي من جهة، ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية من جهة أخرى، وفقا لآليات الحوار والتشاور والشراكة.

فبالرغم من الرهانات التي واجهت المسألة والتي ستواجهها رغم الظروف السياسية التي ستحكمها مستقبلا، إلا أن المسألة الأمازيغية مسارها ارتبط بالآليات القانونية والعملية التي أقرّها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**".

توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى:

أنّ مشاريع واستراتيجيات القيادة السياسية الجزائرية التي استحدثت من طرف المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" تمركزت حول معالجة مطالب المسألة الأمازيغية عبر مسارها النضالي، منذ توليه الحكم بدءً من 1999، حيث حققت جملة المكاسب عن طريق مجموعة الآليات العملية والقانونية، تنوعت هذه المكاسب ما بين ما هو قانوني، مؤسساتي وثقافي...، مكّنت مضامينها من الحفاظ على الوحدة الوطنية الجزائرية ومن ثمّ بناؤها.

وفي المقابل ظهرت حالات من توظيف الملف الأمازيغي مصادره متعددة فعلى المستوى الداخلي تم توظيفه من الجانب السياسي من طرف بعض الأطراف لحماية

مصالحها في السلطة، وإبقاء الوضع القائم، وتوسيع الهوة بين المسألة الأمازيغية والقيادة السياسية، ومن الجانب الخارجي (الدولي) تم توظيف المسألة من طرف بعض الدول لضمان مصالحها وتدخلها، متبنية سياسة 'فرق تسد' والأمر المؤكد في هذه الدراسة، هو تجدد مطالب الأمازيغ والبحث عن آليات مناسبة لتحقيق المزيد من أهداف المسألة الأمازيغية.

لهذا فإنّ فرضيات الدّراسة الحالية تناولت من خلال تقسيمات الموضوع في ثلاث فصول؛ والتي تمركزت أساسا في إثبات العلاقة الارتباطية بين المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية، إذ ثبتت الإجابة عن صحة هذه **الفرضية الرئيسة** من خلال الفصل الثاني والثالث، بأنّ مشاريع واستراتيجيات القيادة السياسية للدولة الجزائرية المتمثلة في متغيرها القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" ساعدت في تمتين وتوطيد الوحدة الوطنية الجزائرية، كما ثبتت الإجابة عن صحة هذه الفرضية الرئيسة من خلال الفصل الثالث.

قد ثبتت أيضا صحة **الفرضية الفرعية الأولى**، والتي مفادها أنّ القيادة السياسية الجزائرية تبنت مقاربات عملية وقانونية تم التطرق إليها من خلال دراستنا في الفصلين الثاني والثالث، كآلية للتعامل مع تبعات المسألة الأمازيغية في الجزائر، حيث ثبت أيضا أنّ لهذه الآليات العملية والقانونية – تأثير المسألة الأمازيغية الجزائرية حفاظا على الوحدة الوطنية – والتي تم تناولها وفق الاقتراب النسقي لـ "دافيد إيستون" كإطار تحليلي ملائم للدّراسة، باعتبار أنّ هذا التنظيم تتوفر فيه عناصر العملية السياسيّة المتمثلة في الحاكم

وتأثيرات البيئة على النظام، والربط بين المدخلات والمخرجات وهذا ما ساعد على فهم وسبر أغوار هذا الموضوع – تأثير المسألة الأمازيغية الجزائرية حفاظا على الوحدة الوطنية.

كما ثبتت صحة **الفرضية الثانية،** التي مفادها أنّ تفاعلات القيادة السياسية الجزائرية مرتبطة بأهداف وتوجهات مختلف الفواعل الوطنية، ويظهر ذلك من خلال فشل مخططات توظيف المسألة الأمازيغية الجزائرية على المستوى الداخلي والخارجي من طرف جهات داخلية؛ متعلقة بالنظام السيّاسي الجزائري، وخارجية؛ متمثلة في دول أجنبية تسعى إلى تحقيق مصالحها وتعزيز تواجدها الثقافي والاقتصادي.

قد ثبتت أيضا صحة **الفرضية الفرعية الثالثة،** التي مفادها أنّ المسألة الأمازيغية الجزائرية أسهمت وستسهم مستقبلا في بناء الوحدة الوطنية باعتبارها إحدى مكونات الهوية الوطنية الجزائرية، كما أنّها تعتبر من أهم عناصر التنويع الثقافي الذي تزخر به الجزائر، والتي تساهم من خلاله في ترصين الوحدة الوطنية الجزائرية وتمتينها.

استنادا إلى ما تم بيانه، أنه مهما ظهرت تحديات جديدة وتعددت السيناريوهات المحتملة، لن تحيد المسألة الأمازيغية الجزائرية عن جوهر مسارها الذي تبنته للحصول على المكاسب المحققة، باعتبارها لبنة أساسية لترصين وصيانة الوحدة الوطنية، لكون الأمازيغية مكونا أساسياً للهوية الوطنية الجزائرية.

إلى هذا القدر من صحة الفرضيات التي تم عرضها، تكون الدّراسة قد خلصت إلى الامتداد الصحي والطبيعي للمسألة الأمازيغية وأدوارها الفعّالة والفاعلة في المجال (السياسي، الثقافي، الأمني، والاجتماعي، التعليمي.. .) والعاملة على توطيد العلاقة بين مكونات الهوية الجزائرية في ظل بقاء الجماعة الوطنية داخل كيان دولة واحدة في إنجاز لوحدة وطنية واحدة متوحدة بالرغم من تنوع الظروف، ومن ثمة تنوع الآليات، وتوفر الأطر المؤسساتية التي تكفل ضمان بقاء الوحدة الوطنية الجزائرية.

استنادا لما سبق، يعد المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" رمزا للوحدة الوطنية ومنشئا ومحركا لها طيلة فترة حكمه بدءً من سنة 1999، كونه الأداة الفاعلة في دمج وصهر وتذويب كل التناقضات في بوتقة واحدة هدفها توطيد بناء وحدة وطنية ناجحة على حساب الولاءات الضيقة للجماعة.

ويعد هذا الخطاب الذي ألقاه بمناسبة إعلان ترشحه لعهدة ثانية بفندق الأوراسي الجزائر العاصمة، بتاريخ 22 فيفري 2004، قائلاً: "**إن الموضوع ليس موضوع زعامات، إنه موضوع شعب، موضوع وطن، موضوع سيادة وأمة، وهذه بلادنا نحن فيها جميعا، صالح وغير صالح، مؤمن وغير مؤمن، كلنا شركاء في هذا الوطن.. .. وهذا أمر يجب أن يكون مفهوما، فالجزائر، وإن كانت مسلمة، فإن لكل أبنائنا مهما كانت مشاربهم لهم فيها نصيب ومن حقهم أن يتكلموا، فالهدف من هذه المصالحة إنما هو تجميع الشعب الجزائري كله دون استثناء، ولا إقصاء في نطاق اختلاف الآراء السياسية، وكذلك في**

نطاق الوطن الواحد الذي هو فوق الجميع، وهي كذلك تجميع للشعب حول هويتنا الوطنية، التي لا تقبل التجزئة، والتي لا تكون أبدا محل متاجرة، سوف نعمل جميعا من أجل مجد الإسلام ذلك أننا جميعا مسلمون، وسوف نعمل جميعا من أجل إشعاع الحضارة العربية الإسلامية، التي يعتبر شعبنا أحد صناعها وأحد المستفيدين منها، وترقية أمازيغيتنا، وذلك أننا جميعا أمازيغ ومنذ فجر التاريخ أمازيغيون".

من بين أهم **النتائج** التي توصلت إليها الدراسة مايلي:

1. أن تحقيق الوحدة الوطنية في الدولة الجزائرية مرتبطة بمدى استيعاب مختلف مطالب المسألة الأمازيغية الجزائرية، وفق آليات سلمية عملية وقانونية، تمثلت في مشاريع واستراتيجيات أقرها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**".

2.أن هذه المشاريع والاستراتيجيات كان لها تأثير إيجابي على حل المسألة الأمازيغية الجزائرية في تلك الفترة، وجابهت توظيف الملف الأمازيغي في بعديه الوطني والدولي من أجل ترصين وبناء الوحدة الوطنية الجزائرية.

3.أن علاقة المسألة الأمازيغية بالوحدة الوطنية الجزائرية، تتجلى في الانتماء والولاء للأمة العربية في إطار مقوماتها الحضارية والثقافية.

4.أن المسألة الأمازيغية في الجزائر، مثل باقي الحركات في العالم، لها أسبابها وامتداداتها في الشمال الإفريقي، وهي تشكل جزءً من الهوية الوطنية وركيزة من ركائز الوحدة الوطنية للجزائر.

5.أن المسألة الأمازيغية بنضالها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وهي تمثل نموذجا في انتزاع حقوقها، وتحقيق عدة مكاسب سياسية وثقافية واجتماعية وتعليمية... دون المساس بسيادة ووحدة الدولة الجزائرية.

6.أن تغيير المتغير القيادي لن يؤثر على المكاسب التي حققتها المسألة الأمازيغية الجزائرية في ظل حكم المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" كونها أصبحت تحمل الطابع القانوني للدولة الجزائرية.

7. بناءا على السيناريو الثاني يمكن للمتغير القيادي الجديد أن يأخذ مسارا مغايرا اتجاه المسألة الامازيغية الجزائرية.

8.ستسهم مستقبلا المسألة الأمازيغية الجزائرية في إرساء وبناء الوحدة الوطنية باعتبارها إحدى مكونات الهوية الوطنية الجزائرية، لما تزخر به من تنوع ثقافي وتعدد لغوي...

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من **الإقتراحات** تمثلت في:

1. يجب الحفاظ على استقرار النظام السياسي الجزائري من خلال توفير مناخ سياسي ملائم تتفاعل ضمنه مختلف الحركات بطريقة ديمقراطية تصب في التكامل وتعزيز المواطنة والانتماء.

2. ضرورة استيعاب مختلف القوى والحركات السياسية والاجتماعية، وفقا لآليات الحوار والتشاور والشراكة وتحمل المسؤولية بما يساعد على تحقيق وفاق وطني، يعزز الوحدة والانتماء والنظر للمستقبل المشترك.

3. السهر على التنويع في الآليات، المشاريع والاستراتيجيات وذلك بخلق استراتيجيات وقائية (استباقية) لمواجهة تهديدات التوظيف الداخلي والخارجي للملف الأمازيغي الجزائري، من خلال التقيد بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لا سيما حقوق الأقليات.

4. العمل على عدم حصر المشاريع والاستراتيجيات في متغير واحد تجنبا للسيناريوهات التشاؤمية وتعميق آليات الحوار والتشاور مع كل أطراف المسألة تحسبا لتعطل تنفيذها ومن ثم تجسيدها أو احتمالية فشلها.

5. محاكاة التجارب الناجحة العربية والغربية، دون أن ننسى احترام خصوصية مسائلنا الداخلية.

6. نظرا للطفرة التكنولوجية الهائلة في مجالي الإعلام والاتصال، وتماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وخاصة العالم العربي، أصبح من الضروري على الأنظمة مواكبة هذه التطورات، وذلك بدعم هذه الآليات والاستراتيجيات التي تعتبر همزة وصل بين المواطن والدولة لبلوغ الهدف الرئيس تدعيم وتثبيت الوحدة الوطنية.

قائمة

المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المصادر:

أ. القرآن الكريم.

ب. المصادر الرسمية:

1. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 04، بتاريخ: 19 محرم عام 1429 الموافق 27 يناير سنة 2008.

2. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 54، بتاريخ: 25 ذو الحجة عام 1439 هـ الموافق 5 سبتمبر 2018 م.

3. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 76، بتاريخ: الأحد 27 رجب عام 1417 الموافق 8 ديسمبر سنة 1996.

4. **الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، العدد 76، بتاريخ: 15 شوال عام 1424 الموافق 9 ديسمبر سنة 2003.

5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 14، المؤرخة في 07 مارس 2016.

6. الجريدة الرسمية للجهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 50، المؤرخ في 25 ذو القعدة عام 1437 هـ الموافق 28 غشت سنة 2016 م.

7. **دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديمقراطية الشعبية**، القانون رقم 02-03 المؤرخ في 27 محرم 1423 الموافق لـ: 10 أفريل 2002.

8. عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل: 18 ماي – 26 نوفمبر 2005**، (الجزء الثاني)، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، وحدة الرويبة، الجزائر، 2005.

9. عبد العزيز بوتفليقة، **رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة تصويت البرلمان على تعديل الدستور**، الجزائر، 07 فيفري 2016.

10. هيئة الامم المتحدة الاسكوا، **الظلم في العالم العربي والطريق الى العدل**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا، E/ESCWA/OES/2016/2، بيروت.

11. هيئة الأمم المتحدة، **تقديم المساعدة الدولية من أجل الانتعاش الاقتصادي في أنغولا**، قرار رقم 143/46، الدورة 46، الجلسة العامة 76، بتاريخ: 17 ديسمبر 1991.

ثانيا: المراجع العربية

أ. الكتب:

1.أحمد بن نعمان، **الوحدة الوطنية في وحدة الهوية**، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014.

2.أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.

3. أحمد نازلي معوض، **التعريب والقومية العربية في المغرب العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

4. بوزياني الدراجي، **القبائل الأمازيغية: أدوارها، مواطنها وأعيانها (سلسلة العصبية القبلية)**، ج1، ط1، دار الكتاب العربي للطباعة، النشر، التوزيع والترجمة، الجزائر، 2000.

5.التجاني بولعوالي، **الإسلام والأمازيغية: نحو فهم وسطي للقضية الأمازيغية**، مطابع إفريقيا الشرق، المغرب، 2008.

6.جاسم يونس الحريري، **المخططات الاسرائيلية لتفتيت المنطقة العربية (دراسة حالة العراق 1948-2013)**، دار جنان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

7. جورج بالانديه، ترجمة، جورج أبي صالح، **الانثروبولوجيا السياسية**، مركز الانماء القومي، بيروت، 1986.

8. جين كننمنت، **البحرين: ما وراء الجمود**، المعهد الملكي للشؤون الدولية، مطبعة تشاتام هاوس، لندن، يونيو 2012.

9. حازم حسني وآخرون، **ثقافة التعايش المشترك – الحاضر والمستقبل**، مكتبة الأسرة، القاهرة، 2012.

10. حسن سرياك، **الهوية الأمازيغية: الجزائر في أصول البشرية ثلاثون قرنا من التاريخ (مدونة ببيلوغرافيا)**، الطبعة العربية، عمان.

11. خليفة عبد الرحمان، **إيديولوجية الصراع السياسي**، دار المعرفة، القاهرة، 1999.

12. رابح لونيسي، **دعاة البربرية في مواجهة السلطة**، ط1، دار المعرفة، الجزائر، 2002.

13. روبرت مونطاني، ترجمة: محمد ناجي بن عمر، **الحياة الاجتماعية والسياسية للبربر**، مطابع أفريقيا الشرق، المغرب، 2014.

14. سعدون حمادي، وآخرون، **دراسات في القومية العربية والوحدة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، د.سنة نشر.

15. الشاعر وهيب، **الأردن إلى أين؟ الهوية الوطنية والاستحقاقات المستقبلية**، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

16. صادق الأسود، **علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده**، كلية القانون والسياسية، جامعة بغداد، 1968.

17. صدفة محمد محمود، **إدارة التنوع والاختلاف: تجربة جنوب إفريقيا في التعايش السلمي خلال مرحلة ما بعد انتهاء نظام الفصل العنصري**، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2015.

18. صمويل هانتنغتون، ترجمة: سمية فلو عبود، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، ط 2، دار الساقي، بيروت، 2015.

19. عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

20. عبده مباشر، **ألمانيا والوحدة والطريق إلى الرايخ الرابع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2016.

21. العربي العقون، **الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول والهوية**، ط1، التنوخي للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، المغرب، 2010.

22. عز الدين مناصرة، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب – إشكالية التعددية اللغوية**، ط1، دار الشروق، الأردن، 1999.

23. علي مجيد حسام الدين، **إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر: جدلية الاندماج والتنوع**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010.

24. فضيلة شبابحة، **الحركة الأمازيغية في ظل الحراك العربي: الجزائر أنموذجا**، ط 1، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، 2018.

25. القاسم صالح محمود، **النظام السياسي ومشكلة الجنوب في السودان في فترة 1969-1989**، دار جليس الزمان، الأردن، 2010.

26. كمال المنوفي، **أصول نظم السياسية المقارنة**، شركة الربيعان، الكويت، 1987.

27. مبارك بن محمد الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، تقديم: محمد الميلي، ج1، ط4، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 2004.

28. مجلس أوروبا، **الكتاب الأبيض حول حوار الثقافات "من أجل العيش معا متساويين في الكرامة"**، ترجمة للعربية ISESCO، 2008.

29. مجموعة مؤلفين –**رؤساء دول أمام حق تعزيز المصير وواجب الحفاظ على الوحدة الوطنية و الترابية**–فاس مطبوعات المملكة المغربية 1994.

30. مجموعة مؤلفين، **رؤساء الدول أمام حق تقرير المصير**، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، فاس، المغرب، 1994.

31. محمد الكوخي، **سؤال الهوية في شمال إفريقيا**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2014.

32. محمد المختار العرباوي، **في مواجهة النزعة البربرية وأخطارها الانقسامية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2005.

33. محمد الميلي بن مبارك ، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، ج1، ط4، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 2004

34. محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، ط 1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

35. محمد حسين الفرح، **عروبة البربر: تاريخ ودلائل انتقال البربر من اليمن إلى بلاد المغرب والجذور العربية اليمنية لقبائل البربر**، إصدارات تريم عاصمة الثقافة الإسلامية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2010.

36. محمد شفيق، **لمحة عن ثلاثة وثلاثين قرنا من تاريخ الأمازيغيين**، دار الكلام للنشر والتوزيع، الرباط، 1989.

37. محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي، المفاهيم، المناهج، الاقترابات**، دار هومة، الجزائر، 2002.

38. محمد عبد الباقي الهرماسي، **المجتمع والدولة في المغرب العربي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

39. محمد عبد الله الخوالدة وآخرون، **التربية الوطنية (المواطنة والانتماء)**، ط1، دار الخليج، الاردن، 2012.

40. محمد محفوظ **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية كيف نبني وطننا للعيش المشترك**، ط 1، المركز الثقافي العربي، المغرب/بيروت، 2004.

41. محمد محفوظ، **الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية: كيف نبني وطنا للعيش المشترك؟** المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2004.

42. محمد مختار العرباوي، **في جذور المسألة القومية – البربر: عرب قدامى**، ط 1، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2010.

43. معوض أحمد نازلي، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1986.

44. مناصرة عز الدين ، **المسألة الأمازيغية في الجزائر والمغرب – إشكالية التعددية اللغوية**، ط1، دار الشروق، الأردن، 1999.

45. ناصر جابي، **الحركات الأمازيغية في شمال إفريقيا النخب، أشكال التعبير والتحديات** منشورات الشهاب، الجزائر، 2018.

46. نصر محمد عارف، **ابستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

47. هاني فارس، **النزاعات الطائفية في تاريخ لبنان الحديث**، الدار الأهلية، بيروت، 1980.

ب. الرسائل العلمية:

1. أمينة بن اباجي، **منطوق بني سنوس الأمازيغي (دراسة صوتية ووظيفية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم اللهجات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009.

2. بدر الدين مسعود، **استراتيجية معالجة أحداث القبائل في الصحافة الجزائرية: جريدة الخبر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية،، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

3. تباشير خرابشة، **محددات النزعة الانفصالية لدى الأقليات**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، 2009.

4. درهم محسن أحمد الحالمي، **دور المعارضة اليمنية في الاستقرار السياسي 2003-2008: أحزاب اللقاء المشترك دراسة حالة**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، معهد بيت الحكمة، الأردن، جامعة آل البيت، 2009.

5. سلوى طبركان، **الألغاز الشعبية القبائلية بمنطقتي واضية وعزازقة**، رسالة ماجستير قسم الأدب العربي، كلية الآداب واللّغات، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2012.

6. عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية في دول المغرب العربي مثال تونس**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2008/2007.

7. عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، **آليات تعزيز الوحدة الوطنية بين القوى والفصائل الفلسطينية وأثرها في التنمية السياسية: "فتح" و"حماس" نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2010.

8. عمرو محمد كمال، **تأثير الحركة الأمازيغية على النظام السياسي الجزائري منذ عام 1990**، مذكرة لحصول على درجة الماجستير في الدراسات الإفريقية، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، 2015.

9. معتصم محمد مفلح زيد، **مفهوم المصلحة الوطنية وتأثيره على الوحدة الفلسطينية منذ إتفاق أسلو 1993**، أطروحة ماجيستير، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا، نابلس فلسطين، 2015.

10. ميسون محمد أحمد عسير، **النخب السياسية الفلسطينية وأثرها على الوحدة الوطنية (نخبة المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني أنموذجا)**، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، 2012.

11. نيفين عبد المنعم مسعد، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي**، رسالة دكتوراه عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1987.

12. الهادي دوش، **المواطنة ومسألة الأقليات**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2008.

ج. المجلات:

1. الإبراهيم بدر، (الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟)، **مجلة المستقبل العربي**، ع.437، (جويلية 2015)، القاهرة.

2. إبراهيم محمد أحمد بلولة، (الوحدة الوطنية والقيم الروحية)، **مجلة دراسات دعوية**، العدد 20، بتاريخ: جويلية 2010، جامعة إفريقيا العالمية، السودان.

3. أبو بكر الدسوقي، (الطائفية تهدد المستقبل العربي: هل تستمر الحروب الإقليمية عقودا؟) **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 50، العدد 201، جويلية 2015، القاهرة.

4.أحمد بلولة إبراهيم محمد، (الوحدة الوطنية والقيم الروحية)، **مجلة دراسات دعوية**، العدد 20، (جويلية2010)، جامعة افريقيا العالمية، السودان.

1. إدريس الكنبوري، (التوتر السياسي والثقافي في المسألة الأمازيغية)، **جريدة العرب**، العدد: 10592، الصادرة بتاريخ: 2017/04/04، الدوحة.

5. بدر الإبراهيم، (الوحدة العربية والتقسيم: أي مستقبل؟) **مجلة المستقبل العربي**، العدد 437، جويلية 2015، القاهرة.

6. برهان غليون، (فكرة الوحدة في المغرب العربي: تكوين الجماعة الوطنية أو جدل الوحدة والديمقراطية)، **مجلة دراسات عربية**، العدد 07، يونيو 1986، بيروت.

7. بسيوني محمد، (إشكاليات الربيع العربي ومستقبله)، **مجلة السياسة الدولية** ، المجلد 52، (جانفي 2017)، القاهرة.

8. جلال عبد الله معوض، (أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 55، بتاريخ: سبتمبر 1983، القاهرة.

9. جهاد عودة، (الجزائر والمواجهة بين الدولة والبربر)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 61، 1980، القاهرة.

10. جورج الراسي، (الجزائر: لا للنزعة الانفصالية نعم للتراث البربري)، **جريدة الوطن العربي**، العدد 168، بتاريخ: 1980/05/08، باريس.

11. حداد عثمان مبارك، (مفهوم الوحدة الوطنية وأسسها في فكر عبد الحميد بن باديس)، **مجلة المعيار**، العدد 10، بتاريخ جوان 2018، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر.

2. حميد زناز، (الهوية الأمازيغية هي الأصل في المنطقة المغاربية)، **جريدة العرب**، العدد: 10592، الصادرة بتاريخ: 2017/04/04، الدوحة.

12. راشد سامح، (أزمات المنطقة أمام تسويات منقوصة)، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 51، العدد 204، (أبريل 2016)، القاهرة.

13. الرميحي محمد، (واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 49، (مارس 1983)، بيروت.

14. زناز حميد، (الهوية الأمازيغية هي الأصل في المنطقة المغاربية)، **صحيفة العرب**، العدد: 16587، (أفريل2017)، الدوحة، قطر.

15. سامح راشد، (أزمات المنطقة أمام تسويات منقوصة)، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 51، العدد 204، بتاريخ: أبريل 2016، القاهرة.

16. عادل بن عمر، (إشكالية التعدد الطائفي والوحدة الوطنية في الدول الاسلامية: دراسة الحالة الماليزية)، **مجلة الآداب العلوم الاجتماعية**، العدد 21، ديسمبر 2015، سطيف – الجزائر.

17. عبد الجليل معالي، (المسألة الأمازيغية في المغرب العربي... حقوق لغوية أم دعوات انفصال)، **جريدة العرب**، العدد: 10592، الصادرة بتاريخ: 2017/04/04، الدوحة.

18. عبد الحي وليد، (دور الموقع الجغرافي للأقليات في نجاح ميكانيزم اللامركزية)، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العددان 3-4، (سبتمبر 1989)، لبنان.

19. عبد الله معوض جلال، (أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي)، **المستقبل العربي**، العدد 55، (سبتمبر 1983)، بيروت.

20. عبد الوهاب زيان، (الجزائر والهوية الأمازيغية)، **مجلة المعارف**، المجلد 2010، العدد 08 (30 يونيو/حزيران، 2010) جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

21. عبير سهام مهدي، (مفهوم الوحدة الوطنية وطرق تعزيزها في العراق)، **مجلة أبحاث العلوم السياسية**، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد 22، ديسمبر 2012، العراق.

22. عزمي خليفة، (الأمن الأفريقي والأمن القومي المصري)، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 90، بتاريخ: أكتوبر 1987، القاهرة.

23. مبارك حداد عثمان، (مفهوم الوحدة الوطنية وأسسها في فكر عبد الحميد بن باديس)، **مجلة المعيار**، العدد 10، بتاريخ جوان 2018، المركز الجامعي سوق أهراس، الجزائر.

24. محمد إبراهيم نمارق، (دور الحكومات السودانية في بناء الوحدة الوطنية)، كلية الدراسات، **مجلة قسم العلوم السياسية**، جامعة الخرطوم، 2013، السودان.

25. محمد الرميحي، (واقع الثقافة ومستقبلها في أقطار الخليج العربي)، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 49، بتاريخ: مارس 1983، القاهرة.

26. محمد بسيوني، (إشكاليات الربيع العربي ومستقبله)، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد 52، العدد 207، جانفي 2017، القاهرة.

27. محمد صفي الدين خربوش، (الدولة القومية والنزعات الانفصالية في المنطقة العربية)، **مجلة الديمقراطية**، العدد 69، جانفي 2018، القاهرة.

28. محمد يعيش، وآخرون، (الوظيفة القيمية للجامعة في تحقيق أبعاد الو حدة الوطنية)، **مجلة معارف**، العدد 20، بتاريخ: جوان 2016، جامعة البويرة، الجزائر.

29. ميموني شهرزاد، طيبي غماري، **البعد السوسيو – (**تاريخي في مسألة الثقافة الأمازيغية: الموروث الثقافي يناير رأس السنة الأمازيغية الجديدة في الأوراس نموذجا)، **مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية**، مجلد 9، 2018، معسكر، الجزائر.

30. نمارق محمد إبراهيم، مقال بعنوان: **دور الحكومات السودانية في بناء الوحدة الوطنية**، كلية الدراسات قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، 2013، السودان.

د. المعاجم:

1. معجم المعاني الجامع: الموقع على الانترنت: http://www.almaany.com

2. معجم الوسيط، الموقع على الانترنت:

http://www.almougem.com/mougem/search

هـ. المواقع الالكترونية:

1. الإذاعة الجزائرية، **المحافظة السامية للأمازيغية تنوه بقرار الرئيس بوتفليقة تكريس الاحتفال بينّاير**، مقال منشور على الانترنت:

http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171228/129843.html.

2. آشجان بكري، مقال منشور على الانترنت:

http://alwahabiyah.com/ar/Article/View، أمازيغ ماسين، (في مفهوم الحركة الثقافية الأمازيغية)، **جريدة الحوار المتمدن**، العدد:1921، من الموقع:

http://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=97269.

3. الجزيرة، **المحافظة السامية للأمازيغية**، مقال منشور على الانترنت:

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures.

4. خولة طالب الإبراهيمي، **المسألة اللغوية عند الجزائريين: التعددية لا تلغي الوحدة الوطنية**، مقال منشور على الانترنت، على الموقع:

http://www.djazairess.com/elmassa/21525.

5.سلمان راشد العماري، **اليمن من الثورة الشعبية إلى الحرب الأهلية، مجلة البيان،** العدد 348، 5 ماي 2016، مقال منشور على الموقع:

http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5076

6.حسونة نسرين، **تحليل المضمون، مفهومه، محدداته، استخداماته،** مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.alukah.net،

7. عادل بن عايض المغذّوي، **دور المناهج التعليمية في تعزيز الوحدة الوطنية لدى طلاب التعليم الثانوي في المملكة العربية سعودية،** 4th International Conference and Exhibitition On Islamic Education 2014،

مقال منشور على الموقع الالكتروني:

. https://www.mu.edu.sa/sites/default/files/contentfiles/dcscw018.

8. عبود حساين، **'الأمازيغية والأزمة الجزائرية'**، دراسة منشورة على الموقع:. http:// tawiza. x10.mx/tawiza49/hsayn2،

9. عسوس عمر، **أزمة الهوية لدى البربر في الجزائر**، منشور على الموقع:

.http://www.univ-skikda.dz/doc_site/revues_SH/article21.pdf

10. الفجر مالك رداد، **تل أبيب تخترق الحركة الأمازيغية وتستثمرها لتحقيق التطبيع مع الجزائر**، مقال منشور على الموقع:

.http ://www.djazairess.com/alfadje/160162

11. مركز التأصيل للدراسات والبحوث، **الأمازيغ ورحلة البحث عن أزمة،** على الموقع:

.http://taseel.com/display/pub/defautlt.aspx ?id=1378&mot=1

12. موقع التلفزيون الجزائري:

.https://www.entv.dz/tvar/dossiers/index.php?id=4&voir=6

13. موقع التلفزيون الجزائري،

.https://www.youtube.com/watch?v=lZ3xqll3UII

14. موقع ستار تايمز: .http://www.startimes.com/?t=31432701

15. جمال الدين أبو عمار، **'الوحدة الوطنية مفاهيم وآليات،** على الموقع

.http://onjabaablogsport.com،

16. محمد مهدي عاشور، **التعددية الاثنية: إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية،** مقال منشور على الموقع:

. https://www.aranthropos.com/?p=1372

17. أحمد روابة، تنسيقية العروش في الجزائر، على الموقع:

https://www.aljazeera.net/specialcoverage/coverage2004/2004/10/

18. عبد الوهاب بن خليف، **التعددية الإثنية وتأثيرها على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا القرن الإفريقي نموذجا**، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71630.

19. عزو محمد عبد القادر ناجي، مقال بعنوان: **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي الحديث**، على الموقع:

http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=169257&r=0 .

20. عزو محمد عبدالقادر ناجي، **الوحدة الوطنية في ظل حكم حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق**، مقترح بحث منشور، على الموقع:

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=201893&r=0 .

21. سالم شاكر، ترجمة: عبد الله زارو، **الأمازيغيون اليوم**، على الموقع: www.asadlis-amazigh.com .

22. عزو محمد عبد القادر ناجي، **مفهوم الوحدة الوطنية قديماً وحديثا**، على الموقع: www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=158749،

23. خريطة جغرافية توضح انتشار اللهاجات الامازيغية في الجزائر على الموقع: https://nasher-fawaid.blogespot.com/2019/01/bloge-post_13.html

24. علي سالم، **الدولة والحرية**، على الموقع: https://aawsat.com/home/article/166256،

25. عزو محمد عبد القادر ناجي، **محددات الوحدة الوطنية في الفكر السياسي**، على الموقع:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=168095&r=0

26. عبد المغني الإدريسي، **'الأمازيغ'**، على الموقع:

.www.startimes.com/?T=31085934

ثالثا: المراجع الأجنبية

أ. مراجع بالفرنسية:

A. Livers :

1. Ayman boughanm, **Printemps Arabe Peuples et Etats**, Edition Karem Sharif, 2013.
2. Refugee Review Tribbunal – Asutria, **RRT Rsearch Response**, Country: Algeria, Research Number: DZA 17623, 31 Oct 2005.

B. **Magazines:**

1. Actes Colloque National, **24 ans d'enseignement de Tamazight: Bilan et Perspectives**, 16 et 17 Avril 2018, Bejaia.

C. Site :

1. Laurent de Boissieu, **'L'Union nationale: définition et faux amis'**, Article publié sur site: http://www.ipolitique.fr/archive/2013/04/29/union-nationale.html, date de vue: 08/12/2018, a: 11:34.

ب. مراجع بالانجليزية:

Official Sources :

1. United Nations, **Declaration on the Granting of Independence to Colonial Countries and Peoples**, A/RES/ 1514 (XV), General Assembly, 14 December 1960.
2. United Nations, **Declaration on the Inadmissibility of Intervention and Interference in the Internal Affairs of States**, A/RES/36/103, 91st plenary meeting, General Assembly, 9 December 1981.

Books:

1. Arthur A. Stien, **The Nation of War**, Johns Hopkins University Press, 1978.

2. Bruce Maddy Weitzman, **Ethno-Politics and Globalization in North Africa Studies**, Arizona: Rutledge, Vol 11, No 1, March 2006.

3. C. E. Black, **The Dynamics of Modernization: A study in Comparative History**, New York, Herperroow, 1977.

4. Glenn Woiceshyn, **Individual Rights: Key To Restoring Nationl Unity in Canada**, Capitalism magazine, February 7, 1998.

5. Palmer Monte, **The Interscriplinary study of politics**, New York, Harper and Row Publishers, 1974.

6. Richard C. Snyder et ad, **Foreing Policy decision-making**, The free press of glencoe, New York, 1962.

7. Robert coolly Angel, **Integration International Encyclopedia of social sciences**, vol 7, New York, Macmillan and ress, 1977.

Thesis :

1. Anna Morath, **Categorial Divides and Berber Identify Movement: A Discursive Approach to Identify Formation in Algeria and**

Fransh, Master Thesis, Faculty of Social Sciences, University of Lieden, 2012.

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال:

الجداول	الصفحة
الجدول رقم واحد (01): التواجد الأمازيغي قديما حسب القبائل والبطون.	**84-83**
جدول رقم إثنان (02) يُوضح تاريخ المسألة الأمازيغية في الجزائر في الفترة الممتدة مابين 1949 إلى غاية 1999.	**104-103**
الجدول رقم ثلاثة (03): يبين انتشار تعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015).	**182**
الجدول رقم أربعة (04): يبين معطيات مقارنة بين السنوات: 2015/2014 2016/2015 و2018/2017، حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم.	**185**
جدول رقم خمسة (05): يبين الانتشار الكلي وبعض الولايات لتعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015).	**197**

الأشكال	الصفحة
منحنى بياني رقم واحد (01) يبين انتشار تعليم اللغة الأمازيغية خلال سنوات الدراسة (1999-2015)	**183**
منحنى بياني رقم اثنان (02) يبين معطيات مقارنة بين السنوات: 2015/2014، 2016/2015 و2018/2017، حول مسار إدراج اللغة الأمازيغية في قطاع التعليم.	**185**
الشكل رقم (03) يبين خريطة انتشار اللهجات الأمازيغية في جغرافية الدولة الجزائرية.	**195**

الملاحق

الملاحق:

الملحق رقم: 01

قانون رقم 02-03 مؤرخ في 27 محرم عام 1423 الموافق 10 أبريل سنة 2002، يتضمن تعديل الدستور

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لا سيما المواد 3 و 174 و 176 منه،
- و بأخذ رأي المجلس الدستوري،
- و بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه،

يصدر قانون التعديل الدستوري الآتي نصه:

المادة الأولى: تضاف مادة 3 مكرر، تصاغ كما يأتي:

" المادة 3 مكرر: تمازيغت هي كذلك لغة وطنية.
تعمل الدولة لترقيتها و تطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني".

المادة 2: ينشر قانون التعديل الدستوري في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 27 محرم 1423 الموافق 10 أبريل 2002.

عبد العزيز بوتفليقة.

المصدر: رئاسة الجمهورية،

http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution2002.htm

الملحق رقم: 02

المادة 4 : تمازيغت هي كذلك لغة وطنيّة ورسميّة.

تعمل الدّولة لترقيّتها وتطويرها بكل تنوّعاتها اللّسانيّة المستعملة عبر التراب الوطني.

يُحدث مجمّع جزائري للّغة الأمازيغيّة يوضع لدى رئيس الجمهورية.

يستند المجمّع إلى أشغال الخبراء، ويكلّف بتوفير الشروط اللاّزمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسميّة فيما بعد.

تحدّد كيفيّات تطبيق هذه المادّة بموجب قانون عضوي.

المادة 5 : عاصمة الجمهوريّة مدينة الجزائر .

المادة 6 : العلَم الوطنيّ والنّشيد الوطنيّ من مكاسب ثورة أول نوفمبر 1954 وهما غير قابلين للتغيير.

هذان الرمزان من رموز الثورة، هما رمزان للجمهورية بالصفات التالية :

1- علم الجزائر أخضر وأبيض تتوسطه نجمة وهلال أحمرا اللون.
2- -2النشيد الوطني هو "قسمًا "بجميع مقاطعه.
3- يحدد القانون خاتم الدولة.

الفصل الثاني : الشعب

المادة 7 : الشّعب مصدر كلّ سلطة.

السّيادة الوطنيّة ملك للشّعب وحده .

المادة 8 : السّلطة التّأسيسيّة ملك للشّعب.

يمارس الشّعب سيادته بواسطة المؤسّسات الدّستوريّة الّتي يختارها.

يمارس الشّعب هذه السّيادة أيضا عن طريق الاستفتاء وبواسطة ممثّليه المنتخَبين.

لرئيس الجمهوريّة أن يلتجئ إلى إرادة الشّعب مباشرة .

المادة 9 : يختار الشّعب لنفسه مؤسّسات، غايتها ما يأتي :

- المحافظة على السيادة والاستقلال الوطنيين، ودعمهما،

- المحافظة على الهوّيّة والوحدة الوطنيتين، ودعمهما،

- حماية الحرّيّات الأساسيّة للمواطن، والازدهار الاجتماعيّ والثّقافيّ للأمّة،

الملحق رقم 03: ديباجة الدستور المعدل للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996

27 رجب عام 1417 هـ الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 76 7

دستور الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

بسم اللّه الرّحمن الرّحيم

ديباجة

الشّعب الجزائريّ شعب حرّ، ومصمّم على البقاء حرّا.

فتاريخه الطّويل سلسلة متّصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر دائما منبت الحرّيّة، وأرض العزّة والكرامة.

لقد عرفت الجزائر في أعزّ اللّحظات الحاسمة الّتي عاشها البحر الأبيض المتوسّط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النّوميديّ، والفتح الإسلاميّ، حتّى الحروب التّحريريّة من الاستعمار، روّادا للحرّيّة، والوحدة والرّقيّ، وبناة دول ديمقراطيّة مزدهرة، طوال فترات المجد والسّلام .

وكان أوّل نوفمبر 1954 نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، و قيمها، و المكوّنات الأساسيّة لهويّتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة. و تمتدّ جذور نضالها اليوم في شتّى الميادين في ماضي أمّتها المجيد.

لقد تجمّع الشّعب الجزائريّ في ظلّ الحركة الوطنيّة، ثمّ انضوى تحت لواء جبهة التّحرير الوطنيّ، وقدّم تضحيات جساما من أجل أن يتكفّل بمصيره الجماعيّ في كنف الحرّيّة والهويّة الثّقافيّة الوطنيّة المستعادتين، ويشيّد مؤسّساته الدّستوريّة الشّعبيّة الأصيلة.

وقد توّجت جبهة التّحرير الوطنيّ ما بذله خيرة أبناء الجزائر من تضحيات في الحرب التّحريريّة الشّعبيّة بالاستقلال، وشيّدت دولة عصريّة كاملة السّيادة.

إنّ إيمان الشّعب بالاختيارات الجماعيّة مكّنه من تحقيق انتصارات كبرى، طبعتها استعادة الثّروات الوطنيّة بطابعها، وجعلتها دولة في خدمة الشّعب وحده، تمارس سلطاتها بكلّ استقلاليّة، بعيدة عن أيّ ضغط خارجيّ.

إنّ الشّعب الجزائريّ ناضل ويناضل دوما في سبيل الحرّيّة والدّيمقراطيّة، ويعتزم أن يبني بهذا الدّستور مؤسّسات دستوريّة، أساسها مشاركة كلّ جزائريّ وجزائريّة في تسيير الشّؤون العموميّة، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعيّة، والمساواة، وضمان الحرّيّة لكلّ فرد.

فالدّستور يجسّم عبقريّة الشّعب الخاصّة، ومرآته الصّافية الّتي تعكس تطلّعاته، وثمرة إصراره، ونتاج التّحوّلات الاجتماعيّة العميقة الّتي أحدثها، وبموافقته عليه يؤكّد بكلّ عزم وتقدير أكثر من أيّ وقت مضى سموّ القانون.

الملحق رقم 04: إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت وتنظيمه وعمله

– وبمقتضى القانون رقم 90–21 المؤرّخ في 24 محرّم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلّق بالمحاسبة العموميّة، المعدّل والمتمّم،

– وبمقتضى الأمر رقم 95–20 المؤرّخ في 19 صفر عام 1416 الموافق 17 يوليو سنة 1995 والمتعلّق بمجلس المحاسبة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03–208 المؤرّخ في 3 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 5 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين رئيس الحكومة،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03–215 المؤرّخ في 7 ربيع الأوّل عام 1424 الموافق 9 مايو سنة 2003 والمتضمّن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03 –406 المؤرّخ في 10 رمضان عام 1424 الموافق 5 نوفمبر سنة 2003 والمتضمّن إنشاء المرصد الوطني للتربية والتّكوين وتنظيمه وعمله،

– وبمقتضى المرسوم الرّئاسيّ رقم 03 –407 المؤرّخ في 10 رمضان عام 1424 الموافق 5 نوفمبر سنة 2003 والمتضمّن إنشاء المجلس الوطني للتربية والتّكوين وتنظيمه وعمله،

يرسم ما يأتي :

الفصل الأوّل

أحكام عامّة

المادّة الأولى : يهدف هذا المرسوم إلى إنشاء مركز وطني بيداغوجي ولغوي لتعليم تمازيغت وتنظيمه وعمله.

المادّة 2 : المركز الوطني البيداغوجي واللّغوي لتعليم تمازيغت مؤسّسة عموميّة ذات طابع إداري يتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويدعى في صلب النص "المركز".

يوضع المركز تحت وصاية الوزير المكلّف بالتربية الوطنية.

المادّة 3 : يكون مقر المركز في مدينة الجزائر.

المادّة 4 : يمكن المركز أن ينشىء فروعا على المستوى الجهوي بناء على قرار مشترك بين الوزير المكلّف بالماليّة والوزير المكلّف بالتربية الوطنيّة والسلطة المكلّفة بالوظيفة العمومية.

الفصل الثّاني

المهام والصلاحيات

المادّة 5 : يتولّى المركز في إطار تنفيذ السياسة الوطنيّة للتربية وباعتباره هيكل وطني للدّراسة والبحث مكلّف بتطوير تعليم اللّغة الأمازيغية، المهامّ الآتية :

– تصور التدابير التنظيمية والاستراتيجيات النفسية – البيداغوجية لترقية وتطوير تعليم اللّغة الأمازيغية في كلّ أطوار النظام التربوي،

– إنجاز كلّ بحث أو دراسة حول اللّغة الأمازيغية في متغيراتها اللّسانية وتطوراتها،

– المشاركة في الأبحاث التي تبادر بها الهياكل الوطنيّة المعنية والمنصبة حول اللّغة الأمازيغية بمتغيراتها اللّسانية،

– المشاركة في إعداد برامج تكوين المدرّسين من قبل المؤسّسات المتخصّصة للقطاعات المعنية، وتنفيذها.

المادّة 6 : يتكفّل المركز في إطار مهامه على الخصوص بما يأتي :

– إعداد ومتابعة برامج البحث التي تتعلّق بالمناهج والوسائل التعليمية الكفيلة بضمان تطوير منسجم لتعليم اللّغة الأمازيغية وتقييمها وذلك بالتعاون مع الهيئات والهياكل المعنيّة،

– إنجاز كلّ دراسة معجمية من شأنها تسهيل ضبط مبادىء اللّغة الأمازيغية وتحديد مستويات التعلّم فيها،

– القيام بكلّ بحث ودراسة ذات طابع علمي تنصب على نظم الرسم الخطي للغة الأمازيغية،

– المساهمة في إعداد البرامج التعليمية للغة الأمازيغية في مختلف المستويات، مع الهيئات المعنية.

المادّة 7 : يمكن المركز أن ينظّم، في إطار مهامه، كلّ تظاهرة علمية.

الفصل الثّالث

التنظيم والعمل

المادّة 8 : يسيّر المركز مدير ويديره مجلس توجيه ويزوّد بمجلس علمي.

المادّة 9 : يحدّد التنظيم الداخلي للمركز وفروعه بقرار مشترك بين الوزير المكلّف بالماليّة والوزير المكلّف بالتربية الوطنيّة والسلطة المكلّفة بالوظيفة العمومية.

الفرع الأوّل

المدير

المادّة 10 : يعيّن مدير المركز بمرسوم، وتنهى مهامه بنفس الأشكال.

الملحق رقم: 05

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 33 : يتم التعليم باللغة العربية في جميع مستويات التربية، سواء في المؤسسات العمومية أو المؤسسات الخاصة للتربية والتعليم.

المادّة 34 : يدرج تعليم اللغة الأمازيغية في المنظومة التربوية، من أجل الاستجابة للطلب المعبر عنه عبر التراب الوطني.

تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادّة 35 : يتم التكفل بتعليم اللغات الأجنبية وفق شروط تحدد عن طريق التنظيم.

المادّة 36 : يمنح تعليم المعلوماتية في كافة مؤسسات التربية والتعليم.

وبهذه الصفة، تتخذ الدولة كل إجراء من شأنه ضمان تزويد المؤسسات العمومية بالتجهيزات اللازمة.

المادّة 37 : تعليم مادة التربية البدنية والرياضية إجباري على كل التلاميذ والتلميذات من بداية التمدرس إلى نهاية التعليم الثانوي.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة عن طريق التنظيم.

الفصل الثاني
التربية التحضيرية

المادّة 38 : تشتمل التربية ما قبل المدرسية التي تسبق التمدرس الإلزامي، على مختلف مستويات التكفل الاجتماعي والتربوي للأطفال الذين يتراوح سنهم بين ثلاث (3) وست (6) سنوات.

التربية التحضيرية بمفهوم هذا القانون، هي المرحلة الأخيرة للتربية ما قبل المدرسية، وهي التي تحضر الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمس (5) وست (6) سنوات للالتحاق بالتعليم الابتدائي.

المادّة 39 : تهدف التربية التحضيرية بالخصوص إلى:

– العمل على تفتح شخصية الأطفال بفضل أنشطة اللعب التربوي،

– توعيتهم بكيانهم الجسمي، لاسيما بإكسابهم، عن طريق اللعب، مهارات حسية وحركية،

– غرس العادات الحسنة لديهم بتدريبهم على الحياة الجماعية،

– تطوير ممارستهم اللغوية من خلال وضعيات التواصل المنبثقة عن النشاطات المقترحة ومن اللعب،

– اكسابهم العناصر الأولى للقراءة والكتابة والحساب من خلال نشاطات مشوقة وألعاب مناسبة.

يتعين على مسؤولي المدارس التحضيرية، بالتنسيق مع الهياكل الصحية، الكشف عن كل أشكال الإعاقة الحسية أو الحركية أو العقلية للأطفال والعمل على معالجتها قصد التكفل بها بصفة مبكرة.

المادّة 40 : تمنح التربية التحضيرية في المدارس التحضيرية وفي رياض الأطفال وفي أقسام الطفولة المفتوحة بالمدارس الابتدائية.

المادّة 41 : بغض النظر عن الطابع غير الإلزامي للتربية ما قبل المدرسية، تسهر الدولة على تطوير التربية التحضيرية وتواصل تعميمها بمساعدة الهيئات والإدارات والمؤسسات العمومية والجمعيات وكذا القطاع الخاص.

المادّة 42 : يمكن الهيئات والإدارات العمومية والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والتعاضديات والجمعيات ذات الطابع الاجتماعي والثقافي والمنظمات الاجتماعية المهنية أن تفتح هياكل للتربية التحضيرية، بترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية.

كما يمكن الأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاضعة للقانون الخاص فتح هياكل للتربية التحضيرية بناء على ترخيص من الوزير المكلف بالتربية الوطنية، طبقا للأحكام التشريعية والتنظيمية السارية المفعول.

المادّة 43 : الوزير المكلف بالتربية الوطنية مسؤول، في مجال التربية التحضيرية، خصوصا على مايأتي:

– إعداد البرامج التربوية،

– تحديد المقاييس المتعلقة بالهياكل والأثاث المدرسي والتجهيزات والوسائل التعليمية،

– تحديد شروط قبول التلاميذ،

– إعداد برامج تكوين المربين،

– تنظيم التفتيش والمراقبة التربوية.

تحدد كيفيات تطبيق أحكام هذه المادة، عند الاقتضاء، عن طريق التنظيم.

الملحق رقم: 06

4 الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة / العدد 14 — 27 جمادى الأولى عام 1437 هـ / 7 مارس سنة 2016 م

دستور

الجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة

بسم الله الرحمن الرحيم

ديباجـــة

الشّعب الجزائريّ شعب حرّ، ومصمّم على البقاء حرّا.

فتاريخه الممتدة جذوره عبر آلاف السنين سلسلة متصلة الحلقات من الكفاح والجهاد، جعلت الجزائر دائما منبت الحرّيّة، وأرض العزّة والكرامة.

لقد عرفت الجزائر في أعزّ اللّحظات الحاسمة الّتي عاشها البحر الأبيض المتوسّط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النّوميديّ، والفتح الإسلاميّ، حتّى الحروب التّحريريّة من الاستعمار، روّادا للحرّيّة، والوحدة والرّقيّ، وبناة دول ديمقراطيّة مزدهرة، طوال فترات المجد والسّلام.

وكان أوّل نوفمبر 1954 نقطة تحوّل فاصلة في تقرير مصيرها وتتويجا عظيما لمقاومة ضروس، واجهت بها مختلف الاعتداءات على ثقافتها، وقيمها، والمكوّنات الأساسيّة لهويّتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغيّة، التي تعمل الدولة دوما لترقية وتطوير كل واحدة منها، وتمتدّ جذور نضالها اليوم في شتّى الميادين في ماضي أمّتها المجيد.

لقد تجمّع الشّعب الجزائريّ في ظلّ الحركة الوطنيّة، ثمّ انضوى تحت لواء جبهة التّحرير الوطنيّ، وقدّم تضحيات جساما من أجل أن يتكفّل بمصيره الجماعيّ في كنف الحرّيّة والهوّيّة الثّقافيّة الوطنيّة المستعادتين، ويشيّد مؤسّساته الدّستوريّة الشّعبيّة الأصيلة.

وقد توّج الشعب الجزائري، تحت قيادة جبهة التّحرير الوطنيّ وجيش التحرير الوطني، ما بذله خيرة أبناء الجزائر من تضحيات في الحرب التّحريريّة الشّعبيّة بالاستقلال، وشيّد دولة عصريّة كاملة السّيادة.

إنّ إيمان الشّعب بالاختيارات الجماعيّة مكّنه من تحقيق انتصارات كبرى، طبعتها استعادة الثّروات الوطنيّة بطابعها، وجعلتها دولة في خدمة الشّعب وحده، تمارس سلطاتها بكلّ استقلاليّة، بعيدة عن أيّ ضغط خارجيّ.

غير أنّ الشّعب الجزائريّ واجه مأساة وطنية حقيقية عرّضت بقاء الوطن للخطر. وبفضل إيمانه وتمسكه الثابت بوحدته، قرّر بكل سيادة تنفيذ سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أعطت ثمارها وهو مصمم على الحفاظ عليها.

إنّ الشعب يعتزم على جعل الجزائر في منأى عن الفتنة والعنف وعن كل تطرف، من خلال ترسيخ قيمه الروحية والحضارية التي تدعو إلى الحوار والمصالحة والأخوة، في ظل احترام الدستور وقوانين الجمهورية.

المادّة 137 : يجري انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع على اسم واحد في دورين بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها.

المادّة 138 : إذا لم يحرز أي مترشح على الأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها في الدور الأول، ينظم دور ثان.

لا يشارك في هذا الدور الثاني سوى المترشحين الاثنين اللذين أحرزا أكبر عدد من الأصوات في الدور الأول.

المادّة 139 : يتم التصريح بالترشح لرئاسة الجمهورية بإيداع طلب تسجيل لدى المجلس الدستوري مقابل تسليم وصل.

يتضمن طلب الترشح اسم المعني ولقبه وتوقيعه ومهنته وعنوانه.

يرفق الطلب بملف يحتوي على الوثائق الآتية :

1 – نسخة كاملة من شهادة ميلاد المعني،

2 – شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية للمعني،

3 – تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني أنه يتمتع بالجنسية الجزائرية الأصلية فقط ولم يسبق له التجنس بجنسية أخرى،

4 – تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني أنه يدين بالإسلام،

5 – مستخرج رقم 3 من صحيفة السوابق القضائية للمعني،

6 – صورة شمسية حديثة للمعني،

7 – شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية لزوج المعني،

8 – شهادة طبية مسلّمة للمعني من طرف أطباء محلفين،

9 – تصريح بالشرف يشهد على تمتع زوج المعني بالجنسية الجزائرية فقط،

10 – شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية لأب المعني،

11 – شهادة الجنسية الجزائرية الأصلية لأم المعني،

12 – نسخة من بطاقة الناخب للمعني،

13 – تصريح بالشرف يشهد بموجبه المعني على الإقامة دون انقطاع بالجزائر دون سواه مدة العشر (10) سنوات، على الأقل، التي تسبق مباشرة إيداع ترشحه،

14 – شهادة تثبت تأدية الخدمة الوطنية أو الإعفاء منها، بالنسبة للمولودين بعد عام 1949،

15 – التوقيعات المنصوص عليها في المادّة 142 من هذا القانون العضوي،

16 – تصريح علني للمعني بممتلكاته العقارية والمنقولة داخل الوطن وخارجه،

17 – شهادة تثبت المشاركة في ثورة أول نوفمبر سنة 1954 للمترشّحين المولودين قبل أول يوليو سنة 1942،

18 – شهادة تثبت عدم تورط أبوي المترشح المولود بعد أول يوليو سنة 1942 في أعمال ضد ثورة أول نوفمبر سنة 1954،

19 – تعهد كتابي يوقعه المترشح يتضمن ما يأتي :

– عدم استعمال المكونات الأساسية للهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة الإسلام والعروبة والأمازيغية لأغراض حزبية،

– الحفاظ على الهوية الوطنية في أبعادها الثلاثة الإسلامية والعربية والأمازيغية والعمل على ترقيتها،

– احترام مبادئ أول نوفمبر سنة 1954 وتجسيدها،

– احترام الدستور والقوانين المعمول بها، والالتزام بالامتثال لها،

– تكريس مبادئ السلم والمصالحة الوطنية،

– نبذ العنف كوسيلة للتعبير و/أو العمل السياسي والوصول و/أو البقاء في السلطة، والتنديد به،

– احترام الحريات الفردية والجماعية واحترام حقوق الإنسان،

– رفض الممارسات الإقطاعية والجهوية والمحسوبية،

– توطيد الوحدة الوطنية،

– الحفاظ على السيادة الوطنية،

– التمسك بالديمقراطية في إطار احترام القيم الوطنية،

الملحق رقم: 07 مهام المجمع الجزائري للغة الأمازيغية، تشكيله، تنظيمه وسيره

– وبعد الأخذ برأي المجلس الدستوري، مع مراعاة التحفظات التفسيرية حول أحكام المادة الأولى والمادة 20،

يصدر القانون العضوي الآتي نصه :

الفصل الأول
أحكام عامة

المادّة الأولى : يحدد هذا القانون العضوي مهام المجمع الجزائري للغة الأمازيغية وتشكيله وتنظيمه وسيره.

المادّة 2 : يعد المجمع الجزائري للغة الأمازيغية المحدث بموجب المادة 4 من الدستور، هيئة وطنية ذات طابع علمي، ويدعى في صلب النص "المجمع".

يتمتع المجمع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

المادّة 3 : يوضع المجمع لدى رئيس الجمهورية.

المادّة 4 : يعد المجمع السلطة المرجعية في المسائل المرتبطة باللغة الأمازيغية.

المادّة 5 : يحدد مقر المجمع في مدينة الجزائر.

الفصل الثاني
مهام المجمع

المادّة 6 : قصد تجسيد اللغة الأمازيغية لغة رسمية يكلف المجمع بتوفير الشروط اللازمة لترقيتها.

وبهذه الصفة، يكلف، لا سيما، بما يأتي :

– جمع المدوّنة اللغوية الوطنية للأمازيغية بمختلف تنوعاتها اللسانية،

– إعداد التهيئة اللغوية للأمازيغية على كل مستويات الوصف والتحليل اللغوي،

– إعداد قوائم للمفردات والمعاجم المتخصصة مع تفضيل توافقها،

– القيام بأشغال البحث في اللغة الأمازيغية والمشاركة في إنجاز البرنامج الوطني للبحث في مجال اختصاصه،

– ضمان دقة تفسير وترجمة المصطلحات والمفاهيم في الميادين المتخصصة،

– إعداد المعجم المرجعي للغة الأمازيغية وإصداره،

– المساهمة في المحافظة على التراث اللامادي للأمازيغية، لاسيما من خلال رقمنته،

– تشجيع كل أنواع البحوث والترجمة في اللغة الأمازيغية قصد الإثراء والحفاظ على التراث المرتبط بالذاكرة الوطنية،

– إصدار نتائج أعمال المجمع في مجلات ونشريات دورية وضمان نشرها.

المادّة 7 : يمكن المجمع أن يبادر بكل دراسة أو بحث يهدف إلى ترقية اللغة الأمازيغية، ويمكنه الاستعانة بالمؤسسات الوطنية والشخصيات العلمية.

المادّة 8 : يتلقى المجمع من الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية المعلومات والمعطيات الإحصائية التي تتعلق بمهامه ونشاطاته.

المادّة 9 : يبدي المجمع رأيه في كل مسألة تندرج ضمن مجال اختصاصه، التي يعرضها عليه رئيس الجمهورية.

المادّة 10 : يمكن المجمع إقامة علاقات تبادل مع المجامع والهيئات اللسانية المماثلة الوطنية و/أو الدولية.

ويشارك في أنشطة المجامع والهيئات ذات العلاقة بمهامه.

الفصل الثالث
تشكيلة المجمع وكيفيات تعيين أعضائه

المادّة 11 : يتشكل المجمع من خمسين (50) عضوا، على الأكثر.

يمكن هذا المجمع أن يستعين بكل شخص أو مؤسسة من شأنهما مساعدته في أشغاله.

المادّة 12 : يتم اختيار أعضاء المجمع من بين الباحثين والخبراء والكفاءات الثابتة في ميادين علوم اللغة المتصلة باللغة الأمازيغية والعلوم المجاورة، الذين يتمتعون بالجنسية الجزائرية ولهم مستوى جامعي.

المادّة 13 : يعيّن أعضاء المجمع بمرسوم رئاسي، وتنهى مهامهم حسب الأشكال نفسها.

الفصل الرابع
تنظيم المجمع وسيره

المادّة 14 : يضم المجمع الأجهزة الآتية :

– المجلس،

– الرئيس،

– المكتب،

– اللجان المتخصصة.

المادّة 15 : يزود المجمع بأمانة إدارية يسيرها أمين عام يوضع تحت سلطة رئيس المجمع.

الفرع الأول

المجلس

المادّة 16 : يعد المجلس الهيئة العليا للمجمع ويتشكل من مجموع أعضائه.

يكلف المجلس، لا سيما بما يأتي :

– انتخاب أعضاء المكتب،

– المصادقة على النظام الداخلي للمجمع،

– المصادقة على برنامج نشاطات المجمع الذي يقترحه المكتب،

– دراسة المسائل المتعلقة باللغة الأمازيغية التي يعرضها عليه رئيس المجمع،

– المصادقة على أشغال اللجان المتخصصة،

– المصادقة على ميزانية المجمع،

– المصادقة على التقرير السنوي للمجمع.

المادّة 17 : يجتمع المجلس في دورة عادية كل أربعة (4) أشهر، باستدعاء من رئيسه. ويمكن أن يجتمع، عند الاقتضاء، في دورة غير عادية، بطلب من رئيس المجمع أو ثلثي (3/2) أعضائه.

المادّة 18 : لا تصح اجتماعات المجلس إلاّ بحضور ثلثي (3/2) أعضائه، على الأقل.

وإذا لم يكتمل النصاب، يعقد اجتماع ثانٍ خلال الثمانية (8) أيام التي تلي تاريخ الاجتماع الأول وتصح، حينئذ، مداولات المجلس مهما يكن عدد الأعضاء الحاضرين.

المادّة 19 : تجري مداولات المجلس في جلسة علنية ويتم التصويت عليها بالأغلبية البسيطة للأعضاء الحاضرين، وفي حالة تساوي عدد الأصوات، يكون صوت الرئيس مرجحا.

المادّة 20 : تحدد الكيفيات الأخرى لسير المجمع في النظام الداخلي.

الفرع الثاني

الرئيس

المادّة 21 : يعين رئيس المجمع بمرسوم رئاسي لمدة أربع (4) سنوات، وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

المادّة 22 : يتولى رئيس المجمع، لا سيما ما يأتي :

– تمثيل المجمع لدى مختلف الأجهزة داخل البلاد وخارجها،

– تمثيل المجمع أمام القضاء وفي كل أعمال الحياة المدنية،

– رئاسة المكتب والمجلس وتنسيق عملهما،

– توزيع المهام بين أعضاء المكتب،

– السهر على تنفيذ قرارات المجلس والمكتب،

– السهر على تطبيق النظام الداخلي للمجمع وفرض احترامه،

– ممارسة السلطة السلّمية على جميع مستخدمي المجمع،

– تنسيق مجمل نشاطات الأجهزة والهياكل والسهر على حسن سيرها،

– السهر على تنفيذ ميزانية المجمع.

كما يرفع التقرير السنوي للمجمع إلى رئيس الجمهورية بعد المصادقة عليه من طرف المجلس.

الفرع الثالث

المكتب

المادّة 23 : يتشكل المكتب من رئيس المجمع وستة (6) أعضاء منتخبين من قبل نظرائهم، لمدة سنتين (2).

يكلف المكتب، على الخصوص، بما يأتي :

– اقتراح مشروع النظام الداخلي للمجمع وعرضه على المجلس للمصادقة،

– تنظيم سير دورات المجلس،

– اقتراح برنامج نشاطات المجمع ومتابعة تنفيذه،

– متابعة أشغال المجمع بالاتصال مع مختلف الهيئات والأجهزة.

يحضر الأمين العام للمجمع أشغال المكتب، ويتولى أمانته.

الفرع الرابع

اللجان المتخصصة

المادّة 24 : تنشأ لدى المجمع لجان متخصصة.

يحدد عدد اللجان المتخصصة وتسمياتها ومهامها في النظام الداخلي للمجمع.

الفرع الخامس

الأمانة الإدارية للمجمع

المادّة 25 : يعيّن الأمين العام بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من رئيس المجمع وتنهى مهامه حسب الأشكال نفسها.

يكلف الأمين العام بالسهر على حسن سير الأمانة الإدارية للمجمع.

المادّة 26 : يخضع المستخدمون الإداريون والتقنيون للمجمع لأحكام القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

المادّة 27 : يحدد التنظيم الإداري للمجمع عن طريق التنظيم.

الفصل الخامس

أحكام مالية

المادّة 28 : تضع الدولة تحت تصرف المجمع الوسائل البشرية والمالية الضرورية لسيره.

تسجل الاعتمادات الضرورية لسير المجمع في ميزانية الدولة.

المادّة 29 : تمسك ميزانية المجمع حسب قواعد المحاسبة العمومية طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

المادّة 30 : رئيس المجمع هو الآمر بالصرف لميزانية المجمع.

المادّة 31 : ينشر هذا القانون العضوي في الجريدة الرّسميّة للجمهوريّة الجزائريّة الدّيمقراطيّة الشّعبيّة.

حرّر بالجزائر في 22 ذي الحجّة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018.

عبد العزيز بوتفليقة

مراسيم فرديّة

مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام مكلف بالدراسات والتلخيص بديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة – سابقا.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، تنهى مهام السيّد نجيب بن يزار، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص بديوان وزير الداخلية والجماعات المحلية والبيئة – سابقا، لإحالته على التقاعد.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام مندوب الأمن في ولاية مستغانم.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، تنهى مهام السيّد محي الدين بليلة، بصفته مندوبا للأمن في ولاية مستغانم، لإحالته على التقاعد.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام رئيس ديوان الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالميزانية والاستشراف – سابقا.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، تنهى، ابتداء من 11 يونيو سنة 2016، مهام السيّد محمد زموري، بصفته رئيسا لديوان الوزير المنتدب لدى وزير المالية، المكلف بالميزانية والاستشراف – سابقا، بسبب إلغاء الهيكل.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1439 الموافق 9 غشت سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام المدير العام للاستشراف بوزارة المالية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1439 الموافق 9 غشت سنة 2018، تنهى، ابتداء من أوّل أبريل سنة 2018، مهام السيّد سفيان حازم، بصفته مديرا عاما للاستشراف بوزارة المالية، بناء على طلبه.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام رئيس ديوان وزير المجاهدين.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، تنهى، ابتداء من 18 مايو سنة 2017، مهام السيّد محمد أبي اسماعيل، بصفته رئيسا لديوان وزير المجاهدين.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام نائب مدير بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 25 رمضان عام 1439 الموافق 10 يونيو سنة 2018، تنهى مهام السيّد جلول بن دومة، بصفته نائب مدير للبرمجة وتمويل الاستثمارات بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، لإحالته على التقاعد.

الملحق رقم: 08 تعيين رئيس المجمع الجزائري للغة الأمازيغية وأعضاءه

– آسية بن يحي، بصفتها رئيسة للدراسات بقسم التكنولوجيات الجديدة، لإحالتها على التقاعد،

– وافية جمعة، بصفتها نائبة مدير للمنازعات، لإحالتها على التقاعد،

– مسعود بنومشيارة، بصفته رئيسا للدراسات بقسم تطوير البنى التحتية الصناعية واللوجيستية والأقطاب الصناعية، لإحالته على التقاعد.

– رشيد شينون، بصفته نائب مدير للتعاون المتعدد الأطراف والتعاون الجهوي، لإحالته على التقاعد.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيدة والسيدين الآتية أسماؤهم، بوزارة الصناعة والمناجم، لتكليفهم بوظائف أخرى :

– حسيبة مقراوي، بصفتها مديرة عامة للتنمية الصناعية والتكنولوجية،

– مصطفى عبد الكريم، بصفته مكلفا بالدراسات والتلخيص،

– باسي اسكندر داودي، بصفته رئيسا للدراسات بقسم اليقظة الاستراتيجية وأنظمة الإعلام.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيّدة حورية قندوز، بصفتها رئيسة للدراسات بقسم متابعة مساهمات الدولة وعمليات الخوصصة بوزارة الصناعة والمناجم، لتكليفها بوظيفة أخرى.

---★---

مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام الأمين العام للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية – سابقا.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى ابتداء من 24 فبراير سنة 2014، مهام السيّد مراد حنيفي، بصفته أمينا عاما للوكالة الوطنية للممتلكات المنجمية – سابقا، بسبب إلغاء الهيكل.

---★---

مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام مدير الصناعة والمناجم في ولاية إيليزي.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تنهى مهام السيّد محمد حساني، بصفته مديرا للصناعة والمناجم في ولاية إيليزي، لإحالته على التقاعد.

مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن إنهاء مهام بوزارة الموارد المائية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة2018، تنهى مهام السادة الآتية أسماؤهم، بوزارة الموارد المائية، لتكليفهم بوظائف أخرى :

– عبد الوهاب سماتي، بصفته مديرا لحشد الموارد المائية،

– عبد اللطيف مستيري، بصفته نائب مدير للتنمية،

– اليزيد بوزرورة، بصفته نائب مدير للتنمية بمديرية التطهير وحماية البيئة،

– عبد العزيز لعرجوم، بصفته نائب مدير للامتياز وإصلاح الخدمة العمومية للمياه،

– ساعد بلبحري، بصفته رئيسا للدراسات بالمكتب الوزاري للأمن الداخلي في المؤسسة.

---★---

مرسوم رئاسي مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 23 ديسمبر سنة 2018، يتضمن تعيين رئيس المجمع الجزائري للغة الأمازيغية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 23 ديسمبر سنة 2018، يعين السيّد محمد جلاوي، رئيسا للمجمع الجزائري للغة الأمازيغية، لمدة أربع (4) سنوات.

---★---

مرسوم رئاسي مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 23 ديسمبر سنة 2018، يتضمن تعيين أعضاء المجمع الجزائري للغة الأمازيغية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 15 ربيع الثاني عام 1440 الموافق 23 ديسمبر سنة 2018، تعين السيّدات والسادة الآتية أسماؤهم، أعضاء للمجمع الجزائري للغة الأمازيغية :

– محمد جلاوي،
– عبد الرزاق دوراري،
– صالح بايو،
– مالك بوجلال،
– جودي مرداسي،
– جمال نحالي،
– عبد الكريم عوفي،
– السعيد هادف،
– سامية دحماني،
– حسينة خردوسي،
– عبد العزيز برقاي،

– موسى أمرازن،
– زهير مكسم،
– صادق باله،
– العمري بن قسمية،
– وردية يارماش،
– كريمة أوشيش،
– موسى عباس،
– صونية بكال،
– نصيرة ساحير،
– علي تعونات،
– رشيد فلكاوي،
– لونيس أوقاسي،
– خديجة نزال،
– حسين أمزيان،
– تافكيك أمود،
– طاهر أحاد،
– سالم أوقاري،
– علي كرزيكة،
– أحمد رمضاني،
– يحيى بن يحيى،
– مصطفى حموده،
– بشير بوهانية،
– محمد تحريشي،
– ليلى بن عائشة،
– محمد رحال،
– محمد الهادي بوطارن،
– كمال خالدي،
– مصطفى ولد يوسف،
– ليديا قرشوش.

★

مراسيم رئاسية مؤرخة في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تتضمن التعيين بوزارة الصناعة والمناجم.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تعيّن السيّدة والسيدان الآتية أسماؤهم، بوزارة الصناعة والمناجم :

– حسيبة مقراوي، مديرة عامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

– مصطفى عبد الكريم، مديرا عاما للتنمية الصناعية والتكنولوجية،

– باسي اسكندر داودي، رئيسا لقسم متابعة مساهمات الدولة وعمليات الخوصصة.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يعيّن السيّد مراد حنيفي، مديرا عاما للمناجم بوزارة الصناعة والمناجم.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تعيّن السيّدة حورية قندوز، مفتشة بوزارة الصناعة والمناجم.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يعيّن السيدان الآتي اسماهما، بوزارة الصناعة والمناجم :

– عبد الناصر قشطولي، رئيسا للدراسات بقسم ترقية الشراكة وإعادة الانتشار،

– أمين رياض حسين، رئيسا للدراسات بقسم ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن تعيين مديرة عضوا باللجنة المديرة لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، تعيّن السيّدة كريمة بكير، مديرة عضوا باللجنة المديرة لوكالة المصلحة الجيولوجية للجزائر.

★

مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يتضمن التعيين بوزارة الموارد المائية.

بموجب مرسوم رئاسي مؤرخ في 20 ربيع الأول عام 1440 الموافق 28 نوفمبر سنة 2018، يعيّن السادة الآتية أسماؤهم، بوزارة الموارد المائية :

– مصطفى صديقي، رئيسا للديوان،

– زناقي سليماني، مفتشا عاما،

– ساعد بلبحري، مكلفا بالدراسات والتلخيص،

– عبد الوهاب سماتي، مديرا للموارد المائية غير العادية،

– عبد اللطيف مستيري، نائب مدير لاقتصاد المياه،

– اليزيد بوزرورة، نائب مدير لتطوير المنشآت القاعدية للتطهير،

– عبد العزيز لعرجوم، نائب مدير لامتياز الخدمة العمومية للمياه الصالحة للشرب.

الملحق رقم: 09 لائحة أرضية القصر

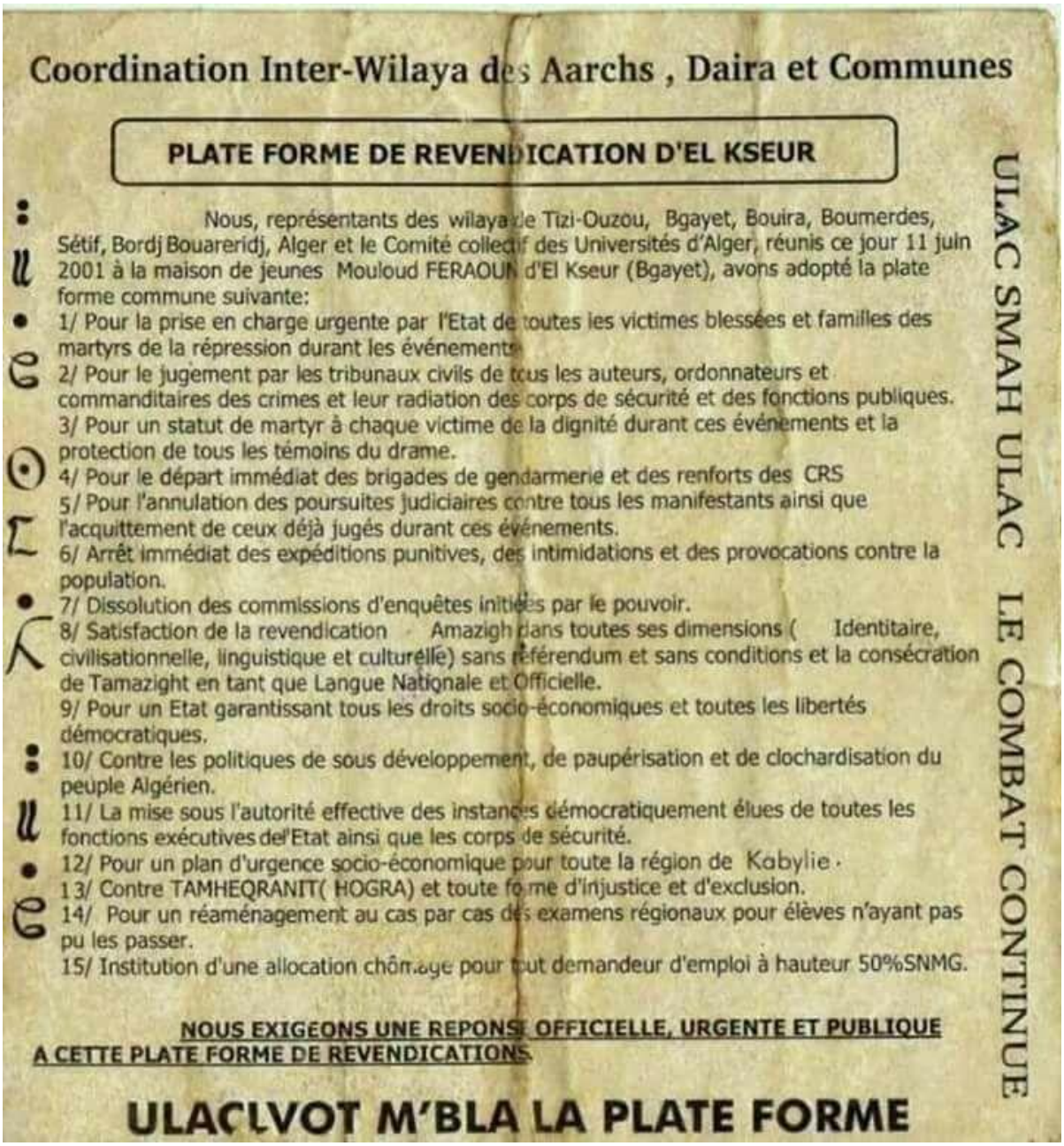

Coordination Inter-Wilaya des Aarchs , Daira et Communes

PLATE FORME DE REVENDICATION D'EL KSEUR

Nous, représentants des wilaya de Tizi-Ouzou, Bgayet, Bouira, Boumerdes, Sétif, Bordj Bouareridj, Alger et le Comité collectif des Universités d'Alger, réunis ce jour 11 juin 2001 à la maison de jeunes Mouloud FERAOUN d'El Kseur (Bgayet), avons adopté la plate forme commune suivante:

1/ Pour la prise en charge urgente par l'Etat de toutes les victimes blessées et familles des martyrs de la répression durant les événements.
2/ Pour le jugement par les tribunaux civils de tous les auteurs, ordonnateurs et commanditaires des crimes et leur radiation des corps de sécurité et des fonctions publiques.
3/ Pour un statut de martyr à chaque victime de la dignité durant ces événements et la protection de tous les témoins du drame.
4/ Pour le départ immédiat des brigades de gendarmerie et des renforts des CRS
5/ Pour l'annulation des poursuites judiciaires contre tous les manifestants ainsi que l'acquittement de ceux déjà jugés durant ces événements.
6/ Arrêt immédiat des expéditions punitives, des intimidations et des provocations contre la population.
7/ Dissolution des commissions d'enquêtes initiées par le pouvoir.
8/ Satisfaction de la revendication Amazigh dans toutes ses dimensions (Identitaire, civilisationnelle, linguistique et culturelle) sans référendum et sans conditions et la consécration de Tamazight en tant que Langue Nationale et Officielle.
9/ Pour un Etat garantissant tous les droits socio-économiques et toutes les libertés démocratiques.
10/ Contre les politiques de sous développement, de paupérisation et de clochardisation du peuple Algérien.
11/ La mise sous l'autorité effective des instances démocratiquement élues de toutes les fonctions exécutives de l'Etat ainsi que les corps de sécurité.
12/ Pour un plan d'urgence socio-économique pour toute la région de Kabylie.
13/ Contre TAMHEQRANIT(HOGRA) et toute forme d'injustice et d'exclusion.
14/ Pour un réaménagement au cas par cas des examens régionaux pour élèves n'ayant pas pu les passer.
15/ Institution d'une allocation chômage pour tout demandeur d'emploi à hauteur 50%SNMG.

NOUS EXIGEONS UNE REPONSE OFFICIELLE, URGENTE ET PUBLIQUE A CETTE PLATE FORME DE REVENDICATIONS.

ULACLVOT M'BLA LA PLATE FORME

ULAC SMAH ULAC LE COMBAT CONTINUE

الملحق رقم: 10

الطور3 : توزيع أعداد التلاميذ المسجلين حسب سنوات الدراسة والجنس بالأمازيغية

3éme CYCLE : REPARTITION DES ELEVES INSCRITS PAR ANNEE D'ETUDES & SEXE(TAMAZIGHT)

WILAYA	ENSEMBLE	الجملة	9éme A.F.	أساسي 9	8éme A.F.	أساسي 8	7éme A.F.	أساسي 7	الولايات
	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL	FILLES	TOTAL	
01-ADRAR	0	0	0	0	0	0	0	0	أدرار-01
02-CHLEF	0	0	0	0	0	0	0	0	الشلف-02
03-LAGHOUAT	0	0	0	0	0	0	0	0	الأغواط-03
04-O.E.BOUAGHI	844	1891	178	382	322	707	344	802	أم البواقي-04
05-BATNA	28	67	0	0	22	40	6	27	باتنة-05
06-BEJAIA	6775	14117	1829	3531	2224	4654	2722	5932	بجاية-06
07-BISKRA	21	42	0	0	0	0	21	42	بسكرة-07
08-BECHAR	0	0	0	0	0	0	0	0	بشار-08
09-BLIDA	0	0	0	0	0	0	0	0	البليدة-09
10-BOUIRA	6987	14363	2008	3821	2305	4660	2674	5882	البويرة-10
11-TAMANRASSET	211	466	24	68	77	145	110	253	تامنغست-11
12-TEBESSA	0	0	0	0	0	0	0	0	تبسة-12
13-TLEMCEN	0	0	0	0	0	0	0	0	تلمسان-13
14-TIARET	0	0	0	0	0	0	0	0	تيارت-14
15-TIZI-OUZOU	12974	24492	4925	8588	3359	6265	4690	9639	تيزي وزو-15
16-ALGER	83	145	29	46	26	48	28	51	الجزائر-16
17-DJELFA	0	0	0	0	0	0	0	0	الجلفة-17
18-JIJEL	0	0	0	0	0	0	0	0	جيجل-18
19-SETIF	1453	3664	100	238	475	1227	878	2199	سطيف-19
20-SAIDA	0	0	0	0	0	0	0	0	سعيدة-20
21-SKIKDA	0	0	0	0	0	0	0	0	سكيكدة-21
22-S.B.ABBES	0	0	0	0	0	0	0	0	سيدي بلعباس-22
23-ANNABA	0	0	0	0	0	0	0	0	عنابة-23
24-GUELMA	0	0	0	0	0	0	0	0	قالمة-24
25-CONSTANTINE	0	0	0	0	0	0	0	0	قسنطينة-25
26-MEDEA	0	0	0	0	0	0	0	0	المدية-26
27-MOSTAGANEM	0	0	0	0	0	0	0	0	مستغانم-27
28-M'SILA	0	0	0	0	0	0	0	0	المسيلة-28
29-MASKARA	0	0	0	0	0	0	0	0	معسكر-29
30-OURGLA	0	0	0	0	0	0	0	0	ورقلة-30
31-ORAN	29	55	15	29	14	26	0	0	وهران-31
32-EL-BAYADH	0	0	0	0	0	0	0	0	البيض-32
33-ILLIZI	156	287	31	75	60	111	65	101	إليزي-33
34-B.B.ARRERIDJ	0	0	0	0	0	0	0	0	برج بو عريريج-34
35-BOUMERDES	322	666	0	0	232	456	90	210	بومرداس-35
36-EL-TARF	0	0	0	0	0	0	0	0	الطارف-36
37-TINDOUF	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف-37
38-TISSEMMSILT	0	0	0	0	0	0	0	0	تيسمسلت-38
39-EL-OUED	0	0	0	0	0	0	0	0	الوادي-39
40-KHENCHLA	66	130	0	0	0	0	66	130	خنشلة-40
41-SOUK-AHRAS	0	0	0	0	0	0	0	0	سوق أهراس-41
42-TIPAZA	39	79	0	0	39	79	0	0	تيبازة-42
43-MILA	0	0	0	0	0	0	0	0	ميلة-43
44-AIN-DEFLA	0	0	0	0	0	0	0	0	عين الدفلة-44
45-NAAMA	0	0	0	0	0	0	0	0	النعامة-45
46-AIN-TEMOUCHENT	0	0	0	0	0	0	0	0	عين تيموشنت-46
47-GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	0	0	غرداية-47
48-RELIZANE	0	0	0	0	0	0	0	0	غليزان-48
ENSEMBLE	29988	60464	9139	16778	9155	18418	11694	25268	الجملة

SOURCE : ENQUETE STATISTIQUE 1999/2000

الطور3 : توزيع أعداد الأ فواج التربوية حسب سنوات الدراسة بالأمازيغية

3éme CYCLE : DIVISIONS PEDAGOGIQUES PAR ANNEE D'ETUDES(TAMAZIGHT)

WILAYA	الجملة	أساسي 9	أساسي 8	أساسي 7	الولايات
	ENSEMBLE	9éme A.F.	8éme A.F.	7éme A.F.	
01-ADRAR	0	0	0	0	أدرار-01
02-CHLEF	0	0	0	0	الشلف-02
03-LAGHOUAT	0	0	0	0	الأغواط-03
04-O.E.BOUAGHI	24	3	9	12	أم البواقي-04
05-BATNA	2	0	1	1	باتنة-05
06-BEJAIA	362	89	118	155	بجاية-06
07-BISKRA	1	0	0	1	بسكرة-07
08-BECHAR	0	0	0	0	بشار-08
09-BLIDA	0	0	0	0	البليدة-09
10-BOUIRA	421	109	142	170	البويرة-10
11-TAMANRASSET	28	3	8	17	تامنغست-11
12-TEBESSA	0	0	0	0	تبسة-12
13-TLEMCEN	0	0	0	0	تلمسان-13
14-TIARET	0	0	0	0	تيارت-14
15-TIZI-OUZOU	677	235	181	261	تيزي وزو-15
16-ALGER	6	2	2	2	الجزائر-16
17-DJELFA	0	0	0	0	الجلفة-17
18-JIJEL	0	0	0	0	جيجل-18
19-SETIF	97	6	33	58	سطيف-19
20-SAIDA	0	0	0	0	سعيدة-20
21-SKIKDA	0	0	0	0	سكيكدة-21
22-S.B.ABBES	0	0	0	0	سيدي بلعباس-22
23-ANNABA	0	0	0	0	عنابة-23
24-GUELMA	0	0	0	0	قالمة-24
25-CONSTANTINE	0	0	0	0	قسنطينة-25
26-MEDEA	0	0	0	0	المدية-26
27-MOSTAGANEM	0	0	0	0	مستغانم-27
28-M'SILA	0	0	0	0	المسيلة-28
29-MASKARA	0	0	0	0	معسكر-29
30-OURGLA	0	0	0	0	ورقلة-30
31-ORAN	2	1	1	0	وهران-31
32-EL-BAYADH	0	0	0	0	البيض-32
33-ILLIZI	12	4	4	4	إليزي-33
34-B.B.ARRERIDJ	0	0	0	0	برج بو عريريج-34
35-BOUMERDES	19	0	13	6	بومرداس-35
36-EL-TARF	0	0	0	0	الطارف-36
37-TINDOUF	0	0	0	0	تندوف-37
38-TISSEMMSILT	0	0	0	0	تيسمسلت-38
39-EL-OUED	0	0	0	0	الوادى-39
40-KHENCHLA	5	0	0	5	خنشلة-40
41-SOUK-AHRAS	0	0	0	0	سوق أهراس-41
42-TIPAZA	2	0	2	0	تيبازة-42
43-MILA	0	0	0	0	ميلة-43
44-AIN-DEFLA	0	0	0	0	عين الدفلة-44
45-NAAMA	0	0	0	0	النعامة-45
46-AIN-TEMOUCHENT	0	0	0	0	عين تيموشنت-46
47-GHARDAIA	0	0	0	0	غرداية-47
48-RELIZANE	0	0	0	0	غليزان-48
ENSEMBLE	1658	452	514	692	الجملة

SOURCE : ENQUETE STATISTIQUE 1999/2000

التعليم الثانوي :توزيع الأفواج التربوية حسب سنوات الدراسة بالأمازيغية

ENS.SEC:ENSEIGNEMENT DE TAMAZIGHT(DIVISIONS PEDAGOGIQUES)

NO	WILAYA	الجملة	ثانوي 3		ثانوي 2		ثانوي 1		الولايات	رقم
		ENSEMBLE	3eme.A.S.		2eme.A.S.		1ere.A.S.			
			T	م	T	م	T	م		
1	ADRAR	0	0		0		0		ادرار	1
2	CHLEF	0	0		0		0		الشلف	2
3	LAGHOUAT	0	0		0		0		الأغواط	3
4	O.E.BOUAGHI	0	0		0		0		ام البواقي	4
5	BATNA	0	0		0		0		باتنة	5
6	BEJAIA	117	6		18		93		بجاية	6
7	BISKRA	1	0		0		1		بسكرة	7
8	BECHAR	0	0		0		0		بشار	8
9	BLIDA	0	0		0		0		البليدة	9
10	BOUIRA	59	19		6		34		البويرة	10
11	TAMENRASSET	0	0		0		0		تامنغست	11
12	TEBESSA	0	0		0		0		تبسة	12
13	TLEMCEN	0	0		0		0		تلمسان	13
14	TIARET	0	0		0		0		تيارة	14
15	TIZI-OUZOU	104	0		5		99		تيزيوزو	15
16	ALGER	0	0		0		0		الجزائر	16
17	DJELFA	0	0		0		0		الجلفة	17
18	JIJEL	0	0		0		0		جيجل	18
19	SETIF	0	0		0		0		سطيف	19
20	SAIDA	0	0		0		0		سعيدة	20
21	SKIKDA	0	0		0		0		سكيكدة	21
22	S.B.ABBES	0	0		0		0		سيدي بلعباس	22
23	ANNABA	0	0		0		0		عنابة	23
24	GUELMA	0	0		0		0		قالمة	24
25	CONSTANTINE	0	0		0		0		قسنطينة	25
26	MEDEA	0	0		0		0		المدية	26
27	MOSTAGANEM	0	0		0		0		مستغانم	27
28	M'SILA	0	0		0		0		المسيلة	28
29	MASCARA	0	0		0		0		معسكر	29
30	OUARGLA	0	0		0		0		ورقلة	30
31	ORAN	0	0		0		0		وهران	31
32	EL-BAYDH	0	0		0		0		البيض	32
33	ILLIZI	3	1		1		1		اليزي	33
34	B.B.ARRERIDJ	0	0		0		0		برج بوعريريج	34
35	BOUMERDES	8	8		0		0		بومرداس	35
36	EL-TARF	0	0		0		0		الطارف	36
37	TINDOUF	0	0		0		0		تندوف	37
38	TISSEMSILT	0	0		0		0		تيسمسيلت	38
39	EL-OUED	0	0		0		0		الوادي	39
40	KHENCHELA	0	0		0		0		خنشلة	40
41	SOUK-AHRAS	0	0		0		0		سوق أهراس	41
42	TIPAZA	0	0		0		0		تيبازة	42
43	MILA	0	0		0		0		ميلة	43
44	AIN-DEFLA	0	0		0		0		عين الدفلة	44
45	NAAMA	0	0		0		0		النعامة	45
46	A.TEMOUCHENT	0	0		0		0		عين تيموشنت	46
47	GHARDAIA	0	0		0		0		غرداية	47
48	RELIZANE	0	0		0		0		غليزان	48
ENSEMBLE		292	34		30		228		الجملة	

SOURCE:ENQUETE STATISTIQUE 1999-2000 PAGE:167

التعليم الثانوي :توزيع التلاميذ حسب سنوات الدراسة و الجنس بالأمازيغية

ENS.SEC:ENSEIGNEMENT DE TAMAZIGHT(EFFECTIFS ELEVES)

NO	WILAYA	الجملة ENSEMBLE		ثانوي 3 3eme.A.S.		ثانوي 2 2eme.A.S.		ثانوي 1 1ere.A.S.		الولايات	رقم
		ب F	م T	ب F	م T	ب F	م T	ب F	م T		
1	ADRAR	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار	1
2	CHLEF	0	0	0	0	0	0	0	0	الشلف	2
3	LAGHOUAT	0	0	0	0	0	0	0	0	الأغواط	3
4	O.E.BOUAGHI	0	0	0	0	0	0	0	0	ام البواقي	4
5	BATNA	0	0	0	0	0	0	0	0	باتنة	5
6	BEJAIA	1938	4357	158	237	355	624	1425	3496	بجاية	6
7	BISKRA	13	16	0	0	0	0	13	16	بسكرة	7
8	BECHAR	0	0	0	0	0	0	0	0	بشار	8
9	BLIDA	0	0	0	0	0	0	0	0	البليدة	9
10	BOUIRA	1144	2106	433	722	87	201	624	1183	البويرة	10
11	TAMENRASSET	0	0	0	0	0	0	0	0	تامنغست	11
12	TEBESSA	0	0	0	0	0	0	0	0	تبسة	12
13	TLEMCEN	0	0	0	0	0	0	0	0	تلمسان	13
14	TIARET	0	0	0	0	0	0	0	0	تيارة	14
15	TIZI-OUZOU	2123	3728	0	0	103	161	2020	3567	تيزيوزو	15
16	ALGER	0	0	0	0	0	0	0	0	الجزأئر	16
17	DJELFA	0	0	0	0	0	0	0	0	الجلفة	17
18	JIJEL	0	0	0	0	0	0	0	0	جيجل	18
19	SETIF	0	0	0	0	0	0	0	0	سطيف	19
20	SAIDA	0	0	0	0	0	0	0	0	سعيدة	20
21	SKIKDA	0	0	0	0	0	0	0	0	سكيكدة	21
22	S.B.ABBES	0	0	0	0	0	0	0	0	سيدي بلعباس	22
23	ANNABA	0	0	0	0	0	0	0	0	عنابة	23
24	GUELMA	0	0	0	0	0	0	0	0	قالمة	24
25	CONSTANTINE	0	0	0	0	0	0	0	0	قسنطينة	25
26	MEDEA	0	0	0	0	0	0	0	0	المدية	26
27	MOSTAGANEM	0	0	0	0	0	0	0	0	مستغانم	27
28	M'SILA	0	0	0	0	0	0	0	0	المسيلة	28
29	MASCARA	0	0	0	0	0	0	0	0	معسكر	29
30	OUARGLA	0	0	0	0	0	0	0	0	ورقلة	30
31	ORAN	0	0	0	0	0	0	0	0	وهران	31
32	EL-BAYDH	0	0	0	0	0	0	0	0	البيض	32
33	ILLIZI	56	103	21	37	18	30	17	36	اليزي	33
34	B.B.ARRERIDJ	0	0	0	0	0	0	0	0	برج بوعريريج	34
35	BOUMERDES	205	308	205	308	0	0	0	0	بومرداس	35
36	EL-TARF	0	0	0	0	0	0	0	0	الطارف	36
37	TINDOUF	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف	37
38	TISSEMSILT	0	0	0	0	0	0	0	0	تيسمسيلت	38
39	EL-OUED	0	0	0	0	0	0	0	0	الوادي	39
40	KHENCHELA	0	0	0	0	0	0	0	0	خنشلة	40
41	SOUK-AHRAS	0	0	0	0	0	0	0	0	سوق أهراس	41
42	TIPAZA	0	0	0	0	0	0	0	0	تيبازة	42
43	MILA	0	0	0	0	0	0	0	0	ميلة	43
44	AIN-DEFLA	0	0	0	0	0	0	0	0	عين الدفلة	44
45	NAAMA	0	0	0	0	0	0	0	0	النعامة	45
46	A.TEMOUCHENT	0	0	0	0	0	0	0	0	عين تيموشنت	46
47	GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	0	0	غرداية	47
48	RELIZANE	0	0	0	0	0	0	0	0	غليزان	48
	ENSEMBLE	5479	10618	817	1304	563	1016	4099	8298	الجملة	

SOURCE:ENQUETE STATISTIQUE 1999-2000 PAGE:168

التعليم الثانوي :توزيع الأساتذة حسب الإطار و الجنس بالأمازيغية

ENS.SEC:ENSEIGNEMENT DE TAMAZIGHT-ENSEIGNANTS SELON LE CORPS & SEXE-

NO	WILAYA	الجملة ENNSEMBLE		إطار آخر AUTRES		أ.التعليم الثانوي P.E.S.		أ.التعليم الأساسي P.E.M.		م.مدرسة أساسية INSTRICTRS		الولايات	رقم
		ب F	م T	ب F	م T	ب F	م T	ب F	م T	ب F	م T		
1	ADRAR	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ادرار	1
2	CHLEF	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الشلف	2
3	LAGHOUAT	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الأغواط	3
4	O.E.BOUAGHI	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ام البواقي	4
5	BATNA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	باتنة	5
6	BEJAIA	0	11	0	2	0	6	0	1	0	2	بجاية	6
7	BISKRA	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	بسكرة	7
8	BECHAR	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بشار	8
9	BLIDA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البليدة	9
10	BOUIRA	0	5	0	0	0	1	0	4	0	0	البويرة	10
11	TAMENRASSET	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تامنغست	11
12	TEBESSA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تبسة	12
13	TLEMCEN	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تلمسان	13
14	TIARET	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تيارة	14
15	TIZI-OUZOU	1	12	0	0	0	6	1	4	0	2	تيزيوزو	15
16	ALGER	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الجزائر	16
17	DJELFA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الجلفة	17
18	JIJEL	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	جيجل	18
19	SETIF	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سطيف	19
20	SAIDA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سعيدة	20
21	SKIKDA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سكيكدة	21
22	S.B.ABBES	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سيدي بلعباس	22
23	ANNABA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عنابة	23
24	GUELMA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قالمة	24
25	CONSTANTINE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	قسنطينة	25
26	MEDEA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المدية	26
27	MOSTAGANEM	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مستغانم	27
28	M'SILA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المسيلة	28
29	MASCARA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	معسكر	29
30	OUARGLA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ورقلة	30
31	ORAN	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	وهران	31
32	EL-BAYDH	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البيض	32
33	ILLIZI	0	2	0	0	0	1	0	1	0	0	اليزي	33
34	B.B.ARRERIDJ	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	برج بوعريريج	34
35	BOUMERDES	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	بومرداس	35
36	EL-TARF	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الطارف	36
37	TINDOUF	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تندوف	37
38	TISSEMSILT	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تيسمسيلت	38
39	EL-OUED	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الوادي	39
40	KHENCHELA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خنشلة	40
41	SOUK-AHRAS	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	سوق أهراس	41
42	TIPAZA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	تيبازة	42
43	MILA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	ميلة	43
44	AIN-DEFLA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عين الدفلة	44
45	NAAMA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	النعامة	45
46	A.TEMOUCHENT	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	عين تيموشنت	46
47	GHARDAIA	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غرداية	47
48	RELIZANE	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	غليزان	48
	ENSEMBLE	1	31	0	2	0	14	1	11	0	4	الجملة	

SOURCE:ENQUETE STATISTIQUE 1999-2000 **PAGE:169**

اللغة الآمازيغية 1.9 - الدراسي المستوى حسب التربوية الأفـواج توزيع 2017 2018

2.9 - الدراسي والمستوى الجنس، حسب المسجلين التلاميذ توزيع 2017 2018

رقم	الولايـات	التربوية الأفواج			الأفـواج المشتركة	المجموع	الدراسي والمستوى الجنس حسب المسجلين التلاميذ												الأفواج مجموع					
							العادية الأفواج في						المشتركة الأفواج في											
		4ابتدائي	5ابتدائي	المجموع			4ابتدائي		5ابتدائي		المجموع		4ابتدائي		5ابتدائي		المجموع		4ابتدائي		5ابتدائي		المجموع	
							مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات
	المجموع الوطني	2556	2306	4862	11	4873	54986	25676	48146	22870	#####	48546	77	49	70	41	147	90	55063	25725	48216	22911	#####	48636
1	أدرار	16	18	34		34	394	170	596	262	990	432							394	170	596	262	990	432
2	الشلف	21	21	42		42	676	321	617	288	1293	609							676	321	617	288	1293	609
3	الأغواط	2		2		2	62	28			62	28							62	28			62	28
4	ام البواقي	11	11	22		22	374	194	399	167	773	361							374	194	399	167	773	361
5	باتنة	272	220	492		492	3018	1416	2603	1235	5621	2651							3018	1416	2603	1235	5621	2651
6	بجاية	707	708	1415	6	1421	17084	8033	16240	7881	33324	15914	25	15	18	8	43	23	17109	8048	16258	7889	33367	15937
7	بسكرة	78		78		78	216	98			216	98							216	98			216	98
8	بشار	7	8	15		15	209	90	194	79	403	169							209	90	194	79	403	169
9	البليدة	34		34		34	1102	512			1102	512							1102	512			1102	512
10	البويرة	265	259	524		524	3862	1833	3462	1648	7324	3481							3862	1833	3462	1648	7324	3481
11	تامنغست	15	16	31		31	339	145	331	146	670	291							339	145	331	146	670	291
12	تبسة	16	19	35		35	434	196	548	239	982	435							434	196	548	239	982	435
13	تلمسان	17	14	31		31	382	176	304	118	686	294							382	176	304	118	686	294
14	تيارت																							
15	تيزي وزو	791	776	1567		1567	18739	8985	16629	8014	35368	16999							18739	8985	16629	8014	35368	16999
16	الجزائر	49	43	92	3	95	1094	471	899	410	1993	881	15	11	19	11	34	22	1109	482	918	421	2027	903
	الجزائر شرق	8	6	14	1	15	79	40	75	40	154	80	10	9	9	6	19	15	89	49	84	46	173	95
	الجزائر وسط	26	23	49	2	51	587	227	518	233	1105	460	5	2	10	5	15	7	592	229	528	238	1120	467
	الجزائر غرب	15	14	29		29	428	204	306	137	734	341							428	204	306	137	734	341
17	الجلفة																							
18	جيجل																							
19	سطيف	68	15	83		83	1552	689	459	230	2011	919							1552	689	459	230	2011	919
20	سعيدة	31	33	64		64	996	457	1013	519	2009	976							996	457	1013	519	2009	976
21	سكيكدة																							
22	سيدي بلعباس	12	11	23		23	428	207	421	212	849	419							428	207	421	212	849	419
23	عنابة	1		1		1	24	13			24	13							24	13			24	13
24	قالمة																							
25	قسنطينة																							
26	المدية																							
27	مستغانم	6	5	11		11	158	82	151	66	309	148							158	82	151	66	309	148
28	المسيلة																							
29	معسكر																							
30	ورقلة	9		9		9	289	139			289	139							289	139			289	139
31	وهران	2	2	4	1	5	9		11	6	20	6	11	7	8	8	19	15	20	7	19	14	39	21
32	البيض																							
33	اليزي	7	7	14		14	172	74	164	73	336	147							172	74	164	73	336	147
34	برج بوعريريج	22	22	44		44	559	262	489	236	1048	498							559	262	489	236	1048	498
35	بومرداس	24	21	45		45	804	331	608	313	1412	644							804	331	608	313	1412	644
36	الطارف																							
37	تندوف																							
38	تيسمسيلت	11	17	28		28	212	108	388	208	600	316							212	108	388	208	600	316
39	الوادي																							
40	خنشلة	1	1	2	1	3	40	18	35	15	75	33	26	16	25	14	51	30	66	34	60	29	126	63
41	سوق أهراس																							
42	تيبازة	4		4		4	106	53			106	53							106	53			106	53
43	ميلة	7	7	14		14	217	107	235	113	452	220							217	107	235	113	452	220
44	عين الدفلة	21	20	41		41	547	261	508	237	1055	498							547	261	508	237	1055	498
45	النعامة																							
46	عين تيموشنت		2	2		2																		
47	غرداية	22	21	43		43	699	121	630	97	1329	218							699	121	630	97	1329	218
48	غليزان	7	9	16		16	189	86	212	58	401	144							189	86	212	58	401	144

33 - المالية المناصب توزيع المفتوحة التدريس ومواد الإطار المهني الجنس، حسب للمعلمين

2018 2017

رقم	الولايـات	اللغـة الأمازيغية					المجمـوع				
		الاستاذ المكون في المدرسة	أستاذ رئيسي لمدرسة	أستاذ مدرسة إبتدائية	معلم مدرسة إبتدائية	المجموع	الاستاذ المكون في المدرسة	أستاذ رئيسي لمدرسة	أستاذ مدرسة إبتدائية	أستاذ رئيسي لمدرسة	معلم مدرسة إبتدائية	المجموع
	المجموع الوطني	32	167	908	2	1109	40046	18201	137096	701	196044
1	أدرار		1	10		11	749	374	1759	5	2887
2	الشلف			6		6	1623	613	3955	12	6203
3	الأغواط			2		2	507	313	1729	7	2556
4	ام البواقي			4		4	744	314	2907	29	3994
5	باتنة	20	2	32		54	1358	829	4801	1	6989
6	بجاية	4	58	318		380	1338	539	3495	46	5418
7	بسكرة			4		4	1038	548	2508	13	4107
8	بشار			5		5	370	311	1167	1	1849
9	البليدة			6		6	867	306	3916	11	5100
10	البويرة	1	14	56		71	1067	345	2932	57	4401
11	تامنغست			6		6	279	148	990	6	1423
12	تبسة			11		11	968	333	2550	7	3858
13	تلمسان			10		10	1196	386	3557	21	5160
14	تيارت						792	546	3874	15	5227
15	تيزي وزو	6	89	258	1	354	1119	549	4226	30	5924
16	الجزائر	0	1	31	0	32	1851	1296	10579	81	13807
	الجزائر شرق		1	7		8	886	494	4192	14	5586
	الجزائر وسط			17		17	300	189	2473	25	2987
	الجزائر غرب			7		7	665	613	3914	42	5234
17	الجلفة						1154	500	4174	65	5893
18	جيجل						958	409	2264	24	3655
19	سطيف			23		23	1387	786	6083		8256
20	سعيدة			15		15	328	135	1683	3	2149
21	سكيكدة						843	443	3323	16	4625
22	سيدي بلعباس			6		6	564	226	2424	8	3222
23	عنابة			1		1	512	126	2230	3	2871
24	قالمة						478	211	2001	5	2695
25	قسنطينة						959	457	3599	1	5016
26	المدية						1159	338	4092	77	5666
27	مستغانم			4		4	1112	317	2749	9	4187
28	المسيلة						1476	491	4651	11	6629
29	معسكر						778	429	3414	4	4625
30	ورقلة			4		4	1055	368	2301	12	3736
31	وهران			8		8	1119	618	4665	11	6413
32	البيض						407	227	1095		1729
33	اليزي			3		3	113	83	394	1	591
34	برج بوعريريج			27		27	847	325	2969	16	4157
35	بومرداس		2	12		14	933	341	3410	15	4699
36	الطارف						445	161	1694	3	2303
37	تندوف			2		2	71	41	280		392
38	تيسمسيلت			18	1	19	460	204	1351	13	2028
39	الوادي						1414	663	2856	2	4935
40	خنشلة			2		2	450	186	1545	4	2185
41	سوق أهراس						451	161	1618		2230
42	تيبازة	1		2		3	536	296	2518	3	3353
43	ميلة			2		2	1070	366	2922	8	4366
44	عين الدفلة			9		9	946	383	3322	13	4664
45	النعامة			1		1	226	207	893	3	1329
46	عين تيموشنت						350	176	1587		2113
47	غرداية			6		6	529	308	1229	8	2074
48	غليزان			4		4	1050	469	2815	21	4355

اللغة الآمازيغية 1.29 - الدراسي والمستوى الجنس حسب المسجلين والتلاميذ التربوية الأفواج توزيع.

2018 2017

رقم	الولايات	التربوية الأفواج توزيع						الدراسي المستوى حسب المسجلين التلاميذ توزيع										والجنس الإطـار حسب الأساتذة توزيع									
		1 متوسط	2 متوسط	3 متوسط	4 متوسط	المجموع	1متوسط		2متوسط		3متوسط		4متوسط		المجموع		الثانوي التعليم أستاذ		التعليم أستاذ الأساسي		أساسية مدرسة معلم		أخر إطار		المجموع	
							مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	نساء	مجموع	نساء	مجموع	نساء	مجموع	نساء	مجموع	نساء
	المجموع الوطني	2169	1736	1390	1258	6553	57864	24737	44784	21621	35816	18135	32338	17433	170802	81926	2	0	3041	2191	113	54	2	1	3158	2246
1	أدرار	18				18	472	182							472	182			6						6	
2	الشلف																									
3	الأغواط																		27	14					27	14
4	أم البواقي	10	8	9	7	34	346	162	254	120	219	114	233	119	1052	515			3	1	3				6	1
5	باتنة	98	103	88	95	384	2873	1305	2895	1371	2476	1245	2648	1341	10892	5262	1		994	763	29	25	1		1025	788
6	بجاية	722	580	430	320	2052	17842	7770	14316	6858	10577	5339	7998	4317	50733	24284			431	300					431	300
7	بسكرة	4	3	3	1	11	116	53	72	35	56	40	19	10	263	138			2	2					2	2
8	بشار																		9	4					9	4
9	البليدة																									
10	البويرة	186	153	123	118	580	5137	2176	4139	2023	3269	1621	3341	1807	15886	7627			85	69	4	2	1	1	90	72
11	تامنغست	56	39	19	7	121	1736	711	957	397	560	258	186	89	3439	1455			13	2					13	2
12	تبسة																									
13	تلمسان																		59	41					59	41
14	تيارت	64	51	38	41	194	2060	857	1569	765	1218	567	1221	648	6068	2837			563	340	45				608	340
15	تيزي وزو	765	639	566	571	2541	19765	8405	15840	7737	14127	7187	13970	7537	63702	30866			448	394					448	394
16	الجزائر	11	18	6	6	41	368	151	707	355	267	157	261	155	1603	818			31	25	29	25			60	50
16	الجزائر شرق	8	4	4	4	20	354	142	296	154	254	148	257	152	1161	596			26	20	29	25			55	45
16	الجزائر وسط	3	14	2	2	21	14	9	411	201	13	9	4	3	442	222			5	5					5	5
16	الجزائر غرب																									
17	الجلفة																									
18	جيجل																									
19	سطيف	81	60	53	47	241	2264	943	1829	899	1504	767	1227	687	6824	3296			45	13					45	13
20	سعيدة																									
21	سكيكدة																									
22	سيدي بلعباس	12	10	2		24	350	158	261	121	46	20			657	299			3						3	
23	عنابة																									
24	قالمة																									
25	قسنطينة																									
26	المدية																									
27	مستغانم																									
28	المسيلة																									
29	معسكر																									
30	ورقلة																									
31	وهران																		215	168					215	168
32	البيض																									
33	اليزي	15	7	5		27	542	220	170	77	169	72			881	369			5	2					5	2
34	برج بوعريرج	20	17	13	11	61	642	279	501	221	319	187	293	151	1755	838			11	5					11	5
35	بومرداس	71	47	34	33	185	2079	923	1242	623	990	551	934	567	5245	2664			56	46	2	2			58	48
36	الطارف																									
37	تندوف																									
38	تيسمسيلت																									
39	الوادي																									
40	خنشلة	1	1	1	1	4	43	24	32	19	19	10	7	5	101	58			2	1					2	1
41	سوق أهراس																									
42	تيبازة																									
43	ميلة	10				10	359	164							359	164			32	1					32	1
44	عين الدفلة	13				13	434	213							434	213	1		1						2	
45	النعامة																									
46	عين تيموشنت																									
47	غرداية	12				12	436	41							436	41					1				1	
48	غليزان																									

32 - التدريس ومواد الإدارية الوضعية الجنس، حسب للأساتذة المالية المناصب توزيع- المفتوحة المناصب

2017 2018

رقم	الولايات	اللغة العربية	اللغة الأمازيغية	التاريخ والجغرافيا	اللغة الفرنسية	اللغة الأنجليزية	الرياضيات	العلوم الفيزيائية والتكنولوجية	علوم الطبيعة والحياة	التربية الموسيقية	التربية التشكيلية	التربية البدنية والرياضية	الإعلام الآلي	المجموع
	المجموع الوطني	30 402	1 153	14 713	23 525	16 030	23 961	16 473	15 136	1 228	2 155	9 800	2 048	156 624
1	أدرار	454	6	212	338	254	354	244	214	19	61	154	16	2326
2	الشلف	893		424	694	466	696	496	438	40	73	300	67	4587
3	الأغواط	428		218	340	229	340	231	217	13	77	150	24	2267
4	ام البواقي	599	6	290	470	321	482	297	304	18	11	212	50	3060
5	باتنة	1011	77	481	817	552	816	528	481	40	46	309	152	5310
6	بجاية	881	391	421	686	459	694	443	466	37	41	309	27	4855
7	بسكرة	690	2	322	536	346	535	414	337	26	44	232	10	3494
8	بشار	280		134	209	142	213	134	133	13	14	90	42	1404
9	البليدة	881		408	693	452	692	517	411	28	53	279	27	4441
10	البويرة	585	93	290	458	318	462	328	328	49	40	192	71	3214
11	تامنغست	190	14	95	144	103	146	107	106	7	23	68	4	1007
12	تبسة	626		306	491	327	500	365	325	22	42	176	27	3207
13	تلمسان	754	2	390	600	407	593	439	391	25	94	268	40	4003
14	تيارت	768		385	614	412	610	382	382	47	108	245	34	3987
15	تيزي وزو	915	448	444	701	468	705	444	444	18	50	277	182	5096
16	الجزائر	2347	5	1142	1800	1234	1807	1176	1173	95	172	763	77	11791
16	الجزائر شرق	879		429	673	466	687	440	434	16	40	308	45	4417
16	الجزائر وسط	590	5	278	442	313	435	303	303	44	51	188	18	2970
16	الجزائر غرب	878		435	685	455	685	433	436	35	81	267	14	4404
17	الجلفة	761		382	569	417	607	466	393	56	78	242	98	4069
18	جيجل	669		334	532	340	533	336	336	16	33	211	18	3358
19	سطيف	1349	45	640	1057	728	1076	741	667	69	23	426	60	6881
20	سعيدة	318		150	230	167	243	175	150	9	22	114	15	1593
21	سكيكدة	740		335	567	373	586	347	347	33	25	253	99	3705
22	سيدي بلعباس	533	3	244	386	281	393	308	257	22	25	168	39	2659
23	عنابة	496		252	387	270	404	322	294	9	16	165	26	2641
24	قالمة	446		216	346	237	354	260	232	12	32	129	6	2270
25	قسنطينة	829		411	650	437	659	458	430	31	37	254	43	4239
26	المدية	719		344	556	374	565	348	344	60	29	211	94	3644
27	مستغانم	594		294	456	320	455	313	294	17	91	188	30	3052
28	المسيلة	966		473	750	503	742	539	462	55	46	324	108	4968
29	معسكر	667		344	506	355	534	389	328	17	56	215	38	3449
30	ورقلة	627		313	535	343	548	321	321	17	61	206	39	3331
31	وهران	1122		528	827	582	851	527	527	44	87	352	40	5487
32	البيض	267		126	205	146	216	151	130	10	39	85	11	1386
33	اليزي	78	5	38	67	40	67	41	41		7	23	18	425
34	برج بوعريريج	613	12	306	458	338	465	319	318	23	30	205	88	3175
35	بومرداس	665	38	305	497	336	515	332	338	12	32	202	34	3306
36	الطارف	356		166	268	171	269	178	178	2	17	105	17	1727
37	تندوف	58		33	49	34	53	40	33	1	9	20	9	339
38	تيسمسيلت	294		150	228	158	232	167	151	20	42	98	20	1560
39	الوادي	707		332	538	374	586	354	341	22	29	222	14	3519
40	خنشلة	352	2	166	271	177	279	201	166	7	18	117	20	1776
41	سوق أهراس	357		184	288	194	296	236	185	4	21	116	12	1893
42	تيبازة	533		256	409	285	422	330	255	19	10	178	11	2708
43	ميلة	721	2	354	558	376	568	380	348	13	37	215	44	3616
44	عين الدفلة	727	2	342	550	370	576	378	343	61	71	238	34	3692
45	النعامة	206		101	169	116	169	150	102	11	31	74		1129
46	عين تيموشنت	333		157	272	171	279	199	158	12	46	111	15	1753
47	غرداية	357		173	271	192	280	245	175	4	21	110	5	1833
48	غليزان	640		302	482	335	494	377	342	43	85	199	93	3392

1.34 - شاغرة مناصب على المتعاقدين فيهم بما والإطـار المهني الجنس السن، حسب الأساتذة توزيع التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 للأساتذة العام المجموع

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء
	المجموع الوطني	706	502	318	257	82	60	23	15	14	4	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1145	838
1	أدرار	5		1																				6	
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	أم البواقي	2		1	1	1				2														6	1
5	باتنة	65	31	4	2	4	1	1		1	1													75	35
6	بجاية	261	179	89	64	29	19	3	2	3	1	1												386	265
7	بسكرة	2	2																					2	2
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة	54	47	21	18	3	3	9	5	4	1									1				92	74
11	تامنغست	12	2	1	1					1														14	3
12	تبسة																								
13	تلمسان	2	1																					2	1
14	تيارت																								
15	تيزي وزو	213	189	182	162	43	36	7	6	3	1													448	394
16	الجزائر	3	3			1	1	1	1															5	5
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط	3	3			1	1	1	1															5	5
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف	34	11	9	2	1		1																45	13
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس	2		1																				3	
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي	5	2																					5	2
34	برج بوعريرج	11	6	1																				12	6
35	بومرداس	29	26	8	7			1	1															38	34
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة	2	1																					2	1
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة	2	1																					2	1
44	عين الدفلة	2	1																					2	1
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

1.37 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(معا والمتربصين المرسمين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 الأساتذة مجموع

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء
	المجموع الوطني	691	489	317	256	82	60	23	15	14	4	1	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1129	824
1	أدرار	5		1																				6	
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي	2		1	1	1				2														6	1
5	باتنة	65	31	4	2	4	1	1		1	1													75	35
6	بجاية	260	178	89	64	29	19	3	2	3	1	1												385	264
7	بسكرة	2	2																					2	2
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة	54	47	21	18	3	3	9	5	4	1									1				92	74
11	تامنغست	10	1	1	1					1														12	2
12	تبسة																								
13	تلمسان	2	1																					2	1
14	تيارت																								
15	تيزي وزو	203	180	181	161	43	36	7	6	3	1													437	384
16	الجزائر	3	3			1	1	1	1															5	5
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط	3	3			1	1	1	1															5	5
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف	33	10	9	2	1		1																44	12
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس	2		1																				3	
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي	5	2																					5	2
34	برج بوعريرج	11	6	1																				12	6
35	بومرداس	29	26	8	7			1	1															38	34
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة	2	1																					2	1
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة	2	1																					2	1
44	عين الدفلة	1																						1	
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

2.34 - والسن الجنس حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(فقط المتعاقدين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 المتوسط التعليم الأساتذة.

رقم	الولايات	من اقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فاكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء
	المجموع الوطني	15	13	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	14
1	أدرار																								
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي																								
5	باتنة																								
6	بجاية	1	1																					1	1
7	بسكرة																								
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة																								
11	تامنغست	2	1																					2	1
12	تبسة																								
13	تلمسان																								
14	تيارت																								
15	تيزي وزو	10	9	1	1																			11	10
16	الجزائر																								
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط																								
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف	1	1																					1	1
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس																								
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي																								
34	برج بوعريج																								
35	بومرداس																								
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة																								
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة																								
44	عين الدفلة	1	1																					1	1
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

1.34 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(معا والمتربصين المرسمين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 المتوسط التعليم في المكونيين الأساتذة.

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء
	المجموع الوطني	0	0	1	1	2	1	14	9	10	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	28	12
1	أدرار																								
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي									2														2	
5	باتنة					1		1		1	1													3	1
6	بجاية			1	1					2		1												4	1
7	بسكرة																								
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة					1	1	5	2	2														8	3
11	تامنغست									1														1	
12	تبسة																								
13	تلمسان																								
14	تيارت																								
15	تيزي وزو							5	5	2														7	5
16	الجزائر							1	1															1	1
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط							1	1															1	1
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف							1																1	
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس																								
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي																								
34	برج بوعريرج																								
35	بومرداس							1	1															1	1
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة																								
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة																								
44	عين الدفلة																								
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

1.34 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(معا والمتربصين المرسمين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 المتوسط للتعليم الرئيسيين الأساتذة.

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء
	المجموع الوطني	55	46	116	107	45	37	4	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	220	192
1	أدرار																								
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي			1	1																			1	1
5	باتنة	3	2			2																		5	2
6	بجاية			13	13	15	13																	28	26
7	بسكرة																								
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة	6	5	9	9			3	2															18	16
11	تامنغست	1	1																					1	1
12	تبسة																								
13	تلمسان																								
14	تيارت																								
15	تيزي وزو	39	36	87	79	27	23	1																154	138
16	الجزائر					1	1																	1	1
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط					1	1																	1	1
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف	4		1																				5	
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس																								
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي																								
34	برج بوعريج																								
35	بومرداس	2	2	5	5																			7	7
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة																								
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة																								
44	عين الدفلة																								
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

1.34 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(معا والمتربصين المرسمين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 المتوسط للتعليم المنسقيين الأساتذة.

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء
	المجموع الوطني	2	2	3	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	5	4
1	أدرار																								
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي																								
5	باتنة																								
6	بجاية	2	2																					2	2
7	بسكرة																								
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة																								
11	تامنغست																								
12	تبسة																								
13	تلمسان																								
14	تيارت																								
15	تيزي وزو			3	2																			3	2
16	الجزائر																								
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط																								
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف																								
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس																								
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي																								
34	برج بوعريج																								
35	بومرداس																								
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة																								
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة																								
44	عين الدفلة																								
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

1.34 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(معا والمتربصين المرسمين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018 المتوسط التعليم الأساتذة.

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء	المجموع	نســاء
	المجموع الوطني	630	439	197	146	34	22	5	4	3	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	869	614
1	أدرار	5		1																				6	
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي	2																						2	
5	باتنة	62	29	4	2	1																		67	32
6	بجاية	258	176	75	50	14	6	3	2	1	1													351	235
7	بسكرة	2	2																					2	2
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة	46	42	12	9	2	2	1	1	1	1													62	55
11	تامنغست	9		1	1																			10	1
12	تبسة																								
13	تلمسان	2	1																					2	1
14	تيارت																								
15	تيزي وزو	164	144	91	80	16	13	1	1	1	1													273	239
16	الجزائر	3	3																					3	3
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط	3	3																					3	3
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف	29	10	8	2	1																		38	12
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس	2		1																				3	
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي	5	2																					5	2
34	برج بوعريرج	11	6	1																				12	6
35	بومرداس	25	22	3	2																			28	24
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة	2	1																					2	1
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة	2	1																					2	1
44	عين الدفلة	1																						1	
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

1.34 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(معا والمتربصين المرسمين). التكوين مادة: الأمازيغية اللغة. 2017 2018 الابتدائية المدرسة الأساتذة.

رقم	الولايات	من اقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء
	المجموع الوطني	4	2	0	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	0	0	0	7	2
1	الدار																								
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	ام البواقي					1																		1	
5	باتنة																								
6	بجاية																								
7	بسكرة																								
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة	2								1										1				4	
11	تامنغست																								
12	تبسة																								
13	تلمسان																								
14	تيارت																								
15	تيزي وزو																								
16	الجزائر																								
16	الجزائر شرق																								
16	الجزائر وسط																								
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف																								
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس																								
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي																								
34	برج بوعريرج																								
35	بومرداس	2	2																					2	2
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة																								
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة																								
44	عين الدفلة																								
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

3.34 - الحالية للرتبة المطابقة الشهادة أو والمؤهل الجنس حسب الأساتذة : المرسمين والمتربصين معا التكوين مادة: الأمازيغية اللغـة. 2017 2018

رقم	الولايات	ماستر شهادة		شهادة الليسانس		ليسانس شهادة التعليم		شهادة العليا الدراسات		ليسانس شهادة مهنية		معاهد شهادة الأساتذة التكوين		تثبت شهادة التأهيل مستوى		أخرى شهادات		المجموع	
		المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء
	المجموع الوطني	24	17	1006	739	68	54	2	1	5	4	13	3	5	1	6	5	1129	824
1	أدرار			4		2												6	
2	الشلف																		
3	الأغواط																		
4	ام البواقي	1		2	1							1		2				6	1
5	باتنة	1		66	31	5	3					3	1					75	35
6	بجاية	14	10	355	246	12	7					2		1		1	1	385	264
7	بسكرة			2	2													2	2
8	بشار																		
9	البليدة																		
10	البويرة			71	58	5	5	2	1	4	4	3	1	2	1	5	4	92	74
11	تامنغست			11	2					1								12	2
12	تبسة																		
13	تلمسان			2	1													2	1
14	تيارت																		
15	تيزي وزو	7	6	390	341	38	36					2	1					437	384
16	الجزائر			4	4	1	1											5	5
16	الجزائر شرق																		
16	الجزائر وسط			4	4	1	1											5	5
16	الجزائر غرب																		
17	الجلفة																		
18	جيجل																		
19	سطيف			40	11	2	1					2						44	12
20	سعيدة																		
21	سكيكدة																		
22	سيدي بلعباس			2		1												3	
23	عنابة																		
24	قالمة																		
25	قسنطينة																		
26	المدية																		
27	مستغانم																		
28	المسيلة																		
29	معسكر																		
30	ورقلة																		
31	وهران																		
32	البيض																		
33	اليزي	1	1	4	1													5	2
34	برج بوعريرج			12	6													12	6
35	بومرداس			36	33	2	1											38	34
36	الطارف																		
37	تندوف																		
38	تيسمسيلت																		
39	الوادي																		
40	خنشلة			2	1													2	1
41	سوق أهراس																		
42	تيبازة																		
43	ميلة			2	1													2	1
44	عين الدفلة			1														1	
45	النعامة																		
46	عين تيموشنت																		
47	غرداية																		
48	غليزان																		

4.34- أسبوعيا المؤداة التدريس ساعات وعدد الجنس حسب الأساتذة توزيع: المكونين مادة: الأمازيغية اللغـة 2017 2018

رقم	الولايـات	من أكثر20 ساعة		من15 إلى 20 ساعة		من10 إلى 14 ساعة		من05 إلى 09 ساعة		من أقـل05 ساعة		المجموع	
		المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء
	المجموع الوطني	128	91	836	621	133	93	17	12	5	1	1119	818
1	أدرار	1		2		1				2		6	
2	الشلف												
3	الأغواط												
4	ام البواقي			6	1							6	1
5	باتنة	5	3	50	22	12	6	5	3	3	1	75	35
6	بجاية	42	23	261	181	68	50	4	4			375	258
7	بسكرة			2	2							2	2
8	بشار												
9	البليدة												
10	البويرة	14	14	77	59	1	1					92	74
11	تامنغست	1		7	1	4	1					12	2
12	تبسة												
13	تلمسان					2	1					2	1
14	تيارت												
15	تيزي وزو	54	47	355	311	25	23	3	3			437	384
16	الجزائر			3	3	2	2					5	5
16	الجزائر شرق												
16	الجزائر وسط			3	3	2	2					5	5
16	الجزائر غرب												
17	الجلفة												
18	جيجل												
19	سطيف	5		33	11	4		2	1			44	12
20	سعيدة												
21	سكيكدة												
22	سيدي بلعباس			2		1						3	
23	عنابة												
24	قالمة												
25	قسنطينة												
26	المدية												
27	مستغانم												
28	المسيلة												
29	معسكر												
30	ورقلة												
31	وهران												
32	البيض												
33	اليزي	1		2	2	2						5	2
34	برج بوعريريج	2	1	7	4	3	1					12	6
35	بومرداس	3	3	27	23	8	8					38	34
36	الطارف												
37	تندوف												
38	تيسمسيلت												
39	الوادي												
40	خنشلة							2	1			2	1
41	سوق أهراس												
42	تيبازة												
43	ميلة			1	1			1				2	1
44	عين الدفلة			1								1	
45	النعامة												
46	عين تيموشنت												
47	غرداية												
48	غليزان												

المتوسط التعليم الأساتذة. 2017 2018

46-1 - التدريس ومواد المهني الإطار الجنس، حسب الأساتذة توز (المتعاقدين) التدريس مادة: الأمازيغية اللغة.

رقم	الولايات	المكون الأستاذ التعليم في المتوسط		رئيسي أستاذ المتوسط للتعليم		منسق أستاذ المتوسط للتعليم		التعليم أستاذ المتوسط		المدرسة أساتذة الابتدائية...		المجموع	
		المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء
	المجموع الوطني	0	0	0	0	0	0	12	11	0	0	12	11
1	أدرار												
2	الشلف												
3	الأغواط												
4	ام البواقي												
5	باتنة												
6	بجاية												
7	بسكرة												
8	بشار												
9	البليدة												
10	البويرة												
11	تامنغست												
12	تبسة												
13	تلمسان												
14	تيارت												
15	تيزي وزو							11	10			11	10
16	الجزائر												
16	الجزائر شرق												
16	الجزائر وسط												
16	الجزائر غرب												
17	الجلفة												
18	جيجل												
19	سطيف												
20	سعيدة												
21	سكيكدة												
22	سيدي بلعباس												
23	عنابة												
24	قالمة												
25	قسنطينة												
26	المدية												
27	مستغانم												
28	المسيلة												
29	معسكر												
30	ورقلة												
31	وهران												
32	البيض												
33	اليزي												
34	برج بوعريريج												
35	بومرداس												
36	الطارف												
37	تندوف												
38	تيسمسيلت												
39	الوادي												
40	خنشلة												
41	سوق أهراس												
42	تيبازة												
43	ميلة												
44	عين الدفلة							1	1			1	1
45	النعامة												
46	عين تيموشنت												
47	غرداية												
48	غليزان												

2017 2018

2-45 - التدريس ومواد الإدارية الوضعية الجنس، حسب للأساتذة المالية المناصب الوزارية: الأمازيغية اللغة.

رقم	الولايات	المرسمون		المتربصون		المتعاقدون		المجموع		الجدد منهم	
		المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء
	المجموع الوطني	821	607	308	217	16	14	1145	838	241	163
1	أدرار			6				6		6	
2	الشلف										
3	الأغواط										
4	ام البواقي	5	1	1				6	1	2	
5	باتنة	33	12	42	23			75	35	41	25
6	بجاية	233	153	152	111	1	1	386	265	119	81
7	بسكرة			2	2			2	2	1	1
8	بشار										
9	البليدة										
10	البويرة	80	62	12	12			92	74	19	17
11	تامنغست	10	2	2		2	1	14	3	4	1
12	تبسة										
13	تلمسان			2	1			2	1	2	1
14	تيارت										
15	تيزي وزو	397	348	40	36	11	10	448	394	21	19
16	الجزائر	2	2	3	3			5	5		
16	الجزائر شرق										
16	الجزائر وسط	2	2	3	3			5	5		
16	الجزائر غرب										
17	الجلفة										
18	جيجل										
19	سطيف	36	8	8	4	1	1	45	13	3	1
20	سعيدة										
21	سكيكدة										
22	سيدي بلعباس	2		1				3			
23	عنابة										
24	قالمة										
25	قسنطينة										
26	المدية										
27	مستغانم										
28	المسيلة										
29	معسكر										
30	ورقلة										
31	وهران									4	3
32	البيض										
33	اليزي			5	2			5	2	3	1
34	برج بوعريرج	2	1	10	5			12	6	3	1
35	بومرداس	21	18	17	16			38	34	10	10
36	الطارف										
37	تندوف										
38	تيسمسيلت										
39	الوادي										
40	خنشلة			2	1			2	1		
41	سوق أهراس										
42	تيبازة										
43	ميلة			2	1			2	1	1	1
44	عين الدفلة			1		1	1	2	1	2	1
45	النعامة										
46	عين تيموشنت										
47	غرداية										
48	غليزان										

2.34 - الحالية للرتبة المطابقة الشهادة أو والمؤهل الجنس حسب الأساتذة : (المتعاقدين) التدريس مادة: الأمازيغية اللغة. 2017 2018

رقم	الولايات	ماستر شهادة		شهادة الليسانس		ليسانس شهادة التعليم		شهادة العليا الدراسات		ليسانس شهادة مهنية		معاهد شهادة الأساتذة التكوين		تثبت شهادة التأهيل مستوى		أخرى شهادات		المجموع	
		المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء
	المجموع الوطني	3	3	13	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16	14
1	أدرار																		
2	الشلف																		
3	الأغواط																		
4	ام البواقي																		
5	باتنة																		
6	بجاية	1	1															1	1
7	بسكرة																		
8	بشار																		
9	البليدة																		
10	البويرة																		
11	تامنغست			2	1													2	1
12	تبسة																		
13	تلمسان																		
14	تيارت																		
15	تيزي وزو	1	1	10	9													11	10
16	الجزائر																		
16	الجزائر شرق																		
16	الجزائر وسط																		
16	الجزائر غرب																		
17	الجلفة																		
18	جيجل																		
19	سطيف	1	1															1	1
20	سعيدة																		
21	سكيكدة																		
22	سيدي بلعباس																		
23	عنابة																		
24	قالمة																		
25	قسنطينة																		
26	المدية																		
27	مستغانم																		
28	المسيلة																		
29	معسكر																		
30	ورقلة																		
31	وهران																		
32	البيض																		
33	اليزي																		
34	برج بوعريرج																		
35	بومرداس																		
36	الطارف																		
37	تندوف																		
38	تيسمسيلت																		
39	الوادي																		
40	خنشلة																		
41	سوق أهراس																		
42	تيبازة																		
43	ميلة																		
44	عين الدفلة			1	1													1	1
45	النعامة																		
46	عين تيموشنت																		
47	غرداية																		
48	غليزان																		

المتعاقدين فيهم بما التدريس ومواد الإطارالمهني الجنس، حسب الأساتذة توزيع

الغـة الأمازيغية. 2017 2018

رقم	الولايـات	المكون الأستاذ التعليم في المتوسط		رئيسي أستاذ المتوسط للتعليم		منسق أستاذ المتوسط للتعليم		التعليم أستاذ المتوسط		المدرسة أساتذة الابتدائية...		المجموع		بينهم من أجانب	
		المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء	المجموع	نســـاء
	المجموع الوطني	28	12	220	192	5	4	881	625	7	2	1141	835	0	0
1	أدرار							6				6			
2	الشلف														
3	الأغواط														
4	ام البواقي	2		1	1			2		1		6	1		
5	باتنة	3	1	5	2			67	32			75	35		
6	بجاية	4	1	28	26	2	2	351	235			385	264		
7	بسكرة							2	2			2	2		
8	بشار														
9	البليدة														
10	البويرة	8	3	18	16			62	55	4		92	74		
11	تامنغست	1		1	1			10	1			12	2		
12	تبسة														
13	تلمسان							2	1			2	1		
14	تيارت														
15	تيزي وزو	7	5	154	138	3	2	284	249			448	394		
16	الجزائر	1	1	1	1			3	3			5	5		
16	الجزائر شرق														
16	الجزائر وسط	1	1	1	1			3	3			5	5		
16	الجزائر غرب														
17	الجلفة														
18	جيجل														
19	سطيف	1		5				38	12			44	12		
20	سعيدة														
21	سكيكدة														
22	سيدي بلعباس							3				3			
23	عنابة														
24	قالمة														
25	قسنطينة														
26	المدية														
27	مستغانم														
28	المسيلة														
29	معسكر														
30	ورقلة														
31	وهران														
32	البيض														
33	اليزي							5	2			5	2		
34	برج بوعريرج							12	6			12	6		
35	بومرداس	1	1	7	7			28	24	2	2	38	34		
36	الطارف														
37	تندوف														
38	تيسمسيلت														
39	الوادي														
40	خنشلة							2	1			2	1		
41	سوق أهراس														
42	تيبازة														
43	ميلة							2	1			2	1		
44	عين الدفلة							2	1			2	1		
45	النعامة														
46	عين تيموشنت														
47	غرداية														
48	غليزان														

اللغة الآمازيغية 1.31 - توزيع التلاميذ المسجلين حسب الجنس، الأفواج التربوية والمستوى الدراسي

2.31 - توزيع الأساتذة حسب الجنس والإطـار المهني 2017 2018

رقم	الولايات	التربوية الأفواج توزيع				الدراسي المستوى حسب المسجلين التلاميذ توزيع								والجنس الإطار حسب الأساتذة توزيع									
		1 ثانـوي	2 ثانـوي	3 ثانـوي	المجموع	1ثانـوي		2ثانـوي		3ثانـوي		المجموع		التعليم أستاذ الثانوي		التعليم أستاذ المتوسط		التعليم أستاذ الإبتدائي		أخر إطار		المجموع	
						مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	بنات	مجموع	نسـاء	مجموع	نسـاء	مجموع	نسـاء	مجموع	نسـاء	مجموع	نسـاء
	المجموع الوطني	1092	1215	1231	3538	31807	17024	26318	15469	29471	17699	87596	50192	2367	1619	2	1	0	0	20	6	2389	1626
1	أدرار																						
2	الشلف																						
3	الأغواط																						
4	ام البواقي																						
5	باتنة	214	218	224	656	6688	3686	5676	3261	7082	4283	19446	11230	1656	1109					20	6	1676	1115
6	بجاية	279	313	262	854	8443	4534	6582	3982	5788	3650	20813	12166	145	90	1						146	90
7	بسكرة																						
8	بشار																						
9	البليدة																						
10	البويرة	93	104	122	319	2012	1078	1756	1036	2206	1339	5974	3453	53	42							53	42
11	تامنغست																						
12	تبسة																						
13	تلمسان	14	12	12	38	556	276	349	198	374	225	1279	699	85	55							85	55
14	تيارت																						
15	تيزي وزو	430	515	562	1507	12466	6517	10918	6397	12866	7552	36250	20466	256	203							256	203
16	الجزائر	22	17	19	58	512	279	403	189	472	219	1387	687	117	86	1	1					118	87
16	الجزائر شرق	17	16	18	51	456	225	379	165	470	219	1305	609	116	85							116	85
16	الجزائر وسط	5	1	1	7	56	54	24	24	2		82	78	1	1	1	1					2	2
16	الجزائر غرب																						
17	الجلفة																						
18	جيجل																						
19	سطيف																						
20	سعيدة																						
21	سكيكدة																						
22	سيدي بلعباس																						
23	عنابة																						
24	قالمة																						
25	قسنطينة																						
26	المدية																						
27	مستغانم																						
28	المسيلة																						
29	معسكر																						
30	ورقلة	5	4	5	14	118	66	92	54	142	77	352	197	33	15							33	15
31	وهران																						
32	البيض																						
33	اليزي																						
34	برج بوعريريج	3			3	57	34					57	34	3	3							3	3
35	بومرداس	32	32	25	89	955	554	542	352	541	354	2038	1260	19	16							19	16
36	الطارف																						
37	تندوف																						
38	تيسمسيلت																						
39	الوادي																						
40	خنشلة																						
41	سوق أهراس																						
42	تيبازة																						
43	ميلة																						
44	عين الدفلة																						
45	النعامة																						
46	عين تيموشنت																						
47	غرداية																						
48	غليزان																						

1.3 - التدريس ومواد الإدارية الوضعية الجنس، حسب للأساتذة المالية المناصب توزيع المفتوحة المناصب

2017 2018

رقم	الولايات	اللغة العربية وآدابها	الفلسفة	التاريخ والجغرافيا	العلوم الإسلامية	اللغة الفرنسية	اللغة الإنجليزية	اللغة الألمانية	اللغة الإسبانية	اللغة الإيطالية	الرياضيات	العلوم الفيزيائية	التكنولوجيا	علوم الطبيعة والحياة	التربية البدنية والرياضية	التربية الفنية التشكيلية	التربية الموسيقية	اللغة الأمازيغية	تسيير واقتصاد	الإعلام الآلي	هندسة مدنية	هندسة كهربائية	هندسة ميكانيكية	هندسة الطرائق	المجموع العام
	المجموع الوطني	11 713	5 094	8 544	5 169	9 708	9 563	681	807	191	11 645	11 059	148	10 049	5 565	273	251	522	3 026	1 642	1 448	1 854	1 673	811	101 436
1	أدرار	171	73	126	76	137	138	11	7	1	173	163	24	132	77	1			40	39	17	20	10	8	1444
2	الشلف	341	141	249	146	285	277	19	21	2	353	327		272	160	2	7		65	54	27	56	33	25	2862
3	الأغواط	178	86	130	77	148	143	1	14	1	163	165	3	152	85	8	4		42	9	24	25	18	10	1486
4	ام البواقي	231	112	159	103	190	189		10	3	223	227	7	218	127	2	1		31	25	32	44	39	13	1986
5	باتنة	429	188	315	204	347	352	7	13	13	433	420	11	422	204	6	6	42	81	55	57	110	69	25	3809
6	بجاية	338	145	247	155	291	277	46	13	2	344	316		265	177	1	10	147	117	33	44	59	36	42	3105
7	بسكرة	256	130	187	115	209	205		16	3	236	225	7	233	124	2	3		36	41	22	16	35	11	2112
8	بشار	113	50	83	50	96	98		22		104	103	2	99	54				27	13	7	8	5	5	939
9	البليدة	307	132	216	129	243	239	23	37	1	284	258		247	133	2	3		82	40	40	46	42	19	2523
10	البويرة	256	104	196	111	218	212	16	32	1	261	243		208	119	4	10	53	84	50	33	44	54	35	2344
11	تامنغست	76	39	53	33	59	57	3		2	68	64	9	64	36	5	3		20	9	5	3	2	1	611
12	تبسة	214	85	157	94	177	178			18	226	223	1	182	98	3	4		78	42	19	37	34	3	1873
13	تلمسان	301	133	214	134	252	256	4	42		297	277	1	264	146	9	4		70	1	38	49	38	13	2543
14	تيارت	280	130	207	123	241	237	54	31		276	258	1	217	130	12	6		73	32	59	63	66	16	2512
15	تيزي وزو	353	153	254	162	297	286	35			364	359		314	176	7	10	256	74	67	51	40	52	10	3320
16	الجزائر	947	363	690	426	800	781	124	140	20	944	880	6	820	447	56	43	3	291	154	86	90	94	54	8259
16	الجزائر شرق	363	141	260	169	306	298	45	46	3	348	326	1	305	171	10	4	1	119	57	27	35	38	18	3091
16	الجزائر وسط	258	97	189	116	217	212	40	46	8	269	255	4	227	126	29	27	2	65	45	17	34	33	19	2335
16	الجزائر غرب	326	125	241	141	277	271	39	48	9	327	299	1	288	150	17	12		107	52	42	21	23	17	2833
17	الجلفة	299	123	218	125	240	241	17	6	3	304	290	18	249	138	10	5		55	74	62	39	28	21	2565
18	جيجل	249	107	174	103	204	201	10	11	2	255	243	1	243	116	3	1		60	22	24	13	36	13	2091
19	سطيف	479	207	335	206	396	395	29		5	477	457		420	215	2	13		90	68	61	76	73	18	4022
20	سعيدة	126	54	94	58	106	104	1	17	1	122	115	1	99	56	11	9		40	12	24	17	34	9	1110
21	سكيكدة	295	129	212	129	242	240	27		11	308	298		261	148				62	59	26	93	68	17	2625
22	سيدي بلعباس	199	86	143	90	161	160	12	19		188	178		158	96	5	1		53	4	30	38	38	15	1674
23	عنابة	209	87	150	96	171	170	17	3	5	211	197		189	110	4			51	55	35	42	33	22	1857
24	قالمة	189	83	137	80	156	145			19	179	176	2	164	87	1			36	30	28	27	30	20	1589
25	قسنطينة	319	134	230	147	274	263	6	8	12	325	314		272	159	14	8		88	62	49	90	92	24	2890
26	المدية	282	123	224	130	241	248		38	3	292	265	1	237	138	5	7		92	57	37	42	47	46	2555
27	مستغانم	213	83	156	90	184	182	21	31		207	198		160	102	13	5		65	44	21	57	32	38	1902
28	المسيلة	345	148	252	145	293	284	25	8	6	348	327	1	283	157	3	15		98	48	36	55	47	15	2939
29	معسكر	233	102	170	105	189	186	29	2		225	215		198	109	14	2		59	18	32	35	39	23	1985
30	ورقلة	234	107	173	110	192	192	8	6	3	257	252		233	111	4	1		58	13	16	21	21	13	2025
31	وهران	398	166	290	175	337	324	37	54		392	379	12	341	189	7	2		117	15	58	91	75	5	3464
32	البيض	111	47	80	50	86	90	10	5		99	94		82	48	4			32	7	20	16	12	3	896
33	اليزي	25	13	19	10	21	18	2	1		22	20		21	10	2			11	3					198
34	برج بوعريرج	246	108	170	107	199	194	13	5	5	236	225		217	110		8	1	38	34	21	40	13	8	1998
35	بومرداس	231	104	171	106	194	186	20	22		246	233	1	187	117	3	2	19	75	42	22	39	31	26	2077
36	الطارف	150	63	112	64	118	114			16	143	132	1	118	69		1		33	29	2	24	22	7	1218
37	تندوف	18	8	10	8	17	16		3		18	20		19	8				6	4			2		157
38	تيسمسيلت	128	77	96	52	98	97	2	17		119	104		90	57	6	4		37	29	19	19	12	10	1073
39	الوادي	265	117	196	114	215	215	18	1		281	260		259	117	5	6		115	15	14	34	27	26	2300
40	خنشلة	157	73	112	69	131	132	3	3	4	164	163	4	158	79	1	2	1	23	12	23	21	30	14	1379
41	سوق أهراس	143	68	105	63	121	118			10	136	128	14	121	77		2		25	40	12	15	18	9	1225
42	تبسة	210	100	166	96	168	164	2	38		198	189		163	101	1	4		80	22	35	18	28	26	1809
43	ميلة	275	113	195	120	231	228	6	6	18	271	261	3	245	127	4	5		75	33	47	31	42	16	2352
44	عين الدفلة	251	130	189	111	207	207		29		254	246	2	233	121	5	24		55	23	36	41	32	24	2220
45	النعامة	88	45	67	40	73	71	3	6		86	81	5	75	46	1			17	4	19	23	3	2	755
46	عين تيموشنت	126	49	90	55	104	100	2	21	1	123	110		96	59	4			36	16	13	21	26	12	1064
47	غرداية	155	62	110	66	125	129	12	8		156	151	10	131	72	14			47	29	16	12	14	13	1332
48	غليزان	274	114	215	111	224	224	6	41		254	230		218	123	7	10		86	55	49	54	41	26	2362

5.37 - والرتبة السن الجنس، حسب لأساتذة المشغولة المناصب توزيع(والمتعاقدين والمتربصين المرسمين) التكوين مادة: الأمازيغية اللغة. 2017 2018 للأساتذة العام المجموع

رقم	الولايات	من أقل35سنة		35-39سنة		40-44سنة		45-49سنة		50-54سنة		55سنة		56سنة		57سنة		58سنة		59سنة		60فأكثر سنة		المجموع	
		المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء	المجموع	نساء
	المجموع الوطني	385	269	114	84	13	7	6	3	4	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	522	365
1	أدرار																								
2	الشلف																								
3	الأغواط																								
4	أم البواقي																								
5	باتنة	40	8			2																		42	8
6	بجاية	117	76	20	11	7	4	2	1	1														147	92
7	بسكرة																								
8	بشار																								
9	البليدة																								
10	البويرة	37	30	14	10	2	2																	53	42
11	تامنغست																								
12	تبسة																								
13	تلمسان																								
14	تيارت																								
15	تيزي وزو	174	140	73	58	2	1	4	2	3	2													256	203
16	الجزائر	2	2	1	1																			3	3
16	الجزائر شرق			1	1																			1	1
16	الجزائر وسط	2	2																					2	2
16	الجزائر غرب																								
17	الجلفة																								
18	جيجل																								
19	سطيف																								
20	سعيدة																								
21	سكيكدة																								
22	سيدي بلعباس																								
23	عنابة																								
24	قالمة																								
25	قسنطينة																								
26	المدية																								
27	مستغانم																								
28	المسيلة																								
29	معسكر																								
30	ورقلة																								
31	وهران																								
32	البيض																								
33	اليزي																								
34	برج بوعريرج	1	1																					1	1
35	بومرداس	14	12	5	4																			19	16
36	الطارف																								
37	تندوف																								
38	تيسمسيلت																								
39	الوادي																								
40	خنشلة			1																				1	
41	سوق أهراس																								
42	تيبازة																								
43	ميلة																								
44	عين الدفلة																								
45	النعامة																								
46	عين تيموشنت																								
47	غرداية																								
48	غليزان																								

الملحق رقم: 11

خريطة تبين انتشار اللهجات الأمازيغية في جغرافية الدولة الجزائرية

الملحق رقم: 13

بطاقة فنية عن الجزائر:

معلومات عامة :

الاسم الرسمي للدولة	الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الرئيس	عبد المجيد تبون
العاصمة	الجزائر
اهم المدن	وهران, قسنطينة, عنابة, غرداية, تلمسان, ورقلة, سطيف, بجاية, مستغانم, تيزي وزو, بسكرة
التقسيم الاداري	48 ولاية, 535 دائرة,1541 بلدية
المساحة	2381741 كم^2
طول الساحل	1600 كم
الموقع	شمال افريقيا
الاحداثيات	28° 00 ش, 3° 00 ق
البلدان المجاورة	تونس ,مالي , النيجر ,ليبيا ,المغرب ,موريطانيا ,الصحراء الغربية
المناخ	مناخ البحر الابيض المتوسط شمالا , مناخ صحراوي جنوبا
المنطقة الزمنية	توقيت جرينتش +1
اللغة	اللغة الرسمية: العربية اللغة الوطنية : الامازيغية

اللغات المنطوقة	الفرنسية , الانجليزية
رمز الهاتف	213+
النطاق الأعلى في ترميز الدولة	.DZ
الديانة	الاسلام
النشيدالوطني	قسما
العملة	الدينار الجزائري

مواقيت و ايام العمل :

مواقيت العمل	8سا -16:30 سا
ايام العمل	من الاحد الى الخميس
ايام العطل	• الاعياد الوطنية 1) عيد الاستقلال (5جويلية) 2) عيد اندلاع الثورة التحريرية الوطنية (1 نوفمبر) • الاعياد المدنية 1) عيد العمال (1ماي) 2) عيد راس السنة الميلادية (1جانفي) 3) عيد راس السنة يناير (12جانفي) • الاعياد الدينية 1) عيد الفطر (يومين) 2) عيد الاضحى (يومين) 3) اول محرم 4) عاشوراء 5) المولد النبوي الشريف

السكان و الديموغرافيا :

السكان	43.0 مليون نسمة (1 جانفي 2019)
متوسط العمر	19 سنة
الكثافة السكانية	16.08كم^2 نسمة في
متوسط العمر المامول	73 سنة
توزيع السكان حسب فئة الاعمار	اقل من 19 سنة39%: بين 19 سنة و 64 سنة : 56% اكثر من 65 سنة : 5 %

توزيع سكان الأمازيغ في شمال افريقيا:

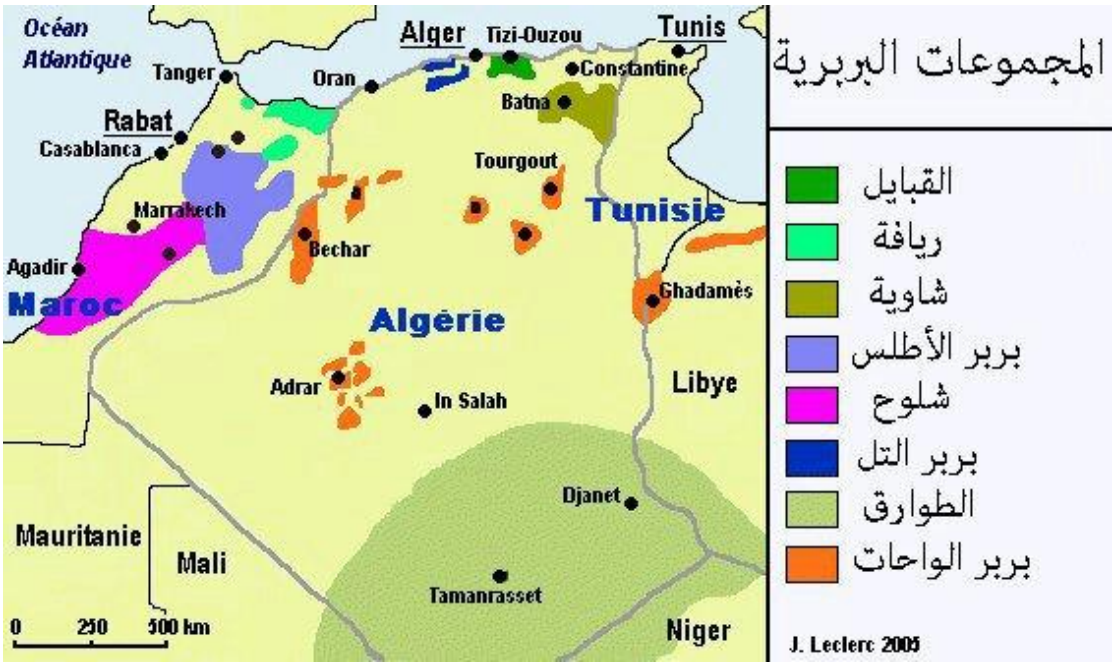

فهرسة الدراسة

فهرسة الدراسة

2 مقدمة

الفصل الأول: الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية _____ 30

المبحث الأول: ماهية الوحدة الوطنية _____ 32

المطلب الأول: مفهوم الوحدة الوطنية والمفاهيم المرتبطة بها _____ 33

المطلب الثاني: أبعاد الوحدة الوطنية _____ 43

المطلب الثالث: محددات الوحدة الوطنية _____ 60

المبحث الثاني: السياق التاريخي للمسألة الأمازيغية _____ 74

المطلب الأول: جذور المسألة الأمازيغية _____ 75

المطلب الثاني: الأمازيغ في الجزائر _____ 82

المطلب الثالث: تطورات المسألة الأمازيغية في الجزائر _____ 87

الفصل الثاني: تفاعلات ومخرجات النظام السياسي مع المسألة الأمازيغية الجزائرية _____ 107

المبحث الأول: المسألة الأمازيغية في ظل الربيع الأمازيغي 2001 والحراك العربي _____ 108

المطلب الأول: المسألة الأمازيغية في ظل ربيع أفريل 2001 _____ 108

المطلب الثاني: تدعيات الحراك العربي 2011 على الوحدة الوطنية _____ 116

المطلب الثالث: حراك أمازيغ الجزائر في ظل التغيرات الدولية _____ 127

المبحث الثاني: مشاريع واستراتيجيات القيادة السياسية لتعزيز الوحدة الوطنية _____ 133

المطلب الأول: الآليات العملية للقيادة السياسية _____ 135

المطلب الثاني: الآليات القانونية للقيادة السياسية _____ 143

المطلب الثالث: تأثير الآليات العملية والقانونية على المسألة الأمازيغية الجزائرية _____ 156

الفصل الثالث: المسألة الأمازيغية الجزائرية في ظل تجدد المتغيرات الوطنية والدولية _____ 166

المبحث الأول: مكاسب وتحديات المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية_____ 167

المطلب الأول: مكاسب الملف الأمازيغي في الجزائر _____ 168

المطلب الثاني: التحديات الداخلية والخارجية للمسألة الأمازيغية الجزائرية _____ 193

المبحث الثاني:مستقبل المسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية لما بعد 2018 _____ 205

المطلب الأول: السيناريو الأول للمسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية _____ 205

المطلب الثاني: السيناريو الثاني للمسألة الأمازيغية الجزائرية والوحدة الوطنية _____ 209

الخاتمة _____ 216

قائمة المراجع: _____ 228

قائمة الجداول والأشكال _____ 251

الملاحق: _____ 253

فهرسة الدراسة_____ 297

ملخص الدراسة ---------- 300

الملخص

الملخص:

الملخص بالعربية

تهدف هذه الدراسة، إلى التعرف على؛ الأطر الفكرية والمفاهيمية للوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية، من خلال التعرف على مفهوم الوحدة الوطنية، والمفاهيم المرتبطة بها، ومن ثم اكتشاف مدى تفاعل وتأثر الوحدة الوطنية بالمسألة الأمازيغية الجزائرية، واكتشاف آليات التوظيف السلطوي في بعده الداخلي والخارجي، والتأكيد على هوية المسألة الأمازيغية، في ظل الوحدة الوطنية، والتنوع والتعدد الثقافي، الذي تزخر به الجزائر، كدولة عربية ذات بعد أمازيغي.

كما أن هذه الدراسة تناولت تحليلا، للمشاريع والاستراتيجيات التي تبناها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**"، منذ توليه الحكم بدءً من سنة 1999، لمجابهة المسألة الأمازيغية الجزائرية وتطوراتها، والتي حقق من خلالها جملة من المكاسب، وعلى مستويات تعدد مراحلها، تعزيزا للوحدة الوطنية الجزائرية.

تقوم هذه الدراسة أيضا؛ على أن هناك علاقة ارتباطية بين الوحدة الوطنية والمسألة الأمازيغية الجزائرية، وفق آليات قانونية عملية، تبناها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**"، والتي عملت على إرساء وتمتين الوحدة الوطنية الجزائرية.

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات يتمثل أهمها في:

9. أن تحقيق الوحدة الوطنية في الدولة الجزائرية مرتبطة بمدى استيعاب مختلف مطالب المسألة الأمازيغية الجزائرية، وفق آليات سلمية عملية وقانونية، تمثلت في مشاريع واستراتيجيات أقرها المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**".

الملخص:

10. أن هذه المشاريع والاستراتيجيات كان لها تأثير إيجابي على حل المسألة الأمازيغية الجزائرية، وجابهت توظيف الملف الأمازيغي في بعديه الوطني والدولي من أجل ترصين وبناء الوحدة الوطنية الجزائرية.
11. أن علاقة المسألة الأمازيغية بالوحدة الوطنية الجزائرية، تتجلى في الانتماء والولاء للأمة العربية في إطار مقوماتها الحضارية والثقافية.
12. أن المسألة الأمازيغية في الجزائر، مثل باقي الحركات في العالم، لها أسبابها و امتداداتها في الشمال الإفريقي، وهي تشكل جزءً من الهوية الوطنية وركيزة من ركائز الوحدة الوطنية للجزائر.
13. أن المسألة الأمازيغية بنضالها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة، وهي تمثل نموذجا في انتزاع حقوقها، وتحقيق عدة مكاسب سياسية و ثقافية واجتماعية وتعليمية... دون المساس بسيادة و وحدة الدولة الجزائرية.
14. أن تغيير المتغير القيادي لن يؤثر على المكاسب التي حققتها المسألة الأمازيغية الجزائرية في ظل حكم المتغير القيادي "**عبد العزيز بوتفليقة**" كونها أصبحت تحمل الطابع القانوني للدولة الجزائرية.
15. ستسهم مستقبلا المسألة الأمازيغية الجزائرية في إرساء وبناء الوحدة الوطنية باعتبارها إحدى مكونات الهوية الوطنية الجزائرية، لما تزخر به من تنوع ثقافي وتعدد لغوي...

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات تمثلت في:

7. يجب الحفاظ على استقرار النظام السياسي الجزائري من خلال توفير مناخ سياسي ملائم تتفاعل ضمنه مختلف الحركات بطريقة ديمقراطية تصب في التكامل وتعزيز المواطنة والانتماء.

8. ضرورة استيعاب مختلف القوى والحركات السياسية والاجتماعية، وفقا لآليات الحوار والتشاور والشراكة وتحمل المسؤولية بما يساعد على تحقيق وفاق وطني، يعزز الوحدة والانتماء والنظر للمستقبل المشترك.
9. السهر على التنويع في الآليات، المشاريع والاستراتيجيات وذلك بخلق استراتيجيات وقائية (استباقية) لمواجهة تهديدات التوظيف الداخلي والخارجي للملف الأمازيغي، من خلال التقيد بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان لا سيما حقوق الأقليات.
10. العمل على عدم حصر المشاريع والاستراتيجيات في متغير واحد تجنبا للسيناريوهات التشاؤمية وتعميق آليات الحوار والتشاور مع كل أطراف المسألة تحسبا لتعطل تنفيذها ومن ثم تجسيدها أو احتمالية فشلها.
11. محاكاة التجارب الناجحة العربية والغربية، دون أن ننسى احترام خصوصية مسائلنا الداخلية.
12. نظرا للطفرة التكنولوجية الهائلة في مجالي الإعلام والاتصال، وتماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وخاصة العالم العربي، أصبح من الضروري على الأنظمة مواكبة هذه التطورات وذلك بدعم هذه الآليات والاستراتيجيات، التي تعتبر همزة وصل بين المواطن والدولة هدفها الرئيس تدعيم وتثبيت الوحدة الوطنية.

الملخص:

Abstract in English:

This study aims to recognize the intellectual and conceptual framework for the National unity and the Amazigh issue, by identifying the nationalism concept and its related concepts. Then discovering the extent of interaction of the national unity and the Algerian Amazigh issue and its impact. As well as the discovery of the mechanisms of authoritarian employment in its internal and external dimensions, and the assertion of the identity of the Amazigh issue, in the shade of the national unity, diversity and multiculturalism that Algeria has as an Arab state with an Amazigh dimension.

This study also analyzed the projects and strategies adopted by the changing leader "Abdelaziz Bouteflika" since he assumed the leadership in 1999 to confront the Algerian Amazigh issue and its developments, which he achieved a number of gains and at various levels of progress to strengthen Algerian national unity through them.

This study is based on the fact that there is a correlation between the national unity and the Algerian Amazigh issue, according to practical legal mechanisms adopted by the changing leader, Abdelaziz Bouteflika, which contributed inconfirmation the national unity.

This study concluded with a number of conclusions, the most important ones are:

1. That the achievement of the national unity in the Algerian state relates to how the various demands of the Algerian Amazigh issue are accommodated, in accordance with practical and legal mechanisms of peace. These were projects and strategies adopted by the changing leader "Abdelaziz Bouteflika".

2. That these projects and strategies have had a positive impact on the solution of the Algerian Amazigh issue, and have faced the use of the Amazigh file in its national and international dimensions in order to build the Algerian national unity.

3. That the relationship of the Amazigh issue with the Algerian national unity is reflected in the affiliation and loyalty for the Arab nation within its cultural and civilizational components.

4. That the Amazigh issue in Algeria, like other movements in the world, has its reasons and extensions in North Africa. It is part of the national identity and a pillar of the national unity of Algeria.

5. That the struggle of the Amazigh issue during the first decade of the third millennium, represents a model in the extraction of its rights and the achievement of several political, cultural, social and educational gains. .. without affecting the sovereignty and the unity of the Algerian state.

6. That the change of the changing leaderwill not affect the gains achieved to the Algerian Amazigh issue under the rule of the changing leader "Abdelaziz Bouteflika" as it became a legal-character holder of the Algerian state.

7. That the future of the Algerian Amazigh issue will contribute in the establishment and building of the national unity as one of the components of the Algerian national identity, because of its richness in cultural diversity and multilingualism.

This study concluded with many recommendations which are:

1. The stability of the Algerian political system must be maintained through the provision of an appropriate political environment in which the different movements interact within it in a democratic manner that will integrate and promote citizenship and belonging.

2. The need to absorb the various political and social forces and movements, in accordance with the mechanisms of dialogue, consultation, partnership and responsibility, which helps to achieve national consensus, promotes unity, belonging and consideration of the common future.

3. To ensure diversification of mechanisms, projects and strategies by creating proactive strategies to address threats of the internal and external employment of the Amazigh file through adherence to democracy and respect for human rights, in particular the rights of minorities.

4. Not to limit the projects and strategies in one changing leader to avoid pessimistic scenarios, and deepen the mechanisms of dialogue and consultation with all parties in the matter with consideration of the disruption of their implementation or the possibility of their failure.

5. Simulation of successful Arab and Western experiences, without forgetting respect for the privacy of our internal issues.

6. In view of the tremendous technological boom in the fields of information and communication, and in line with the developments at the global level, especially in the Arab world, it is necessary for the systems to keep abreast of these developments by

supporting these mechanisms and strategies, which represents a link between the citizen and the state.

الملخص:

Abstrait en Francais:

Cette étude vise à reconnaître le cadre intellectuel et conceptuel de l'unité nationale et de la question amazighe, en identifiant le concept de nationalisme et ses concepts associés. Puis découvrir l'étendue de l'interaction entre l'unité nationale et la question algérienne amazighe et son impact. Ainsi que la découverte des mécanismes de l'emploi autoritaire dans ses dimensions internes et externes, et l'affirmation de l'identité de la question amazighe, à l'ombre de l'unité nationale, de la diversité et du multiculturalisme que l'Algérie a en tant qu'Etat arabe avec un Amazigh dimension. Cette étude a également analysé les projets et stratégies adoptés par le leader en mutation «Abdelaziz Bouteflika» depuis qu'il a pris la direction en 1999 pour faire face à la question algérienne amazighe et à ses évolutions, dont il a réalisé un certain nombre de gains et à différents niveaux de progrès pour renforcer les l'unité nationale à travers eux. Cette étude se fonde sur le fait qu'il existe une corrélation entre l'unité nationale et la question amazighe algérienne, selon les mécanismes juridiques pratiques adoptés par le dirigeant en mutation, Abdelaziz Bouteflika, qui ont contribué à la confirmation de l'unité nationale. Cette étude s'est conclue par un certain nombre de conclusions, les plus importantes sont:

1. Que la réalisation de l'unité nationale dans l'Etat algérien est liée à la manière dont les diverses revendications de la question amazighe algérienne sont prises en compte, conformément aux mécanismes pratiques et juridiques de paix. C'étaient des projets et des stratégies adoptés par le leader changeant «Abdelaziz Bouteflika».

2. Que ces projets et stratégies ont eu un impact positif sur la solution de la question amazighe algérienne, et ont fait face à l'utilisation du fichier amazigh dans ses dimensions nationales et internationales afin de construire l'unité nationale algérienne.

3. Que la relation de la question amazighe avec l'unité nationale algérienne se reflète dans l'affiliation et la loyauté envers la nation arabe dans ses composantes culturelles et civilisationnelles.

4. Que la question amazighe en Algérie, comme d'autres mouvements dans le monde, a ses raisons et ses extensions en Afrique du Nord. Il fait partie de l'identité nationale et un pilier de l'unité nationale de l'Algérie.

5. Que la lutte de la question amazighe au cours de la première décennie du troisième millénaire représente un modèle dans l'extraction de ses droits et la réalisation de plusieurs acquis politiques, culturels, sociaux et éducatifs. .. sans affecter la souveraineté et l'unité de l'Etat algérien.

6. Que le changement de dirigeant en mutation n'affectera pas les gains réalisés sur la question amazighe algérienne sous le règne du dirigeant en mutation «Abdelaziz Bouteflika» qui devint un détenteur du caractère légal de l'État algérien.

7. Que l'avenir de la question algérienne amazighe contribuera à l'établissement et à la construction de l'unité nationale comme l'une des composantes de l'identité nationale algérienne, en raison de sa richesse en diversité culturelle et en multilinguisme.

Cette étude s'est conclue par de nombreuses recommandations qui sont:

1. La stabilité du système politique algérien doit être maintenue par la mise en place d'un environnement politique approprié dans lequel les différents mouvements interagissent en son sein d'une manière démocratique qui intègre et promeut la citoyenneté et l'appartenance.

2. La nécessité d'absorber les diverses forces et mouvements politiques et sociaux, conformément aux mécanismes de dialogue, de concertation, de partenariat et de

responsabilité, ce qui contribue à parvenir à un consensus national, favorise l'unité, l'appartenance et la considération de l'avenir commun.

3. Assurer la diversification des mécanismes, des projets et des stratégies en créant des stratégies proactives pour faire face aux menaces d'emploi interne et externe du dossier amazigh par l'adhésion à la démocratie et le respect des droits de l'homme, en particulier les droits des minorités.

4. Ne pas limiter les projets et stratégies à un leader en mutation pour éviter les scénarios pessimistes, et approfondir les mécanismes de dialogue et de consultation avec toutes les parties en la matière en tenant compte de la perturbation de leur mise en œuvre ou de la possibilité de leur échec.

5. Simulation d'expériences arabes et occidentales réussies, sans oublier le respect de la vie privée de nos problèmes internes.

6. Compte tenu de l'énorme essor technologique dans les domaines de l'information et de la communication, et compte tenu de l'évolution de la situation au niveau mondial, en particulier dans le monde arabe, il est nécessaire que les systèmes se tiennent au courant de ces développements en appuyant ces mécanismes. et les stratégies, qui représentent un lien entre le citoyen et l'État.